الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

الفكر الإصلاحي لخير الدين التونسي

(1225– 1307هـ/ 1810– 1889م)

من خلال كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

سهام شابي

إشراف الأستاذ:

أ.د/ عاشوري قمعون

لجنة المناقشة

- **أ. سليم الحاج سعد ... رئيسا**
- **أ. د. عاشوري قمعون... مشرفا ومقررا**
- **أ. أحمد بن خيرة ... عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 1434- 1435هـ / 2013- 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك

أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

{ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَه وَالْمُؤْمِنُونْ }

صدق الله العظيم

الصلاة والسلام على سيد البشرية محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي هذا العمل

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم التعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ومن حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجلي، ودفعني في طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والصافية إلى ريحانة حياتي جدتي وقرة عيني أطال الله في عمرها

إلى من غابوا عني في الدنيا جدتي وعمتي وخالتي وابنها وزوج أختي يغمدهم سبحانه برحمته وفسيح جنانه

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وإخواني: سميرة، حنان، عايدة، غنية، هدى، سعد، جموعي، حسين

وإلى أزواج أخوتي وأولادهم، وإلى من أكن لهم مشاعر الإحترام والتقدير أعمامي وخالي الوحيد وإلى أولادهم

إلى رفيقة دربي وحياتي بحلوها ومرها، إلى من أبعدها المرض عني توأم روحي لطيفة أسأل الله أن يشفيها وأن يعيدها إلى حياتي بصحة أفضل من الأول

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي: ، إكرام، نعيمة، هناء، حنان، خديجة، إيمان، مروة، نوره

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة وتعلمنا: فطيمة، كريمة، هناء، صليحة، هادية، نبوية، أمال، سعدية.

إلى صديقاتي: منيرة، حليمة، ليلى، حياة، زهية، نادية، مريم، سعاد، وداد.

إلى زملائي في العمل: أحلام، أم الخير، أحلام، منيرة، عايشة، منوبية، محرزية.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأحلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الكرام

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تاريخ ، إلى كل طلبة تغزوت

إلى من يعنيهم العلم

إلى كل من سقط قلمي عن إسمه سهوا

أهدي هذا العمل

كلمة شكر وعرفان

قال تعالى:

{وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم}

صدق الله العظيم

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبنوره تنزل البركات، أشكر الله العلي القدير وأحمده على ما هدانا ووفقنا إليه في هذا العمل المتواضع .كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ "عاشوري قمعون"، الذي غمرني بتوجيهاته وإرشاداته القيمة، ومساعداته وتشجيعاته الدائمة، راجية من المولى عز وجل أن يعوض تعبه هذا خيرا إن شاء الله.

كما أتقدم بالشكر إلى عمال مكتبة زاوية سيدي سالم بالوادي، وكذلك إلى عمال مكتبة متحف المجاهد على رأسهم نبوية شباح، وإلى عمال المكتبة المركزية بجامعة الوادي، وأخص بالذكر مروة بنين، وإلى عمال مكتبة دار الثقافة بالوادي وبقمار، وإلى عمال مكتبة البلدية بالوادي، وإلى عمال متوسطة تغزوت الشرقية خاصة يمبعي صولي، ومناوي محمد، والعقون التجاني، وأحلام ناني، وإلى عمال مكتبة أحفوظة، على المساعدات التي قدموها لي.

والشكر موصول أيضا إلى الأخوة: أخي جموعي، وأختي حنان، إبراهيم شويخ، حنان العبسي، حنان نصرات، فاطمة حدد، محمد العيد قدع، خديجة وادة، لطيفة ميداسي.

و كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع

فللجميع أقول جزاكم الله خيرا

مقدمة

مقدمة

لا يمكن لأي دارس للخلافة العثمانية عامة، والبلاد التونسية خاصة في الفترة الحديثة، لاسيما في أواخر القرن التاسع عشر، عندما شرعت القوات الأوروبية تتأهب للانقضاض على العالم العربي الإسلامي، والشروع في تقسيم أراضيه والسيطرة على موارده واحتكار أسواقه، لا يمكن لأي دارس لهذه المرحلة أن يغفل أو يتغافل عن الدور الذي اضطلع به خير الدين التونسي في المسار التاريخي لتلك الحقبة. بل إن الدارس أيضا للفترات اللاحقة من تاريخ البلدان العربية والإسلامية يجد نفسه في حاجة إلى معرفة أفكار هذا المصلح، الذي عمل على إرساء الحداثة الحقيقية في العالم العربي والإسلامي.

لذا ارتأيت من المحتم أن أدرس هاته الشخصية وأفكارها الإصلاحية ، من هنا كان عنوان مذكرتي: الفكر الإصلاحي لخير الدين التونسي من خلال "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" أي دراسة أفكار خير الدين من خلال كتابه والعمل على إيضاحها وإبرازها.

ولدراسة هذا الموضوع استوجب طرح إشكالية رئيسية وإشكاليات فرعية تتمثل فيما يلي:

- فيم، تمثلت مبادئ خير الدين التونسي الإصلاحية من خلال كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"؟

وفي هذا الإطار طرحت عدة تساؤلات فرعية التالية:

- من هو خير الدين التونسي؟
- فيم تمثل مبدأ ضرورة الاقتباس من الغرب؟
- ما هو نظام الحكم الذي أراده خير الدين للأمة الإسلامية؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليات قسمت دراستي إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة والخاتمة، حيث تناولت في الفصل الأول التعريف بشخصية خير الدين التونسي وإعطاء لمحة عن حياته، ثم عرجت إلى التعريف بكتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" وما تناول فيه باختصار، وتطرقت في الفصل الثاني إلى المبدأ الإصلاحي لخير الدين الذي تناوله في كتابه وكان من أسس أفكاره ،هو ضرورة الاقتباس من أروبا والذي أشرت فيه إلى جواز الاقتباس. كما أبرزت التنظيمات التي أشار إليها للأخذ منها، وهي التنظيمات الثقافية والاقتصادية

والسياسية. أما عن الفصل الثالث فقد تضمن مبدأ إصلاح نظام الحكم، أدرجت فيه العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى القضاء على الاستبداد السياسي بأنواعه، وتقييد الحكم بالقانون.

وطبقت المنهج التاريخي السردي الوصفي الذي يتناسب مع سرد الوقائع التاريخية ووصف الأحداث التي جرت في حياة خير الدين وما احتواه كتابه. كما عملت بالمنهج الاستنتاجي والتحليلي في نفس الوقت لاستنتاج أفكار خير الدين الإصلاحية وتحليلها، كما تخلل في الموضوع شيء من النقد خاصة لمبادئ وتوجهات المؤلف.

وتعود أسباب اختياري لهذا الموضوع إلى:

- الرغبة في التعرف على جزء مهم من تاريخ تونس الحديث عن قرب.
- الرغبة الشخصية في الاطلاع، بل التعرف على شخصية خير الدين التونسي، التي ظلت كثيرا طي النسيان، ولا يقع ذكره إلا في بعض المناسبات، رغم أنه كان دائم الحضور لدى العديد من المصلحين ورواد حركات التحرر في المغرب العربي، معتبرينه مرجعية لكل أعمالهم وتصرفاتهم إزاء الحداثة.
- سعيا منا لإثراء المكتبة التاريخية ببحث يدرس فترة من تاريخ تونس الحديث.
- قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في التاريخ الحديث لتونس، وبالخصوص الفترة التي سبقت فرض الحماية الفرنسية عليها، ومحاولات رجال الإصلاح التونسيين، وعلى رأسهم خير الدين، لإصلاح البلاد قبل وقوعها بين فكي كماشة الاحتلال الفرنسي.
- الرغبة في معرفة كنه أفكار خير الدين الإصلاحية ودلالتها، و الكشف عن مدى أهميتها الراهنة من أجل تجذير مفهوم الحداثة، وذلك من خلال دراسة كتاب "أقوم المسالك" والتبحر في معلوماته.

ومن أهم المصادر التي اعتمدنا عليها أذكر، منها:

كتاب "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار" لمحمد بيرم الخامس وكتاب "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" لصاحبه رفاعة رافع الطهطاوي.

أما عن المراجع فقد كان أبرزها:

"زعماء الإصلاح في العصر الحديث" لأحمد أمين، وكتاب "مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية" لأحمد عبد السلام، و"خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية" لسمير أبو حمدان.

وإذا ما تحدثت عن مدى استفادتي من هاته الكتب، فقد أفادني كتاب "صفوة الاعتبار" كثيرا خاصة من جوانب حياة خير الدين ومن المصادر التي استقاها في بلورة أفكاره الإصلاحية بحكم درجة القرابة بينهما وهي الصداقة ، كما عملا سويا في البلاط التونسي، أما عن "تخليص الإبريز" فهو يعتبر مصدر من مصادر خير الدين التي اعتمد عليها في كتابه فأحاطني الطهطاوي إلى ماذا كان يرمي إليه خير الدين عندما استعان به. أما عن المراجع المذكورة استفدت منها أنها درست تفكير خير الدين من زاوية أخرى فهي ليست مصدر لإلهامه و لا مصدر يذكر حياته إنما هي دراسات تفيد في إعطاء نظرة موضوعية حول أفكاره أخص بالذكر كتاب "مواقف إصلاحية" في هذا الموضع.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "عاشوري قمعون"، وإلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد، وأرجوا، أن يكون هذا العمل لبنة في صرح كتابة التاريخ الحديث.

وما عساي أن أقول إلا أن، كل عمل ينجزه صاحبه يعتريه النقصان ويؤثر عليه التقصير، فإن أخطأت فذلك ضعف من نفسي، وإذا أصبت فذلك توفيق من الله الذي أعانني في عملي هذا، فله الشكر والثناء في الأولى والآخرة.

الفصل الأول:

التعريف بالمؤلف والمؤلف

أولا: لمحة عن حياة خيرالدين

1. مولده ونشأته
2. تقلده المناصب
3. مميزاته ووفاته

ثانيا: التعريف بأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك

1. دراسة ظاهرية للكتاب
2. كتابة "أقوم المسالك"
3. ظروف الكتابة
4. أسباب التأليف
5. محتوى الكتاب

الفصل الثاني:

ضرورة الاقتباس من أوربا

أولا: جواز الاقتباس

ثانيا: التنظيمات الثقافية والاقتصادية

1. التنظيمات الثقافية

أ_ المعارف والعلوم

ب_ التعليم الأروبي

ج_ المدارس والمكتبات الأروبية

2. التنظيمات الاقتصادية

أ_ الشركات الرأسمالية

ب_ البنوك والمعارض الثقافية

ثالثا: التنظيمات السياسية

1. الحرية

2. المجالس(الدواوين)

3. الوزراء

4. اكساب أبناء العائلة المالكة المعارف

الفصل الثالث:

إصلاح نظام الحكم

أولا: العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية

ثانيا: القضاء على النظام الإستبدادي

ثالثا: الحكم المقيد بالقانون

1. سلطة الخليفة لا جدال فيها
2. أهل الحل والعقد
3. مسؤولية الوزراء والموظفين
4. دور العلماء في السياسة الشرعية

أولا: لمحة عن حياة خير الدين (1225هـ_ 1307هـ/1810_ 1889م)

1. مولده ونشأته:

اختلف أغلب المؤرخين في تحديد سنة ميلاد خير الدين التونسي[1]، حيث يذكر الزركلي في كتابه "الأعلام" الجزء الثاني أنه ولد سنة 1225هـ/ 1810م[2]، وقرر آخرون أنه ولد سنة 1238هـ/ 1820م، غير أن التاريخ الراجح ما ذكره الزركلي[3].

و ينتسب خير الدين إلى قبيلة أباظة ببلاد الشركس، الكائنة بالجنوب الشرقي من جبال القوقاز (منطقة حدودية بين أروبا وآسيا)، توفي والده حسن لاش في إحدى الوقائع العثمانية[4] ضد روسيا، ثم أسر خير الدين وهو طفل على إثر غارة، فاقتيد إلى إسطنبول ليباع في سوق الرقيق[5].

ويتصف الشراكسة بفضائل البداوة كالشجاعة والكرم، والنظافة والجمال. كما عرف عن صغارهم فتيانا كانوا أم فتيات، أنهم يختطفون أو يباعون لدى الخلافة الإسلامية من العصر العباسي الأول. كما أن مصر قد حكمت من طرف المماليك الشراكسة منذ سنة 724هـ إلى غاية 923هـ، وأغلبهم من عنصر الشراكسة المؤهلين فطريا لتسيير دفة الحكم[6].

وعند وصول خير الدين إلى اسطنبول، بيع إلى نقيب الأشراف تحسين بك بن محمد الكبرى الذي اتخذه رفيقا وأخا لابنه الوحيد في الدراسة، حيث أشرف على تعليمهما في المنزل مبادئ العلوم الاسلامية ومبادئ اللغة

---

[1] _ ينظر إلى الملحق رقم (01).

2- خير الدين الزركلي، **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربة والمستشرقين)**، ج2، ط3، ص 375.

[3] - محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**،ج2، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1982م، ص 271.

[4] - يظهر أن خير الدين قد حاول العثور على عائلته وهذا ما نلمسه في مذكراته قائلا:" وقد باءت الأبحاث التي قمت بها منذ ذلك الوقت في عديد المناسبات للعثور عليها دائما، بالفشل. ينظر: خير الدين التونسي، **مذكرات خير الدين باشا**، تح وتع: محمد العربي السنوسي، دار بيت الحكمة، تونس"، 2008م، ص 20.

[5] - رشيد الذوادي، **رواد الاصلاح**، منشورات عبد الكريم بن عبد الله، ط2، تونس، 1983م، ص 22.

[6] - أحمد أمين، **زعماء الاصلاح في العصر الحديث**، مكتبة النهضة المصرية، ط3، مصر، 1971، ص 161، 162.

الفرنسية. عاش خير الدين في اسطنبول مدة سبع عشرة سنة، وفي يوم من الأيام توفي رفيقه أي الابن الوحيد لسيده فلم يتحمل الأب هذه الصدمة بوجود رفيق ابنه وحده، فاضطر إلى بيعه في سوق العبيد[1].

ويصف أحمد أمين ذلك المشهد قائلا: "... ونظر (أي خير الدين) فرأى تحسين بك يوما يعرضه على رجل يفحصه كما تفحص السلعة، ويصعد في نظره ويصوب، ويختبره من فوقه إلى قدمه، ثم يدفع مالا في يد تحسين وينتقل هو إلى يده، ثم يبحر به إلى تونس، وإذا به في بيت جديد، هو بيت أحمد باشا باي تونس"[2]، حيث اشتراه أحد الأعيان التونسيين لإهدائه عند رجوعه إلى تونس للمشير أحمد باي الأول[3]، وكان ذلك سنة 1837م و استعمله في خدمته وألحقه بمدرسة باردو الحربية، ثم بمدرسة صغار المماليك[4]، حيث أتم دروسه فيها، فأتقن العلوم الدينية واللغات التركية والفارسية والعربية[5]، بالإضافة إلى أنه استفاد كثيرا من مكتبة القصر التي كانت تحتوي على أمهات الكتب والمخطوطات التي كان يجمعها أحمد باي، حتى بلغت أكثر من ألفي مخطوط نادرة من المؤلفات في مختلف المجالات كالأدب والتاريخ والسياسة والفلسفة...، فأصبح خير الدين منكبا على قراءة الكتب، حيث لا يكاد ينتهي من كتاب حتى يضع بين يديه كتابا آخر[6]. وبهذا الصدد، يذكر محمد بيرم الخامس قائلا: "كان فصيحا في العربية عارفا بالتركية والفرنساوية، شديد التوقير للشريعة والعلماء، محافظا على شعائر الدين..."[7].

وفي تلك الأثناء، كانت تونس تعيش في حالة من التخلف والجهل في جميع المجالات، سواء في الحياة العلمية أو الفلاحة أو الصناعة أو التجارة، بل وحتى في إدارة البلاد التي كانت تسير بأسلوب بدائي ومتخلف[8].

---

[1] – محمد محفوظ، المرجع السابق،ج02، ص 271.

[2] – أحمد أمين، المرجع السابق، ص 160.

[3] – **أحمد باي الأول**: (1837- 1855)، باي تونس، تاسع سلاطين الأسرة الحسينية الذي عرف على عهده اصلاحات تحديثية على النمط الغربي، إلا أن تدهور الوضع المالي للبلاد حد من اصلاحاته. ينظر: **دائرة المعارف الاسلامية**، مادة أحمد باي، مج2، دار الشعب، القاهرة، مصر، ص 300، و أبي عبد الله الشيخ محمد الباجي المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء افريقية**، مطبعة بيكار وشركائه، ط2، تونس، 1323هـ، ص 146.

[4] – الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تق وتر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986م، ص 98.

[5] – محمد بن محمد مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية "التتمة"**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 177.

[6] – سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية**، دار الكتاب العالي، بيروت، لبنان، 1993م، ص 26، 27.

[7] – محمد بيرم الخامس، **صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، مج1، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 49.

[8] – أحمد أمين، المرجع نفسه، ص 162- 164.

2. تقلده المناصب:

لقد تمكن خير الدين بفطنته من لفت انتباه أحمد باشا إليه، فقرر هذا الأخير إلحاقه بحاشيته الخاصة دون أن يفصله عن سلك الجيش إلى أن ترقى[1] في صفوفه، وأصبح أمير آلاي ثم أمير لواء الخيالة[2]، وبمزاولته للعمل العسكري، بدأت تظهر عليه علامات النجابة في التسيير، وأضحى في حالة استياء شديد من حالة الانحطاط والانحلال التي آلت إليها البلاد، فانتقل مباشرة من القيادة العسكرية إلى حاشية المشير ليستشار في المسائل السياسية، وخاصة بما يتعلق بالعلاقات الخارجية الأوروبية[3]. وأول مهمة سياسية كلفه بها أحمد باي سنة 1854م، هي مهنة الدفاع عن الدولة التونسية في قضية محمود بن عياد (1810- 1880م)[4] الذي فر بأمواله إلى باريس بعد أن اغتصبها من الشعب بعلم مصطفى خزندار[5] طيلة عشرين سنة[6] وعلى مدى ثلاث سنوات متواصلة قضاها خير الدين في باريس مدافعا ومرافعا أمام المحاكم الفرنسية، فاكتسب بذلك خبرة واسعة في القوانين وفي سير المحاكم. وأخيرا ألحق هزيمة نكراء بخصمه ابن عياد، حيث حكمت المحكمة بعد أن شكلت لجنة برئاسة نابليون الثالث[7]، وهي لجنة النزاعات في وزارة الشؤون الخارجية[8] برئاسة السيناتور جوزاف ماري كونت دي بورواليس (1778- 1858م) لينظر في الخلاف ويضع تقريراً مفصلاً حوله، وتم تدوين حيثيات هاته القضية في كراس ضخم احتوى على "... 18 مذكرة طويلة، للدفاع عن المصالح التونسية"، حسبما ذكره خير الدين [9]. وكانت النتيجة بأن تدفع الحكومة التونسية لابن عياد. وذلك بعد أن تحصَّل على الجنسية

---

[1] – تدرج خير الدين في الرتب العسكرية التالية: من قائد كتيبة الخيالة، بكباشي سنة 1842م، إلى قائم مقام في 1850م. ينظر: خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 21.

[2] – الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص 98.

[3] – محمد الفاضل بن عاشور، **تراجم الاعلام**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970م، ص 48- 49.

[4] – للاستزادة ينظر: أحمد ابن أبي الضياف، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج4، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، ص 144- 155.

[5] – **مصطفى خزندار**: هو وزير العمالة، مغربي الأصل، جاء إلى تونس وعمره دون العشر سنوات وقام أحمد باشا بتربيته. وللمزيد من المعلومات حول هذه الشخصية ينظر: أحمد أمين، المرجع السابق، ص 166- 167.

[6] – رشيد الذوادي، المرجع السابق، ص 27.

[7] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 30.

[8] – التي كان يديرها آنذاك وللمرة الثالثة من 1852م إلى 1855م دروين دي لهويس Drouyn de Lhuys الذي خلفه الكونت وألفسكي Conte Walewski . ينظر: خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 23.

[9] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 23.

الفرنسية وأصبح مواطنا فرنسيا أربعة ملايين قرش، ولكنها قضت في نفس الوقت بأن يدفع لها ثمانية وعشرين مليون قرش[1]. وإثر هذا النجاح الذي حققه خير الدين. رقاه محمد باي[2] في جانفي عام 1857م إلى رتبة وزير للبحر خلفا لمحمود كاهية المتوفي[3]. وبقي في هذا المنصب مدة سبع سنوات (1856- 1862م)، قام خلالها بأعمال إصلاحية هامة، منها توسيعه لميناء حلق الوادي، وإنشاؤه لمصنع بخاري لبناء السفن وإصلاحها، وقام بتوسيع الطرق وتنظيمها، كما وضع قوانين لمجلس شورى منتخب[4]، ورتب هيئة خدمة الوزارة لتقييد الوثائق الصادرة، وضبط جميع النشاطات اليومية في دفتر. وفي هذه النقطة يقول محمد بيرم الخامس، أنه كان أول من عرف ذلك في القطر، لأن الأمور كانت تجري سابقا دون ضبط. كما أقدم على وضع اتفاقيات مع الأوربيين حول شراء الأراضي والعقارات بالبلاد التونسية على أسس وقواعد تضبطهم في حدود الاستثمار لا الاستغلال[5]. وسمي بعد ذلك على عهد المشير صادق باي[6] بكاهية لرئيس المجلس الأكبر. وبعد أشهر، أضحى رئيسا للمجلس الأكبر عند وفاة رئيسه الوزير مصطفى، صاحب الطابع مع احتفاظه بوزارة الحرب[7].

ويعتبر إنشاء مجلس شورى من أهم المشاريع التي عمل عليها خير الدين باشا إلا أنه اصطدم برجال الدين الذين أصروا على المزج بين الدين والدولة وعدم الاقتباس من الغرب، كما اصطدم بأصحاب النفوذ والسلطان خاصة الباي ووزيره الأكبر مصطفى خزندار[8]، اللذين أرادا أن يكون المجلس غطاء للمشاريع والممارسات التي تتناقض مع مصلحة البلاد العليا، على حين كان خير الدين يريده عكس ذلك تماما، فقدم

---

[1] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 30.

[2] – **محمد باي**: هو باي تونس (1855- 1859م) على عهده عرفت تونس اصلاحات جمة منها إصداره لعهد الأمان عام 1857م الذي يعد أول دستور يصدر في تونس. ينظر: محمد بن محمد مخلوف، المصدر السابق، ص 174- 175.

[3] – محمد محفوظ، المرجع السابق، ج02، ص 272.

[4] – أحمد أمين، المرجع السابق، ص 169- 170.

[5] – محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2، ص 50.

[6] – **صادق باي**: اعتلى العرش بعد وفاة أخيه محمد باي (1859- 1881م)، وعلى عهده أصبح خير الدين وزيرا أكبر كما وقع معاهدة باردو التي فرضت فرنسا من خلالها الحماية على تونس. ينظر: أبو عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، ج1، تح وتع: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار بوسلامة، تونس، ص 64- 85.

[7] – أبو عمران الشيخ وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، منشورات دحلب، الجزائر، ص 173.

[8] – جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر(المدخل)**، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1998م، ص 244- 245.

استقالته[1]. ويقول خير الدين بهذا الصدد: "لقد حاولت أن أسير بالأمور في طريق العدالة والنزاهة والإخلاص فذهب كل مسعاي سدى، ولم أشأ أن أخدع وطني الذي تبناني، بتمسكي بالمناصب، ورأيت أن الباي، وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى خزندار، لا يلجآن إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريرا قانونيا، فقدمت استقالتي سنة 1279هـ/ 1862م من رياسة المجلس ومن وزارة الحربية، وعدت إلى حياتي الخاصة"[2].

وبعد خروج خير الدين من الحكم، ساءت حالة البلاد، ودخلت في فوضى مالية وسياسية، وكان سببها القروض التي طلبها المشير الصادق باي والتي قدرت بـ خمسة وثلاثين (35) مليون فرنك، زيادة على ذلك، أقدم الباي على مضاعفة معلوم المجبى برفعه من 36 إلى 72 ريالا سنة 1864م، ليتدارك به الأزمة المالية التي وقعت فيها تونس[3]، مما أدى إلى اندلاع ثورة شعبية قادها علي بن غذاهم، وكادت تعصف بالنظام الحاكم آنذاك لولا أن الباي تمكن من القضاء عليها[4]، بعد أن أرسل السلطان عبد العزيز(1861- 1876م) إلى تونس حيدر أفندي مع بعض السفن الحربية ومعه مليون فرنك نقدا. وفي نفس الوقت وصلت السفن الأوروبية إلى سواحل تونس وتمكنت هاته القوات من السيطرة على الثورة وإخضاع ابن غذاهم، بل أجبروه على دفع غرامة حرب بقيمة مئة مليون ريال (60 مليون فرنك)[5].

وفي خضم كل هذا، ابتليت البلاد بظهور مرض الكوليرا والحصى التيفوسية سنة 1867م، فانتشرت المجاعة وعمّ القحط، ليتم عقب ذلك تشكيل لجنة مالية مختلطة (كومسيون مالي) تتولى قبض إيرادات الدولة وتوجيهها[6].

---

[1] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 36.

[2] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 25.

[3] – حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، تق وتح: حمادي الساحلي، دار الجنوب، تونس، 2001م، ص 143- 144.

[4] – فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عشر–)**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007م، ص 590.

[5] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 25.

[6] – شوقي الجمل، **المغرب العربي الكبير من الفتح الاسلامي إلى الوقت الحاضر**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، 2003م، ص 121- 122.

فاختار الباي خير الدين التونسي ليكون رئيسا لها[1] والذي، بعد مفاوضات عسيرة، تمكن من حصر المؤسسات والقطاعات الإنتاجية التي ينبغي أن تكون وحدها مصدرا لتسديد الديون. كما عمل للقضاء على الفساد الذي استشرى في رأس الهرم في السلطة، والمتمثل في مصطفى خزندار، وقد نجح في مهمته تلك. وبذلك بقي منصب الوزير الأول شاغرا بعد تنحيته[2]، ليتم تنصيب خير الدين من جديد عليه في 21 أكتوبر 1873م فقام بعدة إصلاحات منها[3]:

إنشاء منصب وزير أكبر لتوثيق الصلات بين الإيالة التونسية والدول الأوروبية وكذا مع الباب العالي[4]، كما أنشأ مجلسا مختلطا بتونس للتقاضي بين الأهالي والأجانب في المسائل المالية، وشرع في توحيد الأحكام الجاري العمل بها في البلاد، وأنشأ مجلسا صحيا بالعاصمة لمراقبة الأمراض المعدية، كما أحدث إدارة للأوقاف العامة بنظام محكم سنة 1874م وعهد بها إلى الشيخ محمد بيرم الخامس، المعروف بأفكاره الإصلاحية. ثم التفت للفلاحة، فسنّ لها قانونا ملائما لصالح البلاد. كما أسس المدرسة الصادقية سنة 1875م، وقام بترتيب برامج التعليم بجامع الزيتونة عام 1876م، وأنشأ المكتبة الصادقية، وسعى إلى إحياء الصناعات التقليدية وتطوير التجارة الوطنية[5].

ويبدو أن الجهود التي بذلها خير الدين منحته نفوذا كرجل دولة يتولى الوزارة الكبرى (تضم عدة وزارات مهمة)، وكان منافسوه له بالمرصاد، فسعوا به وضايقوه[6]، وحيكت له الدسائس والمؤامرات من قبل مصطفى بن

---

[1] – ولقد رفض خير الدين في البداية تولي الأمر، حيث قال نقلا عن محمد بيرم الخامس للباي: "إن الحال قد بين التباين بين مهيعي ومهيعك في طريق السياسة، وأنت رجل مثل والدي لك التقدم علي، فإن وافقتك خنت ديني وأمانتي، وإن خالفتك صرت العداوة معك. فالأولى بقائي على ما أنا عليه". ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2، ص 53.

[2] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 41.

[3] – أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م، ص 57.

[4] – أرسل الصادق باشا إلى اسطنبول خير الدين مرتين لمنح العائلة الحسينية حق الوراثة في إدارة تونس، وأن تكون ولاية مستقلة في إدارة شؤونها الداخلية، ولكن لا يحق لها أن تعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية، ونجح خير الدين في افتكاك فرمان سلطاني يقر بذلك، بعد بعثته الثانية في 1871م. ينظر: فاضل بيات، المرجع السابق، ص 590. وللاستزادة حول البعثتين ينظر: **المجلة الزيتونية**، مج3، ج 4، ص26-30، ج 5، ص 40-42، ج6، ص 31-34، ج7، ص 24، ج 10، ص 27-28.

[5] – حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 145. وللاستزادة ينظر: أبا عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، المصدر السابق، ج01، ص 96- 110.

[6] – عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر)**، ج3، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2005م، ص 91.

إسماعيل الذي نال الحظوة عند الباي، فقدم خير الدين استقالته للمرة الثانية، ولكن كانت النهائية عام 1877م، ليتولى مصطفى بن إسماعيل منصبه[1]، وبعدها انعزل عن الحياة السياسية، واتفق مع الباي بأن يقطن هو وعائلته في تونس تحت رعايته، مع منحه الحرية الشخصية من غير أن يتدخل في أي شيء من الأمور السياسية، كما هي عادته عند انفصاله عن الوظائف السياسية كما فعلها سابقا[2]. وسافر إلى فرنسا للاستجمام، وكان أثناء ذلك على اتصال مستمر بالأوساط السياسية العليا في الأستانة بواسطة الشيخ محمد ظافر الطرابلسي الدرقاوي[3] المقرب من السلطان عبد الحميد[4].

وفي عام 1878م قدمت برقية[5] إلى قصر الباي مرسلة من الأستانة إلى خير الدين التونسي يطلب فيها السلطان عبد الحميد من خير الدين القدوم إلى الأستانة فلبَّى خير الدين النداء تاركا وراءه تونس تتخبط في الجهل والتخلف ونحو الاستعمار[6].

وقبل ذهابه عرض أملاكه للبيع والتي قدِّرت بـ: "ثلاثة قصور أهداها إليه البايات المتعاقبون على حكم تونس كمكافأة له جراء خدماته الجليلة، وغابة من شجر الزيتون أهداها له الباي أحمد، ومنزل كبير به مياه معدنية أهداه له أيضا الباي محمد، وضيْعة كبيرة تم منحها له أيام الصادق باي"[7]، وقد عرضها على الحكومة التونسية لشرائها لأنه عزم على الاستقرار بالأستانة، وكلف لهذا الامر موكله مصطفى المورالي غير أنها رفضت شراءها، ثم عرضها على الشعب التونسي رغم خفض ثمنها إلى 10% على العروض التي تقدم بها الأوروبيون إلا أنه لم يتقدم أحد لشرائها خوفا من الباي ووزيره. وفي الأخير لم يبق أمامه سوى بيعها إلى الفرنسيين، أي إلى بنك شركة مرسيليا Société Marseillaise[8].

---

[1] – شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 123.

[2] – محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2، ص 93.

[3] – **محمد ظافر**: من مواليد طرابلس الغرب سنة 1827م، عاش مدة في تونس تعرف خلالها على خير الدين والذي كان والده من أصدقاء الشيخ محمود قبادو وقد كانت له حظوة كبيرة لدى السلطان عبد الحميد. ينظر: خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 49. الهامش.

[4] – محمد الفاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص 56.

[5] – للإستزادة حول مضمون البرقية ينظر: خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 49. الهامش.

[6] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 54- 55.

[7] – أحمد أمين، المرجع السابق، ص 192- 193. وللاستزادة ينظر: خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 54.

[8] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 55. خليفة الشاطر، **تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص 18.

وعند وصوله إلى الأستانة، مكث في قصر يلدز[1] (وهو القصر الخاص بعبد الحميد الثاني) وعرض عليه السلطان العثماني منصب وزير العدل ثم نصَّبه صدرا أعظم[2]. ويمكن أن نقول أن الوقت الذي تولى فيه هذا الحكم كانت السلطنة العثمانية تتخبط هي الأخرى في مشاكل عويصة بسبب تنافس الدول الأوروبية على تقسيم أملاكها، وبالرغم من هذا الانهيار، كان على خير الدين مواجهة كل ما يتعلق بالدولة خارجيا وداخليا[3]. وخلال عمله، أقدم على تصفية مخلفات الحرب، وتطهير مالية الدولة وإيواء اللاجئين الوافدين على العاصمة بأعداد غفيرة، وتوزيعهم على مختلف الأقاليم، وإعادة النظام إلى الولايات، وضبط الحدود الجديدة. وكذلك اهتم بالقضية المصرية، أي إدارة إسماعيل خديوي(1863- 1879م) السيئة للبلاد، والذي لم يكن أمام خير الدين إلا خلعه ووافقه السلطان على ذلك[4].

3. مميزاته

لقد تميز خير الدين بعدة خصال عالية كرجل دولة، من كفاءة وتفان في خدمة المصلحة العامة، ووطنية صادقة، وحسن تنظيم وحب الإصلاح. كما عرف عنه صرامته في التسيير، فإذا عنَت له فكرة، أو تمسك بمبدأ، فهو لا يتزحزح عنهما ولو كانت الظروف المحيطة به تجبره على انحناء الرأس قليلا حتى تمر العاصفة[5]. ويقول عنه محمد بيرم الخامس أنه: "عالي الهمة وقورا حتى يخاله من لم يخالطه متكبرا، فإذا ثافنه رآه حسن القبول، عفيفا عن الرشا، راسخ الطبع ثابت الفكر، لا يتزلزل عن رأيه حازما في العمل..."[6]. وأصدق وصف في شخصية خير الدين قول أحمد أمين: "... وكانت فضائله التي تكوِّن شخصيته الجرأة في قول الحق، وعمله من غير خوف، وصلابته فيما يعتقده من غير انحناء، وجرأته في تفكيره من غير جمود، وقوة كواهله على حمل الأعباء من غير

---

[1] – يذكر خير الدين في مذكراته أنه تم استقباله من قبل سليمان باشا وحمدي باشا باش حاجب وعلي فؤاد بك مدير مكتب ديوان السلطان . ينظر: خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 59.

[2] – **الصدر الأعظم**: وفقا للتقنيات المنظمة لهيكلة إدارة السلطة، فإن الصدر الأعظم يمثل الموقع الثاني بعد السلطان وصاحب هذا المنصب له صلاحيات مطلقة في إدارة شؤون الدولة. ينظر: حسن الضيقة، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة**، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ص 86- 87.

[3] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 54- 55.

[4] – الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص 106- 107.

[5] – محمد محفوظ، المرجع السابق، ج02، ص 275- 276.

[6] – محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2، ص 49.

تبرم، فرحمه الله..."[1]. وهذه الخصال جعلت حتى الدول الأوربية تهابه، ونلمس ذلك عندما ذكره الكاردينال لافيجري في تقرير رفعه إلى وزارة الخارجية الفرنسية في شهر أفريل عام 1881م حول الوضع في تونس، قصد تحذير بلاده من بعض الشخصيات التونسية فيقول:"أن خير الدين هو، رغم كل المظاهر، أشد المسلمين خطرا، وأن مقدرته تجعله يُهاب"[2].

لقد ظلت أفكار خير الدين ومواقفه الإصلاحية رائجة في أوساط النخبة التونسية، بل، وحتى العالم الإسلامي والعربي الذي ينتمي له، لمحافظته على القيم الإسلامية، وعمله على تغيير الواقع إلى الأحسن بأفكاره الإصلاحية[3].

4. وفاتـه

رغم بقاء خير الدين في المنصب لمدة ثمانية أشهر، إلا أنه لم يتحمل كل تلك الأعباء التي تركها له السلطان عبد الحميد، كما أن اختلاف التفكير بينهما جعل السلطان ينفر منه، مثلما نفر منه الباي من قبل. كما ألَّب عليه أيضا رجال الدين، وبذلك عزل خير الدين من المنصب، وتوفي في الأستانة سنة 1307هـ/ 1889م، عن عمر يناهز السبعين عاما، ودفن بجامع أيوب، مخلفا تاريخا كبيرا وحافلا في الإصلاح ومكافحا للفساد[4].

---

[1] – أحمد أمين، المرجع السابق، ص 197.

[2] – علي المحجوبي، **النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر(لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟)**، دار سراس للنشر، تونس، 1999م، ص 129.

[3] – الشيباني بن بلغيث، **الجيش التونسي في عهد الصادق باي (1859– 1882)**، تق: عبد الجليل التميمي، مؤشرات مؤسسة التميمي للبحث، تونس، 1995م، ص 70.

[4] – أحمد أمين، المرجع نفسه، ص 196- 197.

ثانيا: التعريف بأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك

1. دراسة ظاهرية للكتاب:

قبل التطرق لدراسة أفكار خير الدين الإصلاحية من خلال كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" يتحتم علينا دراسة كتابه أولا وقبل كل شيء، حتى يكون لدى الباحث صورة عامة حول مضمونه.

كانت دراستنا للكتاب بصيغة إلكترونية (PDF)، وكتب في أول صفحة له اسم الكتاب ومؤلفه والطبعة وسنة الإصدار ومكان النشر[1]، وهي كالتالي: كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تأليف الشهم الأفخم الهمام، فارس الكتائب واليراع المقدام، منيع الذرى، أمير الأمراء، السيد خير الدين التونسي، أبقاه الله قدوة لكل تونسي، ثم تليه الطبعة الأولى بإذن خصوصي من الحضرة العلية صانها وأيدها رب البرية، في مطبعة الدولة بحاضرة تونس المحمية، سنة 1283هـ. وتمت كتابتها بالخط العربي القديم المفهوم وباللون الأسود وبحجم عريض حتى يظهر المعلومات بهذه الصفحة.

كما كتب محتوى الكتاب أيضا باللون الأسود بحجم متوسط وبالخط العربي القديم، مفهوم عند قراءته، وتضمَّن أربعمائة وخمس صفحات مع التقاريظ[2].

2. كتابة "أقوم المسالك"

لقد كتب خير الدين مؤَلَّفه بعد انسحابه من السلطة بتونس عام 1862م، وعاد إلى حياته الخاصة، إلا أنها لم تكن كذلك في الحقيقة، لأنه بقي متصلا مع بلاط الباي الذي لم يتركه هو الآخر، لأنه يعتبره إحدى الشخصيات التي تستشار في أمور الدولة ومشاكلها. وبذلك بقي تسع سنوات بعيدا عن العمل السياسي، ولكن كلفه الباي بمهمات خارجية، أكسبته خبرة في السياسة الخارجية، فتم إرساله موفدا من قبله إلى كل من فرنسا وأنجلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وهولندا والسويد والدنمارك وبلجيكا[3]. وبعد اعتكافه في بستانه، ويصف ذلك محمد بيرم الخامس بقوله: "وبقي الوزير خير الدين في بستانه، مقبلا على شؤون نفسه، لا يختلط بالحكومة إلا نحو يومين في الشهر، يتوجه إلى الوالي للسلام عليه، أو عندما يدعوه لأمر ما، كما وقع عند قتل الشهيدين

---

[1] ـ ينظر إلى الملحق رقم (02).

[2] – خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، مطبعة الدولة، ط1، تونس، 1283هـ، ص 01.

[3] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 37- 38.

إسماعيل السني ورشيد لأن الوالي جمع بعد ذلك رجال حكومته وأعلمهم بالقتل..."[1]. فرغ من تأليفه يوم الاثنين 10 جمادى الأولى سنة 1284هـ / 09 سبتمبر 1867م، وتمّ طبعه بمطبعة الدولة التونسية في 28 ربيع الثاني سنة 1285هـ /18 أوت 1868م[2]، وقد نشرت في كراريس. ثم أضيف إلى الكتاب التقاريظ العديدة التي وردت على خير الدين بعد اطلاع المثقفين على كتابه[3]. ويقال أن خير الدين قد عهد بتحرير أفكاره في "أقوم المسالك" إلى أحد العلماء التونسيين، ويرجح أنه الشيخ سالم بوحاجب[4] (1827- 1927م) لقوله: "مستعينين في تهذيب ألفاظه ببعض أبناء الوطن"[5].

ثم تُرجم هذا الكتاب إلى عدّة لغات، حيث تُرجمت مقدمته إلى الفرنسية[6] سنة 1868م، وإلى الأنجليزية سنة 1874م[7]. كما صدرت طبعته العربية المقدمة في أسطنبول سنة 1876م، ثم ترجمه إلى التركية إسماعيل حقي سنة 1878م، والذي أشرف على ترجمة الكتاب، بل وحرص على ذلك، الجنرال حسين[8]. ونلمس ذلك في رسائله حتى قال في إحداها، والمؤرخة في 14 فيفري 1868م: "إن مقدمة كتابكم في صدد الطبع، وفي أيام قليلة تتم إن شاء الله وقد أعجبتني للغاية، ولا شك أنه يقع في الناس الموقع الحسن بالنظر إلى مقاصد الكتاب وعبدكم في صدد تحضير أرتيكل (أي مقال صحفي) ظريف، يكون مقدمة مدح وشكر لمقاصده الحسنة وتكلمت مع بعض الجنرالات (الجرائد)، فهموني ووعدوني أنهم يذكرون الكتاب ذكرا جميلا". كما اعتمد عليه خير الدين في الترجمة الانجليزية بعد ترجمته للفرنسية، وكان ينوي أيضا ترجمة الكتاب إلى الفارسية

---

[1] – محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2، ص 52.

[2] – حسن حسني عبد الوهاب، **كتاب العمر في مصنفات المؤلفين التونسيين**، مج2، القسم الأول، مراجعة وإكمال: محمد العروسي المطوي وبشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 578.

[3] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 17.

[4] – **سالم بوحاجب**: ولد بنبلة من قرى الساحل التونسي، وتعلم بالزيتونة واتصل بكبار علماء عصره وأبرز رجال السياسة منهم بيرم الرابع وخير الدين، وقام بالتدريس في الزيتونة من سنة 1848م إلى غاية 1912م، وكان أول من افتتح الدروس بالجمعية الخلدونية عام 1896م. للاستزادة ينظر: محمد الفاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص 221- 233.

[5] – خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تح: منصف الشنوفي، الدار التونسية للنشر، ط2، تونس، 1986م، ص 25.

[6] – سميت ترجمته إلى الفرنسية بـ: " **الإصلاحات الضرورية للدول الاسلامية**". ينظر: أحمد أمين، المرجع السابق، ص 272.

[7] – محمد محفوظ، المرجع السابق، ج02، ص 277- 278.

[8] – أصله مملوك من المماليك الجراكسة، وتربى في كنف الأمراء الحسينين، تقلد رتبة أمير اللواء ثم أمير الأمراء وتوفي في إيطاليا سنة 1304هـ ، محمد الفاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص 23.

بعد أن طلب منه ذلك سفير إيران بباريس[1]. وقام بذلك سعادي أفندي الذي شرع في نشر أجزاء منه في جريدته الصادرة بلندن باللغات العربية والتركية والفارسية. ويذكر أن المكتبة الاسكندرية اقتنت منه خمسين نسخة، ووقع نشره في حلقات من جريدة الجوائب، لصاحبها أحمد فارس الشدياق[2]. ويُظهر لنا هذا، اهتمام خير الدين بترجمة كتابه إلى العديد من لغات العالم، حتى يلقى رواجا وصدى في العالم ويعرّف بالحضارة الإسلامية وكذا بأفكاره الإصلاحية[3].

3. ظروف الكتابة:

لقد كانت حالة تونس أثناء انعزال خير الدين في كتابة أفكاره تتخبط في الأزمات التي تتمثل في:

- غرق البلاد في المديونية، حيث استدانت من السوق العالمية، وكان أرلنجي Erlanger وشريكه الوزير الأول مصطفى خزندار، أكبر صانعي القروض التونسية، والتي لم تكن تعود بالفائدة إلا على المفوضين التونسيين ومزودي الحكومة، وقلما كانت لصالح الدولة. وبذلك خضعت البلاد لوصاية اللجنة المالية العالمية في 1869م[4]، مما أجبر هذا الوضع الباي بإصدار عهد الأمان سنة 1857م ثم الدستور عام 1861م بعد ضغط الدول الأوروبية عليه لحماية رعاياها في الإيالة التونسية[5].

- قيام ثورة شعبية بقيادة علي بن غذاهم بسبب الضرائب التي رفعتها الحكومة التونسية، خاصة على المجتمع الريفي الذي يكوّن أربعة أخماس الإيالة، فأحدثت ثلاثة قوانين جبائية أرهقت الشعب وهي:

1. قانون الزيتون.
2. أداء المحصولات، وهي ضريبة على مواد الاستهلاك.
3. اللزمات وهي احتكار الباي فروعا من الإنتاج، كصناعة الصابون والجبس والملح والبارود، وزراعة التبغ وبيعه... الخ.

---

[1] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 27.

[2] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 13- 14.

[3] – أحمد عبد السلام، المرجع نفسه، ص 27- 28.

[4] – محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس**، دار سراس، تونس، 2001م، ص 97.

[5] – عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها**، ج4، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2005م، ص 36- 37.

وأوكل أمر استخلاصها إلى الوزير مصطفى خزندار والقابض المالي محمود بن عياد[1] لأداء القروض التي عليها للدول الأوروبية. وكان لهاته الثورة صدى في أنحاء تونس كادت أن تغرق البلاد في وحل الحرب الأهلية، إلا أن الباي تمكن من القضاء عليها وقتل زعيمها[2].

– ما كادت البلاد تتخلص من هاته الثورة حتى انتشر بين الأهالي مرض الكوليرا والحمى التيفوسية، فانتشرت المجاعة والقحط وهلك الآلاف، وبذلك توقف الإنتاج الزراعي والصناعي للبلاد[3].

– تدهور المالية التونسية بسبب اضطراب أحوال خزينة الدولة بانخفاض نسب مواردها الخارجية وارتفاع مصاريفها بالتبذير في اقتناء الكماليات الثمينة وفي المغامرة بمشاريع مرتجلة، مكلفة دون جدوى وفائدة تذكر[4].

4. أسباب التأليف:

- تأثر خير الدين بالحضارة الأوروبية خاصة بعد سفره الأول إلى فرنسا لمتابعة قضية ابن عياد، وبقي هناك مدة ثلاث سنوات[5]، ثم تكليفه بعد استقالته الأولى عام 1862م من منصبه كوزير للبحرية، بسفارات خارجية زار فيها تسع دول أوربية، منها بالخصوص فرنسا. وفي رحلته الواسعة، اغتنم الفرصة لدراسة الأسس الحضارية والثقافية الغربية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية لهذه الدول[6].
- تأثر خير الدين بأفكار المصلحين الذين عاصرهم، ومنهم محمد بن عبد الوهاب الذي أثر عليه في دراسته وتكوينه الفكري، وإدراك مشكلات المسلمين وقضايا العالم الإسلامي[7]، وكذا مطالعته للمؤلفات السياسية المترجمة في مصر عن الفرنسية بإشراف رفاعة الطهطاوي، والموجودة في مكتبة المدرسة الحربية بباردو، ومؤلفات خاصة بتاريخ المجتمع الإسلامي، ومؤلفات خاصة بتاريخ الغرب[8]، وكذا معرفة فلسفة الدولة عند ابن خلدون

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ط2، ص 31.

[2] – خليل مروم بك، **أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع**، لجنة التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1971م، ص 272-273.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك... ، ط2، ص 121.

[4] – خليفة الشاطر، المرجع السابق، ج03، ص 11.

[5] – جلال يحي، المرجع السابق، ج01، ص 244.

[6] – محمد محفوظ، المرجع السابق، ج02، ص 273.

[7] – عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007م، ص 94.

[8] – محمد محفوظ، المرجع نفسه، ج02، ص 273.

ومناقشاته مع أساتذة المدرسة الحربية ببباردو، واتصالاته مع المصلحين العثمانيين[1] والمصلحين التونسيين أمثال حسين ورستم وأحمد بن أبي الضياف وسالم بوحاجب وبيرم الخامس حول الإصلاحات الضرورية للبلدان الإسلامية[2].

- تأثره أيضا بالثورة الفرنسية وبشعاراتها، حيث أصبح خير الدين يحاول أن يجد في الأفكار الأوربية الجديدة مرجعية لها في التاريخ الإسلامي[3].
- التخلف والتأخر الذي أصاب تونس في فجر القرن التاسع عشر الميلادي لأسباب عدة منها:

– التسرب الأوربي في تونس، خاصة في المصانع التقليدية المحلية.

– الهيمنة الفرنسية على الاقتصاد التونسي بحكم الامتيازات التي يرجع أصلها إلى سنة 1605م، وبحكم معاهدة 1802م، التي تمنح فرنسا حظوة أكبر من غيرها في التجارة مع تونس.

– التبذير والصرف من قبل الباي الذي أفرغ خزينة الدولة، مما جعل البلاد تتخبط في الافلاس والمجاعة[4]. والذي كان يحمل البايات على انتهاج هاته السياسة لمصطفى خزندار، ففي نظامه وقعت مضاعفة الضرائب عشوائيا[5]، فيقدر خير الدين الفوائد التي تحصل عليها الوزير خلال سبع سنوات (1863- 1870م) بـ:

- 140 مليون ريال معلوم مداخيل سبع سنوات
- 100 مليون ريال غرامة حرب دفعها العربان.
- 240 مليون ريال معلوم مختلف القروض
- مليون ريال و 600 ألف ريال إعانة للسلطان

[1] – صلاح زكي أحمد، **أعلام النهضة العربية الاسلامية في العصر الحديث**، مركز الحضارة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2001م، ص 30-32.

[2] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 114.

[3] – سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق، الأردن، 1997م، ص 502.

[4] _ إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003م، ص 344 .

[5] _ محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي "التاريخ المعاصر بلاد المغرب"**، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1996م، ص 122.

أي المجموع 481.6 مليون ريال، أي أكثر من 300 مليون فرنك وهذا المبلغ الضخم بالنسبة لوضع تونس الصغيرة، وقع تبديده من قبل الوزير والباي بمعدل 68 مليونا ونصف المليون سنويا (45 مليون فرنك) قبل انقضاء سبع سنوات[1].

– ومن الأسباب الداعية لقيام خير الدين بتأليف كتابه، هو معارضته للباي وخزندار في تطبيق السياسة الاقتصادية التي أدت إلى الأزمة المالية. ويصف هذا الوضع محمد بيرم الخامس بقوله: "فلو رأيت ما عليه القرار لملئت رعبا. ولوليت منه الفرار من ذئاب تغتال، وثعالب تحتال، مجتهدة في قلب الرحال، وتشتيت الرجال، وثعبان ثاغر فاه لابتلاع الأموال، فيا لها من حال يرثى لها من رام النزال"[2].

5. محتوى الكتاب:

يحتوي المؤلَّف[3] على خطبة ومقدمة وكتابين، تناول في خطبة الكتاب زبدة معارفه وخلاصة نظرته حول نشوء الممالك وزوالها، وحول أسباب رقيها وانحطاطها، والمسار الذي ترسمه هاته الممالك لنفسها، سواء لجهة النشوء أو الأفول. كما بين في خطبته ضرورة الأخذ عن الغرب الأوربي لما ينفع الأمة الإسلامية، ثم يعرج في ثنايا حديثه عن إعراض رجال الدين والسياسة عن هذا المطلب. كما نلمس بعدها مقاصد خير الدين ومنهجه، يمكن تلخيصها في نقاط:

- تذكير العلماء في مدى استفادتهم من تجارب الأمم.
- إيقاظ الغافلين من رجال السياسة وسائر الناس العوام منهم والخواص، أن العالم من حولنا يتقدم ونحن بقينا في أماكننا، ولا يتم ذلك إلا بمعرفة أحوال الأوربيين وما وصلوا إليه.
- جمع كل التجارب والمعارف والعلوم والتنظيمات الأوربية في كتابه، حتى تستفيد منه الأمة الإسلامية في عجلة تقدمها[4].

أما مقدمة الكتاب، فهي تحتوي على السبب الداعي للتأليف، ويلخصه خير الدين في نقطتين، الأولى إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى رقي الأمة

[1] – خير الدين التونسي، مذكرات ...، ص 30- 31.

[2] – محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج1، ص 36.

[3] ـ ينظر إلى الملحق رقم (03).

[4] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 02- 05.

الإسلامية. أما الثاني فهو تحذير المسلمين الذين يتمادون في الإعراض عن الأخذ من الغرب من فعل ذلك، واحتوت كذلك على عدة أفكار يمكن تلخيصها في نقاط وهي:

من خلال "الحكمة ضالة المؤمن" يبين تناقض المناهضين للتنظيمات الأوربية في رأيهم عن الأخذ من الغرب، ومن ثم يتوصل إلى جوهر القضية، وهي وجوب اعتماد هذه التنظيمات والتي كانت سببا في تقدم الغرب الحديث. ثم يذكر أصول الشريعة التي من أهمها الشورى، وتغيير المنكر من قبل أهل الحل والعقد، لينتقل إلى شكل نظام الحكم الذي يريده خير الدين، القائم على مشاركة أهل الحل والعقد والوزراء للسلطان في أمور السياسة وتسيير البلاد والاستشهاد بعدة أدلة على وجوب هاته المشاركة بأنها لا تضيق من صلاحيات السلطان.[1]

ليدخل خير الدين بعد ذلك في تبيان "عواقب الاستبداد بالرأي الواحد" وإثبات ذلك بأن "النفس مجبولة على الحرية"، ثم يقدم لنا أدلة تاريخية مغزاها أن الأمة الاسلامية سابقا كانت تتمتع بالثروة والمكانة بسبب ما وصلت إليه من العلوم والمعارف، ولم يتم ذلك إلا باتباعها المبادئ الإسلامية. ويستشهد هنا بكتاب تاريخ القرون الوسطى منذ سقوط الامبراطورية الغربية إلى وسط القرن الخامس عشر لدروي، وكتاب تاريخ العرب لسدليو اللذين أظهرا بكل موضوعية مدى قوة الأمة الإسلامية التي كانت عليها سابقاً[2].

كما يقدم لنا خير الدين أسباب تراجع الأمة، وتخليها عن المبادئ الإسلامية وانقسامها، لكن بظهور العثمانيين وفرضهم للعمل بالتنظيمات الخيرية التي دافع عنها خير الدين، ورد على التهم الملقاة عليها كان أبرزها أنها تنافي الشريعة الإسلامية. ووضع خير الدين جهده في إبراز أدلة تنفي ذاك القول...، وفي ثنايا تحليله توصل إلى وجوب مشاركة العلماء في السياسة الشرعية، كما أبرز لنا أصناف الموظفين ذلك بعد الخبرة التي اكتسبها من احتكاكه بالسياسة ورجالها[3].

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 6-17

[2] – نفسه، 18- 30.

[3] – نفسه، ص 31- 50.

ثم يلي المقدمة بابان هما: "التمدن الأوربي" و"تلخيص المكتشفات والمخترعات". ولقد تناول في "التمدن الأوربي" أسباب الانحطاط بأوروبا في العصور الوسطى، وأسباب تقدمها في عصر النهضة.كما ذكر في كل قرن أهم العلماء الذين ظهروا آنذاك بداية من القرن الحادي عشر إلى القرن الثامن عشر الميلاديين.[1]

ليدخل في الباب الثاني "المكتشفات والمخترعات"، حيث لخص لنا أهم الاختراعات الأوربية التي تم اكتشافها من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر الميلاديين، ومنها الآلة البخارية، وآلة الذنب والطيران ومكتشفات أخرى...

ثم يعرج خير الدين إلى الحديث عن التعليم في أوروبا وإبراز منهاجه، و كان سبب تطور التعليم لديهم هو كثرة الأكاديميات والمكتبات التي اشتهرت بها أوروبا، ليشير خير الدين إلى الجانب السياسي من حياة الأوربيين، القائمة على تهذيب أبناء العائلة المالكة ، وتمتع الرعايا بالحرية بأنواعها (كما فصلها خير الدين) وعمل الوزراء والمجالس، هذا الجانب أدى إلى ازدهار الاقتصاد الأوربي، وظهور الشركات والبنوك الأوربية[2].

أما عن "الكتاب" كما سماه خير الدين، فهما كتابان، فالأول "كتاب دول أوربا" وفيه عشرون بابا، يدرس في كل باب دولة نذكرهن على حسب الترتيب الذي وجد بالكتاب، بداية بالدولة العثمانية، ثم مملكة فرنسا، ومملكة إنجلترا، ومملكة النمسا، ومملكة روسيا، ومملكة بروسيا، ومملكة جرمانيا، ومملكة إيطاليا، ومملكة إسبانيا، ومملكة السويد، ومملكة النرويج، ومملكة البرتغال، ومملكة سويسرا، ومملكة البابا، ومملكة الفورتنبورغ، وإمارة بادن الكبيرة، وأخيرا مملكة الإغريق. حيث يدرس كل دولة من ناحية تاريخها ووصفها، ويذكر قوانينها وأحكامها السياسية وقوتها المالية والعسكرية.

أما الكتاب الثاني، والذي جاء بعنوان "الكلام على أقسام الكرة"، وبه ستة أبواب، وهو عبارة عن وصف للدول والقارات وصفا جغرافيا، حيث تناول في أبوابه الستة قارة أوربا، ثم تحدث عن آسيا ليعرِّج إلى افريقيا وبعدها أمريكا ثم جزر الأوقيانوس وأقسام البحر[3].

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك... ، ص 51-60.

[2] – نفسه، ص 61- 88.

[3] – نفسه، ص 90.

كما ذيَّل الكتاب في الأخير بالتقاريظ[1] التي أرسلت إلى خير الدين عندما صدر كتابه، وكانت من قبل المفكرين المصلحين المعاصرين له، نذكر من أهمهم: أحمد بن أبي الضياف ومحمد الباجي المسعودي وسالم بوحاجب ومحمد قابادو ومحمد بيرم ومحمد العربي زروق وغيرهم كثير[2]. كما حاز هذا الكتاب على اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني واستحسانه بعد أن حصل عليه من محمد ظافر أفندي، مما جعل هذا الأخير يطلب منه القدوم إلى الأستانة بعدما تم عزله من منصبه في تونس على عهد محمد الصادق باي، مقتنعا بأن الرجل يستحق المساهمة في الحياة السياسة للإمبراطورية، وقادرا على إنجاز بعض الإصلاحات[3].

إن كتاب خير الدين "أقوم المسالك" يمكن أن نضعه في مصاف الكتب التي صدرت إبان القرن التاسع عشر الميلادي، والتي ساهمت بشكل كبير في إيقاظ الشعور بالتجديد والتحديث داخل المجتمعات العربية[4]، "كتخليص الإبريز في تلخيص باريز" لرفاعة الطهطاوي، و"طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" لعبد الرحمان الكواكبي، و"علم الدين" لعلي مبارك، و"الساق على الساق في ما هو الفارياق" لفارس الشدياق وغيرها[5].

ونظرا لمكانة خير الدين في الشرق، ولاطلاع المثقفين من المشارقة على كتابه، فقد قرروا ترجمته وذكره في مؤلفاتهم، فمثلا تمّ ذكره في كتاب الأعلام للزركلي، و في كتاب زعماء الإصلاح لأحمد أمين ونلاحظ أن هذا الاهتمام بخير الدين، يؤكد على أهمية الدور الذي لعبه خير الدين التونسي في مجال الإصلاح، وبث روح التجديد والتحديث في العالم الإسلامي المتخلف آنذاك[6].

---

[1] ـ ينظر إلى الملحق رقم (04).

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك... ، ص 469. وللاستزادة حول تعريف هاته الشخصيات ينظر إلى: محمد النيفر، **عيون الأريب عما نشأ بالمملكة التونسية من عالم أديب**، ج02، ط1، تونس، 1351هـ.

[3] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 14.

[4] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 85.

[5] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك... ، ط2، ص 10- 11.

[6] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 6-7.

الفصل الأول:

التعريف بالمؤلف والمؤلف

أولا: لمحة عن حياة خيرالدين

1. مولده ونشأته
2. تقلده المناصب
3. مميزاته ووفاته

ثانيا: التعريف بأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك

1. دراسة ظاهرية للكتاب
2. كتابة "أقوم المسالك"
3. ظروف الكتابة
4. أسباب التأليف
5. محتوى الكتاب

الفصل الثاني:

ضرورة الاقتباس من أوربا

أولا: جواز الاقتباس

ثانيا: التنظيمات الثقافية والاقتصادية

1. التنظيمات الثقافية

أ_ المعارف والعلوم

ب_ التعليم الأروبي

ج_ المدارس والمكتبات الأروبية

2. التنظيمات الاقتصادية

أ_ الشركات الرأسمالية

ب_ البنوك والمعارض الثقافية

ثالثا: التنظيمات السياسية

1. الحرية

2. المجالس(الدواوين)

3. الوزراء

4. اكساب أبناء العائلة المالكة المعارف

الفصل الثالث:

إصلاح نظام الحكم

أولا: العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية

ثانيا: القضاء على النظام الإستبدادي

ثالثا: الحكم المقيد بالقانون

1. سلطة الخليفة لا جدال فيها
2. أهل الحل والعقد
3. مسؤولية الوزراء والموظفين
4. دور العلماء في السياسة الشرعية

أولا: جواز الاقتباس

بعد تأمل خير الدين في حالة الأمة الاسلامية، خاصة بعد تجربته في الحكم بالبلاط التونسي، واطلاعه على تآليف مختلفة المجالات، بالإضافة إلى دخوله في نقاشات مع رجال الإصلاح، تمخضت لديه قناعة على تخلف الأمة[1]، وهذا ما أكده حينما قال: "إني، بعد أن تأملت تأملا طويلا في أسباب تقدم الأمم وتأخرها جيلا فجيلا... فيما كانت عليه وآلت إليه الأمة الإسلامية..."[2].

ولقد أرجع سبب التخلف إلى إعراض رجال الدين والسياسة عن تطوير المعارف واكتشاف الخارج "بالرغم من أن ضرورة التنظيم الدنيوية هو أساس متين لاستقامة نظام الدين"[3]. وقد سانده في ذلك محمد بن الخوجة بقوله: "إن سبب تأخر المسلمين في القرون الحديثة، هو جهلهم بالعلوم الكونية التي أشرقت أنوارها على أنحاء أوروبا، بفضل أسلافهم الذين ضربوا فيها بسهم مصيب..."[4].فبعد الرحلات التي قام بها خير الدين في البلدان الأوربية، وما شاهده هناك من المعارف والأنظمة السياسية والاقتصادية المطبقة، والتي كانت السبب في تقدم الأوربيين، لاحظ في الأخير بأنه من الضرورة أخذ هاته الأسباب للوصول إلى قمة التمدن، والتي تكون مناسبة للمسلمين وموافقة للشريعة الإسلامية، "... أن نتخير منها ما يكون بحالنا لائقا، ولنصوص شريعتنا مساعدا وموافقا، عسى أن نسترجع منها ما أخذ من أيدينا، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا". ويضيف قائلا: " لم نتصور الدنيا بصورة بلدة متحدة، تسكنها أمم متعددة، حاجة بعضهم لبعض متأكدة، وكل منهم، وإن كان في مساعيه الخصوصية، غريم نفسه"[5].

ولهذا، قام خير الدين بالرد على بعض الشرقيين الذين يرفضون فكرة الأخذ بالإصلاح على الطريقة الغربية[6].

---

[1] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 114.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك ...، ص 02.

[3] – نفسه، ص 03.

[4] – محمد بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تق وتح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986م، ص 309.

[5] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك... ، ص 03.

[6] – جلال يحي، المرجع السابق، ص 246.

أولا: بإغراء رجال السياسة والعلم للأخذ من الوسائل الموصلة إلى تطوير الأمة الإسلامية وتنميتها لتحقيق التمدن، كتوسيع مجال العلوم والمعارف وتمهيد الأساليب الزراعية والتجارية والترويج لسائر الصناعات، وكل ذلك لا يتأتى إلا بـ"حسن الإمارة المتولد منه الأمن المتولد منه الأمل المتولد منه إتقان العمل المشاهد في الممالك الأروباوية بالعيان وليس بعده بيان"[1].

ثانيا: ينعي على المسلمين كراهيتهم الأخذ بأسباب المدنية الغربية في الإصلاح، واعتقادهم أن كل ما يصدر عن أوروبا حرام[2]، "... بمجرد ما انتقش في عقولهم من أن جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتيب ينبغي أن يهجر... بل تماديهم في الإعراض عما يحمد من سيرة الغير الموافقة لشرعنا"[3].

ويعللون ذلك بعلل مختلفة، كأن يقولوا إنها مخالفة للشريعة الاسلامية، أو أنها إذا ناسبت الأمم الغربية، فلا تناسب الأمم الشرقية، لأن لكل أمة تاريخها وعقليتها الخاصة بها. أو أن يقولوا: أن المدنية الغربية تستلزم التوسع في الإدارة، وتقسيم الأعمال، وهذا يستلزم كثرة الوظائف والموظفين، وليس هناك مال يكفي لكل هذا، فلا بد إذاً من فرض ضرائب جديدة، والبلاد فقيرة وأهلها لا يتحملون زيادة الضرائب[4].

وبسبب هذه النظرة المتعصبة إلى المدنية الحديثة، بلغ المسلمون شأواً بعيدا في التخلف، على حين المجتمعات المسيحية الآخذة بأسباب المدنية الغربية بلغت شأواً بعيدا في التقدم. يقول خير الدين: "... ومن دواعي الأسف، أن هذه النظرة إلى المدنية الغربية، لا تزال تؤثر في بعض البيئات في الأمم الإسلامية، وإن اختلفت درجاتها في الإصغاء إلى هذه الدعوة، كالتخويف من تعليم المرأة، ومن الاستمداد من التشريع الحديث". ويضيف: "ولعل هذا من الأسباب التي جعلت النصارى والمسلمين، إذا اجتمعوا في قطر واحد، كان النصارى أسبق إلى تشرب المدنية الغربية، والاستفادة منها، ثم يأتي بعض الناس فينسبون ذلك إلى طبيعة الإسلام، والإسلام لا يمنع أن يقتبس الصالح من الأمر، حيث كان ومما كان"[5]. وبهذا، يوضح على أن تآليف المحرضين

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 05.

[2] – أحمد أمين، المرجع السابق، ص 173.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 05.

[4] – أحمد أمين، المرجع نفسه، ص 173.

[5] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 64- 65.

على عدم الاقتباس من أوربا أسباب تمدنهم، "يجب أن تنبذ ولا تذكر" لأنها تشكل عقبة كأداء في وجه التقدم والسير إلى الأمام[1].

فيعتقد خير الدين أنه، للوصول إلى التمدن الحقيقي الذي يريده كل مسلم، لا يتم إلا بمعرفة أحوال الأمم الأخرى. "... ولا يتهيأ لنا أن نميز ما يليق بنا على قاعدة محكمة البناء، إلا بمعرفة أحوال من ليس حزبنا، لاسيما من حف بنا وحل بقربنا"[2]، ويتم هذا التعرف وفق خطة مدروسة، ويتوافق مع تقاليد وأعراف الشخصية الإسلامية. فاختيار المعارف الأوروبية الحديثة يجب أن يتم على أساس قاعدة محكمة البناء، بحيث يأتي متوافقا مع متطلبات العصر، هذا من ناحية، ومع متطلبات الشريعة الإسلامية من ناحية ثانية[3]. انطلاقا من هنا، حاول خير الدين إزالة خطأ علق بأذهان كثير من المسلمين في عصره، ويتلخص في أن جميع ما عند الأوربيين يجب أن ينكر[4].

- **أدلة على جواز الاقتباس من الغرب الأوروبي:**

من الواضح أن خير الدين كان مقتنعا بأن النظم السياسية والاقتصادية السائدة في أوروبا الغربية في عصره هي التي ستؤدي إلى ازدهار الأقطار على اختلاف مواقعها وأديانها، وهي التي ستكفل الإصلاح الشامل. ولذا، فهي التي ينبغي للأمة الإسلامية أن تقتبسها، وأن تعتبرها موافقة لنزعات بشرية مشتركة بين البشر ولمصالحها وحاجات يتفق فيها الناس جميعا على اختلاف أديانهم وعاداتهم[5]. ولذلك وضع جملة من أدلة يثبت فكرته منها:

إذا كانت أسباب المدنية الأوربية قد أخذت من العرب سابقا، وتم تطويرها على مرور الزمن، فمن الواجب إعادتها واستعمالها لصالح الأمة. فكل طرف متمسك بدينه، حتى لو كان أحدهما ينظر إلى الآخر أنه ضال في دينه، فلا عيب الأخذ منه كما أخذ الأوربيون من غيرهم (بالرغم من أنهم ليسوا من دينهم المسيحي)، الأمور الحسنة، وبذلك "فليس بالرجال يعرف الحق، بل بالحق يعرف الرجال"، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها. كما يعطينا خير الدين دليلا آخر، هو أخذ العرب سابقا من غيرهم في العديد من المواقف[6]، ويروي لنا

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 05.

[2] – نفسه، ص 03.

[3] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 62.

[4] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 22.

[5] – نفسه، ص 149.

[6] ـ خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 90- 91.

ابن القيم الجوزية أنه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أثناء غزوة الخندق(شوال 5هـ)، أشار عليه سلمان الفارسي رضي الله عنه "أن عادة الفرس أن يطوقوا مدنهم بخندق حين يحاصرهم العدو، اتقاء من هجومه عليهم. فأخذ الرسول برأيه وحفر الخندق للمدينة في هذه الغزوة[1]، وقال سيدنا علي رضي الله عنه: "لا تنظر إلى من قال، وانظر إلى ما قال"[2].

ويضيف خير الدين إلى أدلته أن العرب المسلمين الأوائل، أخذوا ينهلون العلوم من الكتب اليونانية، خاصة منطق أرسطاليس الذي احتوى البلاغة والشعر وقواعد اللغة العربية، وأصبح ذلك أساس الإنسانيات الإسلامية[3]. وكانت ترجمة الكتب اليونانية[4] هي العماد الثاني الذي قامت عليه الثقافة العربية[5] لتأتي بعدها ترجمة المؤلفات الطبية، ومن السريانية والآرامية إلى اللغة العربية[6].

كما استدل خير الدين بما قاله العلامة الشيخ المواق المالكي في سنن المهتدين: "إنما نهينا عنه من أعمال غيرنا، هو ما كان على خلاف مقتضى شرعنا، أما ما فعلوه على وفق الندب أو الإيجاب أو الإباحة، فإنا لا نتركه لأجل تعاطيهم إياه، لأن الشرع لم ينه عن التشبه بمن يفعل ما أذن الله فيه". ووافقه على ذلك الشيخ محمد بن عابدين الحنفي في كتابه الدر المختار قوله"إن صورة المتشابهة فيما تعلق به صلاح العباد لا تضر"[7].

كما ذكر خير الدين أن الذين يمتنعون عن الأخذ بالتنظيمات الأوربية فيما ينفع الأمة الإسلامية، ولكن نجدهم يتنافسون في تقليدهم الملابس، وأثاث المساكن والأسلحة، وسائر اللوازم الحربية[8]. وهذا ما أثبته محمد عبده(1849-1905) عندما صرح: "... وعلى هذا النحو، تفننا في أنواع المفروشات، وتأنقنا في اقتنائها من

---

[1] ـ ابن القيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد "محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وإمام المرسلين"**، ج02، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، ص 117.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 91.

[3] – نبيلة حسن محمد، **في تاريخ الحضارة الإسلامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003م، ص 13.

[4] – إن أول من اهتم من المسلمين العرب بنقل العلوم الأعجمية إلى اللغة العربية هو خالد بن يزيد بن معاوية الذي كان ميال إلى العلم فأنفق على العلماء ونقل الكتب إلى العربية حتى سمي "بحكيم آل مروان". ينظر: أنور الرفاعي، **الإسلام في حضارته ونظمه "الإدارية والسياسية والأدبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والفنية"**، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 1986م، ص 528.

[5] – زيغريد هونكة، **شمس العرب تسطع على الغرب "أثر الحضارة العربية في أوروبا"**، تر: فاروق بيضون، كمال دسوقي، مرا: مارون عيسى الخوري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص 378.

[6] – أوليري، **مسالك الثقافة الاغريقية إلى العرب**، تر: تمام حسان، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2002م، ص 211- 212.

[7] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 06- 07.

[8] – نفسه، ص 07.

أنواع مختلفة، مما غلا ثمنه... وتنافسنا في ذلك كتنافس أسلافنا في افتتاح البلاد وتملك الحصون. وبالجملة، فقد سلكنا مسالك المتمدنين قي ثمرات تمدنهم... وصار الناظر لملابسنا ومساكننا، والذائق لمطاعمنا ومشاربنا يشهد بأننا في ذلك بحمد الله متمدنون..."[1]. وهذه الأمور تلحق الأمة "بالشين والخلل في العمران وفي السياسة". فالشين يقصد به خير الدين الاحتياج للغير من الضروريات –السابق ذكرها– وتدل على تأخر الأمة في المعارف.

أما الخلل في العمران، فعدم استفادة صناع البلاد بصناعاتها التي هي أساس المكسب، ثم الثروة لتحقيق المكانة الاقتصادية للبلاد، وقدم مثالا على ذلك: "أن صاحب الغنم منا ومستولد الحرير وزارع القطن يقتحم تعب ذلك سنة كاملة، ويبيع ما ينتجه عمله للأوروبي (الافرنجي) بثمن يسير، ثم يشتريه منه بعد اصطناعه في مدة يسيرة بأضعاف ما باعه".

وأما الخلل السياسي، "فإن احتياج المملكة لغيرها مانع لاستقلالها، وموهن لقوتها، لاسيما إذا كان الاحتياج متعلقا بالضرورات الحربية التي، لو تسنى شراؤها زمن الصلح، لا يتيسر ذلك وقت الحرب ولو بأضعاف القيمة"[2].

كما جنح خير الدين إلى ذكر أن الدول الأوروبية لم تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من تقدم، فجأة أو كان هذا حالها منذ الأزل، إنما كانت تعيش في حالة من التخبط والصراعات الداخلية بين الدول، حيث انتقل مركز القوة من يد الرومان إلى الجرمان[3]، وبعد هجوم البرابرة الشماليين، وسقوط الدولة الرومانية سنة 476م إلى غاية ظهور شارلمان Charlemagne(771_ 814م)[4] الذي توج ملكا على فرنسا، كان في حالة من التوحش والاعتداء والظلم[5] الذي حاول أن يؤسس بعض الإصلاحات في امبراطوريته الممتدة بين إيطاليا وغالة وشطر من شمال إسبانيا[6].

---

[1] – محمد عبده، **الأعمال الكاملة**، ج1، تح وتق: محمد عمارة، دار الشروق، ط1، بيروت، لبنان، 1993م، ص 329.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 07- 08.

[3] – السيد الباز العريني، **الحضارة والنظم الأوروبية في العصور الوسطى**، القسم الأول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 03.

[4] – **شارلمان**: ولد شارلمان عام 742م قرب مدينة آخن، والده بيبن القيصر، وجده شارل مارتيل، ولقد اعتلى العرش مملكة الفرنج وهو في سن التاسعة والعشرين. ينظر: تركي ظاهر، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، دار الحسام، ط2، بيروت، لبنان، 1992م، ص 12.

[5] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 09.

[6] – السيد الباز العريني، المرجع السابق، ص 03.

وفي حقيقة الأمر، أن تقدم الأوربيين لم يكن بسبب خصبة آراضيهم أو اعتدال مناخهم، لأنه يوجد في العالم الإسلامي مثال ذلك أو أحسن[1]، ولا بسبب دينهم (الديانة المسيحية) لأن ممارساتها كانت روحية أكثر منها مادية. حيث يقولون على فم المسيح: "أعطوا لقيصر ما لقيصر، ولله ما لله، إذ أن ملكي ليس من هذا العالم". ولذلك أجبرت على التخلي عن قوانينها الدنيوية، المضمنة في العهد القديم التي كانت لا محالة وحياً من الله، غير محافظة بصفة قطعية تقريبا إلا على الجانب الروحي[2]. كما أنها لا تتدخل في التصرفات السياسية، لأنها تأسست على زهد الدنيا، حتى أن عيسى عليه السلام كان ينهى أصحابه عند التعرض لملوك الدنيا فيما يتعلق بسياسة أحوالها قائلا: "أنه ليس له ملك في هذه الدنيا إلا سلطان شريعته على الأرواح دون الأشباح". ولو كانت الديانة النصرانية هي التي حققت الرقي لممالك أوروبا، لكانت مملكة البابا أكثر الممالك تقدما، وبسبب امتناعه على العمل بالأساليب السياسية المتطورة، بقيت البلاد تتخبط في الجهل[3].

وإنما كان وراء تقدم الأوربيين، هو اقتباسهم من الأمم الشرقية العلوم والمعارف، حيث خالطوهم أجيالا، ودققوا في سبب قوتهم، وبحثوا في أحوالهم، حتى تمكنوا من تقليدهم، لكن لا في البهارج والزخارف، بل في أسبابها والموصلات إليها، كتوسيع نطاق الصناعة والتجارة ونحوهما من وجوه الكسب[4] والعلوم، حيث أخذوا عن الرازي والطوسي والغزالي، ومن ابن خلدون، وابن بطوطة. وألفوا كتبا ومجلدات ضخمة، ميزوا مباحثها إلى سياسة عمومية، وسياسة خارجية، وسياسة داخلية، وإدارية، واقتصادية وغيرها[5]. حتى أن زيغريد هونكة تؤكد على ذلك بقولها: "... وفي مراكز العلم الأوربية، لم يكن هناك عالم واحد من بين العلماء إلا ومد يديه إلى الكنوز العربية هذه، يغرف منها ما شاء الله له أن يغرف، وينهل منها كما ينهل الظمآن من الماء العذب، رغبة منه في سد الثغرات التي لديه للارتقاء إلى مستوى عصره العلمي"[6]. ونفس الأمر قاله محمد بيرم الخامس:"...كما استفادوا من الأمة العربية في المغرب بمجاورتها الأندلس فأخذوا عنها العلوم الرياضية وتهذيب الأخلاق

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 09.

[2] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 143.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 09.

[4] – محمد عبده، المصدر السابق، ج01، ص 327- 328.

[5] – عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الإستبداد ومصارع الإستعباد**، تح و تق: محمد عمارة، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 2007م، ص 19- 20.

[6] – زيغريد هونكة، المرجع السابق، ص 305.

والجغرافيا...واستفادوا أيضا من الإسلام في الشرق في مدة حروب الصليبية فخالطوهم وتعلموا منهم مسالك الترقي والقوة وفنون المعارف..."[1]

ولقد راح الكثير من المفكرين والمصلحين في تأكيد فكرة ضرورة الاقتباس من الغرب، كحل للحالة التي وصلت إليها الأمة الإسلامية في القرن التاسع عشر، من الانقسام والانحطاط والتخبط في غياهب الجهل.

فرفاعة رافع الطهطاوي، بعد عودته من رحلته الطلابية إلى باريس عام 1826م، بدأ مسيرته الإصلاحية بالإشادة بالتقدم الأوربي، والأسباب التي أوصلت الدول الأوربية إلى هذه الدرجة من الرقي والحضارة. وجسد فكرته في كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز". حيث أن دعوته للأخذ من الغرب إنما هي إحياء لماضي الشريعة الإسلامية، أخذه منا الغرب وبقينا نحن، نتيجة إغلاق باب الاجتهاد، قانعين بما وصل إليه السلف، دون محاولة تطويره، فطوره الغرب بدلا عنا[2].

كما أن محمد عبده سانده في هاته الفكرة، بأن العلم هو سر تقدم الغرب، ولا سبيل للالتحاق بالركب إلا بأخذ هذا العلم الغربي المتقدم. كما كان المسلمون متقدمين علميا في الماضي، ونجحوا في تحقيق نهضة هائلة أخذ عنها الغرب في بداية صحوته، إلا أن الوضع قد اختلف في العصر الحالي، ولم يعد أمامهم، إذا أرادوا التقدم، إلا أن يأخذوا عن الغرب كما أخذ هو عنهم في الماضي، فالعلم لا وطن له[3].

ويذهب في قوله: "إن الإسلام لن يقف عثرة في سبيل المدنية أبدا، ولكنه سيهذبها وينقيها من أوضارها، وستكون من أقوى أنصاره متى عرفته وعرفها أهله... وهذا الجمود سيزول... بعودة هذا الكتاب الذي كان يتبعه العلم حيثما سار شرقا وغربا، لا بد أن يعود نوره إلى الظهور ويمزق حجب الضلالات"[4].

كما سار في نفس السياق السيد أحمد خان، من أكبر المصلحين بالهند، الذي كتب في سنة 1867م بهذا الشأن قائلا: "يجب علينا أن ندرس الكتب العلمية الغربية، وإن كان مؤلفوها ليسوا بمسلمين وكان فيها ما

---

[1] – محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج1، ص 42.

[2] – الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288– 1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 234- 235.

[3] – عاطف العراقي، **محمد عبده (1849– 1905) "بحوث ودراسات عن حياته وأفكاره"**، المجلس الأعلى للثقافة، 1995م، ص 81.

[4] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص 238.

يخالف القرآن الكريم، وأن نأخذ إخذة العرب في أوائل عهد ملكهم، فإنهم لما شرعوا ينشئون حضارتهم الكبرى، لم يترددوا البتة في دراسة كتب فيثاغورس، وكتب غيره من فلاسفة اليونان"[1].

ولقد أيد جمال الدين الأفغاني (1838- 1897م) المصلحين، سابقي الذكر، في أنه يوجد ضرورة للاقتباس من الحضارة الغربية في ميادين العلوم الحديثة والأنظمة السياسية والدستورية، وإقامة الدولة على أساس العقل، وتضامن الطوائف في وحدة المجتمع القومي والتمسك بالسعي لا بالقدرية[2]. وهكذا نلاحظ أن الإسلام بمفهوم كل من محمد عبده والأفغاني، قادر على استيعاب الحضارة الغربية، وبل، منافستها والسبق عليها إذا ما أعيد إحياؤه، وفتح باب الاجتهاد فيه بشكل يعطي للعقل قيمته التي افتقدها طيلة عصور الانحطاط[3].

كما نجد كلا من أبي اسحاق التادلي وأبي العباس الناصري قد تأثرا بالحضارة الغربية، بل نادا للاقتباس منها من خلال تأليفهما، خاصة هذا الأخير الذي كان دائما متشوقا للاطلاع على المعارف الحديثة، والوقوف على حقائق العلوم العصرية والمخترعات الأوروبية، معتنيا بمطالعة المجلات والجرائد العالمية، وترجمتها وإن كانت بغير اللغة العربية، واقتباس ما فيها من الفوائد والشوارد التي كانت تأتي من إسبانيا وفرنسا...، حيث يعتبر أول مؤرخ مغربي حديث، اقتبس من المصادر الأوربية، وترجم منها إلى العربية. كما نراه متكررا في تاريخه "الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى" الذي تضمن نصفه الثاني بالخصوص معلومات كثيرة استقاها مؤلفه من مصادر اسبانية وبرتغالية وأنجليزية، ونقلها إلى العربية بواسطة ترجمان خاص اتخذه لهذه الغاية[4].

- **كيفية الاقتباس:**

نلاحظ أن خير الدين، عندما يدعو إلى الاقتباس من الحضارة الأوروبية، فهو لا يدعو في نفس الوقت إلى "التقليد الأعمى"، حيث نبَّه إلى من جنحوا إلى هذا الاتجاه عندما قلدوا الغرب تقليدا أعمى، في محاولة لإنهاض الخلافة العثمانية، رد عليهم بقوله: "أن مبدئيا، من المحال نقل مؤسسات بلد ما إلى بلد آخر، حيث تكون فيه طبائع البشر مغايرة، وكذا أخلاقهم وتربيتهم وظروف مناخهم"، وفشل هؤلاء المقلدون بسبب كونهم "لم يجنحوا

[1] – لوثروب ستودارد، **حاضر العالم الإسلامي**، مج1، ج1، تر: عجاج نويهض، تع: شكيب أرسلان، دار الفكر، ط4، بيروت، لبنان، 1973م، ص 270- 271.

[2] إيريك هوبزباوم ، **عصر رأس المال (1848–1875م)**، تر: فايز الصياغ ، مؤسسة ترجمان، ط1، الأردن، 2008م، ص231 .

[3] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص 237- 239.

[4] – محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج1، مطبعة الأمنية، ط1، الرباط، المغرب، 1973م، ص 254- 255.

إلى إصلاحات جوهرية، تتلائم والحاجات الحقيقية للبلاد وطبائع سكانها"[1]. و أكد هذا الأمر أيضا في مذكراته بقوله "اخترنا نصف الحلول دون الأسس، وقلدنا أوروبا في بعض المؤسسات المعزولة، لأننا لاحظنا النتائج الطيبة التي وفرتها في البلدان التي ظهرت فيها متناسبين أن مجمل القوانين لبلد معين هي التي تضمن الفوائد من كل إجراء خاص"[2].

وهذا ما رمى إليه عبد العزيز الشناوي عندما أخذ العثمانيون يقلدون الغرب في "التنظيمات الخيرية"، أن من المآخذ التي سجلت عليهم، أنهم قلدوا المظاهر الشكلية للحضارة الأوروبية دون أن يستوعبوا جوهر هذه الحضارة، فأدخلوا في الميدان الاجتماعي إصلاحات أو تجديدات من قبيل الترف أو الكماليات، مثل استخدام الملابس الأوربية، والأثاث الأوروبي ووسائل المأكل ونظام المباني... ولم يتوجهوا إلى إدخال الصناعات الحديثة وغيرها من المشروعات الإنتاجية[3].

كما أن محمد عبده يذهب في نفس هذا الاتجاه بقوله: "...تظاهر كل منهم بأن يريد تقدمها ونقلها من حالة الهمجية على ما يزعم، إلى حالة التمدن التي عليها أبناء الأمم المتمدنة. وجعلوا الوسيلة إلى ذلك أن تنقل عادات أولئك الأمم المتمدنين، وأفكارهم وأطوارهم إلى هذه البلاد، وظنوا أن تقليدنا لعاداتهم، وأخذنا الآن بأفكارهم اليومية، وتشبهنا بهم في الأطوار، كادت في أن نكون مثلهم، وأن استلامنا لتلك العادات، وتلقينا لتلك الأفكار، أمر غير عسير..."[4].

كما أن خير الدين يرفض رفضا باتا مطلب أوروبا الرامي إلى هدم الذاتية العربية الإسلامية، وهدم القضاء والعدالة الإسلاميين بإحلال مجالس وقوانين أوربية، بدعوى أن المحاكم الإسلامية غير قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها، نظرا إلى ما لحقها من جمود وتحجر، حتى أصبحت لعبة في أيدي حكم الإطلاق[5].

بحيث دعا خير الدين إلى الاقتباس من المعارف والتنظيمات الأوروبية السياسية والاقتصادية.

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ط2، ص 51.

[2] – خير الدين التونسي، مذكرات ...، ص 147- 148.

[3] – عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 98.

[4] – محمد عبده، المصدر السابق، ج01، ص 50.

[5] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ط2، ص 51- 52.

ثانيا: التنظيمات الثقافية والاقتصادية

1. التنظيمات الثقافية

لقد أكد خير الدين بالأدلة والبراهين على جواز الاقتباس من الحضارة الغربية، وعلى ضوء ذلك، حدد في كتابه ما هي الأمور التي يقتبس عنها، فرأيه كل ما في الحضارة الأوربية صالح لحال المسلمين، أو كان سببا في تقدمهم، إنما هناك أمور محمودة تأخذ، والقبيحة تنبذ. وبذلك بين أسباب التمدن التي يمكن أن يستمد منها العرب للوصول إلى غاية التحضر. فأولها كان الإحاطة بمجمل المعارف والعلوم "... بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة الاسلامية، وتنمية أسباب تمدنها يمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان...".

أ–المعارف والعلوم:

وبذلك يبدأ خير الدين في إعطاء فكرة حول المعارف والاختراعات التي تمكن الأوربيين من الوصول إليها خلال قرون امتدت من القرن 11م إلى 18م، حيث يخبرنا أن الملك شارلمان كان له اليد الطولى في ظهور موجة العلوم، لأنه كان مقبلا عليها إقبال رجل منهوم إلى المعرفة. وبفضله، قيض لهذه المعارف والعلوم أن تصل إلى أوروبا وفرنسا، فشارلمان "كان يفني غالب أوقاته في قراءة العلوم، وكان مجلسه محفوفا بالعلماء. وأسس بباريس مدرسة جامعة لسائر المعارف"[1]، وبمثل هاته المآثر حصل له من السمعة في أقطار الأرض ما استمال الخليفة هارون الرشيد إلى صحبته ومهاداته بتحف منها منقالة لم تزل إلى الآن في أحد قصورها[2].

لكن فرنسا عندما غاب عنها ملكها، عادت إلى حالتها السابقة من حياة الكهف والظلام واستباحة البرابرة لها. ويستمر هذا الوضع إلى غاية القرن 11م، حيث ظهرت من جديد العلوم والمعارف، فتطور العلم ونشطت الفلسفة، وتأسس حزب الفرسان الذي يطلق عليهم خير الدين اسم "كوفاليي" (Covaliers)، وهم جماعة من وجوه الناس، تحالفوا أن يحاربوا في الله للمدافعة عن حرية النسوة والمستضعفين من سائر الأهالي..."[3].

---

[1]- خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 05.

[2] – أمين بن إبراهيم شميل، **الوافي في المسألة الشرقية "ومتعلقاتها وتاريخ الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانيين سنة 1294هـ/1877م"**، مرا:سليم بن خليل نقلا، مطبعة الأهرام، مصر، 1879م،ص89.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 51– 52.

حيث أوضح خير الدين أهمية الحروب التي خاضها هؤلاء في مضمار "التمدن الأوروباوي" خاصة على الصعيد العسكري، لأنهم شرعوا في بناء الجيوش على أسس حديثة ومختلفة عن السابق، وذلك بسبب اتصالهم بشعوب الشرق، وكان أن تخلقوا بأخلاق الحضر. وقد حصل "ابتداء التمدن" عند الأوربيين على رأي خير الدين في القرن 13م[1]. ففي ذلك الوقت تم اكتشاف الأوربيين للمدنية الاسلامية التي كانت تفوق مدنية الغرب في ازدهارها وتقدمها، ثم تهذب هذا التمدن، وصار إلى "ما هو مشاهد اليوم"[2]. وبذلك انتقل مقر العلوم والفلسفة والآداب من البقعة العربية الإسلامية إلى أوروبا، خاصة إلى فرنسا وأنجلترا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا[3].

وفي القرن 14م ظهرت فئة من العلماء، أحدثوا تغييرا في مسار العلم، أمثال دانتي وغيوتو وجينابوي وبوكاشيو في مجالات مختلفة في الكتابة التاريخية والأدب والفن. وأهم حدث ظهر في القرن 15م، تم اختراع المطبعة على يد غوتنبرغ[4] حوالي عام 1450م الذي طبع رسائل الغفران وترجمة الإنجيل عام 1454م[5]. ويعود الفضل في ازدهار العلوم "لجماعة الميدشي" (Medicic)، كبرى العائلات السياسية الايطالية ،خاصة في القرن 16م، حيث اشتهروا بالأشعار وحسن هندسة البناء وبديع أشكاله، اقتداءا بالرومانيين الذين اقتدوا بدورهم باليونان[6]. كما برز للعيان مجموعة من الأدباء والشعراء أمثال: أريوست Arioste و تاسو La Tasse و ميكيافيللي Machiavel وهو " أول من بيّن القواعد السياسية بعد سقوط الدولة الرومانية"[7]. كما شاع شكسبير في أنجلترا وكوبرنيكوس وغاليلو. أما في الفلسفة، فاشتهر بها الفيلسوف الانجليزي فرنسيس باكونFrancis Bacon ليدخل خير الدين الى القرن 17م الذي ظهرت فيه "العلوم الرياضية والأدبية في أوروبا، بلغت الغاية القصوى"[8].

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 52.

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 150.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك... ، ص 52.

[4] – نفسه، ص 53.

[5] – صالح حسن العكيلي، **الوجه الآخر للنهضة الأوروبية "محاضرات في تاريخ أوروبا في عصر النهضة 1453– 1789)**، دار الوراق، ط1، عمان، 2006م، ص 15.

[6] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 53.

[7] – صالح حسن العكيلي، المرجع السابق، ص 16– 18.

[8] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 56.

ومما يلاحظ أن ما حدث في هذا القرن من تطور غطى مناحي الحياة كافة، وجعل مشاهير العلماء في القرون التي مضت، أناسا عاديين إذا ما جرت المقارنة بينهم وبين علماء هذا القرن، أمثال: باسكال و ديكارت و بوردلو و ماسييون و موليير وغيرهم[1].

ولقد أجاد الأوربيون في بعض مخترعاتهم التي ظهرت في القرن 14م الى القرن 18م، وكان أبرزها: الآلة البخارية على يد الفرنسي "دنيس بابين"، ثم أخذ الانجليز والممالك الأوروبية الأخرى في تطويرها[2].

ومن خلال ما سبق، يحث خير الدين على اتباع طريق الأوربيين عندما أخذوا طريق العلم الذي تم تطويره كما رأينا، وما يؤكد رأيه رفاعة الطهطاوي في كتابه بأن: "أحوال العلوم والفنون الأدبية والصناعة في هذا العصر بمدينة باريس، أن المعارف البشرية قد انتشرت، وبلغت أوجها بهذه المدينة، وأنه لا يوجد من حكماء الافرنج من يضاهي حكماء باريس، بل ولا في الحكماء المتقدمين كما هو الظاهر أيضا"[3].

ب–التعليم الأوروبي:

من ثمة يعرج خير الدين إلى إيضاح أساليب التعليم المطبقة بالممالك الأوربية، وخاصة فرنسا التي أعجب بها ودعا الأمم الإسلامية إلى الاقتداء بها لرفع مستواها العلمي، وبذلك ذكر الكيفية وطريقة الأوربيين في أخذ العلم، حيث ينقسم التعليم لديهم إلى ابتدائي و ثانوي وعالي.

فالابتدائي، يتناول الطفل في البداية كيفية القراءة والكتابة في كتب ضخمة ذات حروف كبيرة، وبها صور ورسومات لتعلق في الأذهان[4]. ثم يتناولون علم الأخلاق، وأصول الديانة، والحساب، وأصول التاريخ، والجغرافيا، ومبادئ الطبيعة والاستدلال بالموجدات الأرضية، ومبادئ الفلاحة والصناعات، وقانون حفظ الصحة، وأصول

[1] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 78.

[2] – روبير شنيرب، **تاريخ الحضارات العام (القرن التاسع عشر)**، مج6، إشراف: موريس كوزيه ، تر: يوسف أسعد داغر، فريد.م. داغر، منشورات عويدات، ط2، بيروت، لبنان، 1987م، ص 184- 185.

[3] – رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الابريز في تلخيص باريز أو الديوان النفسي بإيوان باريس**، تق: الصغيربن عمار، دار موفم للنشر، الجزائر، 1991م، ص 233.

[4] – نفسه، ص 261.

المساحة، ورسم الأرض، والتصوير الخطي، والألحان، وكيفية تقوية الأعصاب بالحركات الرياضية[1]، وبذلك سجل التعليم الابتدائي تطورا كبيرا في البلدان الشمالية وألمانيا وفرنسا وسويسرا[2].

أما الثانوي فيطلق عليه تسمية الطبقة المتوسطة، وينتقل الطالب إلى هذه المرحلة بعد كسبه لمعارف العلوم الأولية، وهي علم اللغات القديمة والحديثة وعلم المنطق والبيان، والفلسفة، والرياضيات والتاريخ.

أما التعليم العالي فيسمى بالطبقة المنتهية، فمن الطلبة من يتعلم بالمكاتب العالية، ومنهم من يحضر مجامع (معاهد) مدرسي العلوم والانشاء المختصة بدراسة العلم الإلهي وأحكام النوازل، ولهذه المعاهد أنواع خمسة:

- النوع الأول: يحتوي على ثمانية معاهد يدرس فيها العلم الإلهي، تنقسم إلى شعبتين، الشعبة الأولى بها مجامع يتم التدريس فيها العقيدة الكاثوليكية، والشعبة الثانية بها معهدان تدرس فيها العقيدة البروتستانتية.
- النوع الثاني: وبه تسعة معاهد، عملها تدريس علم النوازل المنقسم إلى القواعد العمومية، وأحكام الرومان، والقانون المدني، وأحكام الجنايات، وأعمال المجالس، وقياس العقوبات بأحكام البلدان والقانون التجاري وغيرها[3].
- النوع الثالث: وبه ثلاثة معاهد، يعمل على دراسة علم الطب ومنها التشريح وتركيب الحيوان، وتاريخ الطبيعة المتعلق بالطب، وقانون الصحة ومعرفة الأمراض الظاهرية والباطنية وغيرها[4].
- النوع الرابع: ويدرس في معاهده علوم الفلك والجبر والمساحة وعلم الميكانيك وعلم الكيمياء وعلم طبيعة الأرض والنباتات وتركيبه وغيرها.
- النوع الخامس: ويتم التناول فيه العلوم الأدبية والفلسفة وتاريخها وآداب اليونان والشعر اللاتيني والنحو وآداب الأجانب والتاريخ القديم والحديث[5].

ونلمس إعجاب خير الدين بالنظام التعليمي الأوروبي عندما أصدر مرسوما لإصلاح التعليم في تونس سنة 1875م، الذي ضبط بالتفصيل ترتيب التعليم بالجامع الأعظم، فقسمه إلى ثلاث مراحل: عليا، ووسطى،

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 65- 66.

[2] – روبير شنيرب، المرجع السابق، ص 279.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 66.

[4] – نفسه، ص 67.

[5] – نفسه، ص 67.

وسفلى[1]. وأن يدرس فيه إلى جانب العلوم الدينية والفلسفية، نصيب من الحقوق والفقه والأدب (القواعد والتجويد وآداب العربية ولغتها)، والتاريخ والجغرافيا والرسم الهندسي والحساب والهندسة المعمارية والفلك وعلم المساحة، وكان هذا النظام غير معمول به في البلاد الاسلامية إلا في البلدان الأوروبية، فكان خير الدين سباقا في إدخال الحضارة الأوروبية إليها[2].

ج–المدارس الأروبية (الأكديميات):

أما عن المدارس الأوربية والتي يسميها خير الدين بالأكاديميات[3] المنتشرة في الممالك الأوروبية بكثرة، وخاصة فرنسا التي بها خمس أكديميات نذكرها:

1. أكديمية فرنسا: وظيفتها الاعتناء باللغة وتحرير أوضاعها[4]. حيث يسميها الطهطاوي بديوان العلوم، الذي يضم أربعين عالما، عملهم تأليف القواميس الفرنسية، وأنهم يمتحنون مؤلفات العلوم الأدبية وكتب التاريخ[5].

2. أكديمية الخطوط القديمة ويدرس فيها العلوم الأدبية وعلم الآثار[6] وبها ثلاثون عالما، وظيفتها دراسة آثار القدماء، خاصة المباني الغربية والعلوم الأدبية بعادات الأمم وأخلاقها[7].

3. أكديمية العلوم الطبيعية والهندسية: يدرس فيها سائر أنواع العلوم[8] وتنقسم إلى إثني عشر قسما، منها دراسة الهندسة والحساب وعلم الفلك والعلوم الجغرافية والتجريبية وعلم المعادن والتطبيب وفن الطب والجراحة[9].

---

[1] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 68.

[2] – عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، ط1، بيروت، لبنان، 1975م، ص 55.

[3] – **أكديمية**: هو لفظ مأخوذ من اسم مكان في مدينة أثينا كان أفلاطون الحكيم يعلم فيه تلاميذه نسبة إلى صاحبه أكدمس. ينظر: رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 245.

[4] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 68.

[5] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 245- 246.

[6] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 68.

[7] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر نفسه، ص 246-247.

[8] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 68.

[9] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر نفسه، ص 247.

4. أكديمية البوزار: يتم فيها دراسة الأبنية والنقش والتصوير والموسيقى[1]، وبها خمسة فروع، الأول فن الرسم والثاني فن النحاتة والثالث فن المهارات والرابع فن النقاشة والخامس فن تركيب حروف الموسيقى[2].

5. أكديمية السياسة وتهذيب الأخلاق: يتم فيها تعليم العلوم الفلسفية والأحكام والحقوق العامة والاقتصاد السياسي والإدارة السياسية والمالية[3].

لقد حاول خير الدين أخذ ما كان موجودا من نظم في الأكاديميات الأوربية وتطبيقها على البلاد الإسلامية (تونس)، وهو محاولة إحداثه لمدرسة لتعليم العلوم العربية وما يتبعها من العلوم العصرية[4] كتهذيب الأخلاق وتعليم اللغات التركية والفرنسية والايطالية، وتعليم الفنون الرياضية كالحساب والهندسة والهيئة والجبر والجغرافيا[5]، والتي سميت بالمدرسة الصادقية التي كانت مهمتها الأولى تكوين إطارات إدارية من خلال تدريس فنون السياسة التي كان يحتاج إليها الموظفون السامون في إدارة الشؤون العامة[6].

د-المكتبات الأوروبية:

كما نجد أن خير الدين لفت انتباهه كثرة المكتبات في الممالك الأوربية ذلك "من آثار اعتنائهم بتوسيع دوائر العرفان...و كثرة خزائن الكتب الجامعة لسائر الفنون"، حيث يذكر خير الدين تقرير وزير المعارف العمومية بإيطاليا نتالي Natali إحصائيات عما تحتويه خزائن كل دولة من الكتب العلمية، نذكر بعضها، ففي إيطاليا أكثر من أربعة ملايين كتاب (مجلد) أغالبها من الكتب القديمة، وأما انجلترا فبها أكثر من مليون مجلد، وكذلك لدى النمسا أكثر من مليونين من الكتب، وفي بروسيا أكثر من مليونين مجلد...الخ[7].

ثم يختص بذكر خزائن فرنسا التي تنوعت، منها خزائن السلطانية، وبها مجموعة من الكتب متاحة لكل الفرنسيين، وعدد الكتب المطبوعة فيها أربعمائة ألف مجلد. ومن خزائن الكتب خزانة "مسيو"، وتسمى خزانة "الأرسنال" هي الترسخانة وبها نحو مائتي ألف مجلد مطبوع وعشرة آلاف منسوخة. وأغلب هاته الكتب كتب:

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 68.

[2] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 247.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 68.

[4] – محمد بن الخوجة، المرجع السابق، ص 310.

[5] – أبو عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، المصدر السابق، ج01، ص 101.

[6] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 71.

[7] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 69- 70.

تاريخ وأشعار خصوصا الايطالية، ويوجد خزانة "مزرانية" بها خمسة وتسعون ألف مجلد مطبوعة، وأربعة آلاف منسوخة، وكذا يوجد خزانة "الأنسطيطوت" فيها خمسون ألف مجلد، ومنها خزانة "المدينة" وهي نحو ستة عشر ألف مجلد وأغلب كتبها آداب ويوجد الكثير الكثير منها في فرنسا وكذا مثيلاتها في الدول الاوربية[1].

وقد حاول خير الدين أن يقلد الأوربيين في هذا الأمر أيضا، بأن أقدم على إنشاء المكتبة الثانية بجامع الزيتونة في تونس، حيث جعل فيها ترتيبا لم يسبق العمل به في البلاد التونسية أو في الخلافة العثمانية، إنما كانت على النمط الأوربي، بأن الكتاب لا يخرج من مكانه ويمكن المقبلون على العلم الاستفادة ما شاء من الكتب "مع تحسين هيئة المكان وإحضار فرشة والمحابر والأقلام وساعة للإعلام بالوقت..."[2].

ولقد أعجب خير الدين بحسن إدارة المكتبات الأوربية، وغايته لتسهيل الانتفاع بالكتب "فهي أن أماكن الخزائن المشار إليها تفتح كل يوم قدر خمس أو ست ساعات، ومنها ما يفتح بالليل أيضا قدر ثلاث ساعات، وذلك فيما عدا يوم الأحد وأيام الأعياد... وإنما تفتح في سائر الأيام للطلبة الراغبين في الاستفادة، أما الذين يأتون بقصد مجرد للإطلاع فلا يسوغ لهم ذلك إلا في يومين من الأسبوع". كما يذكر أنه تم وضع عمال يسيرون المكتبة كما تحتوي على آلات الكتابة، ويكون الوصول إليها بالاشتراك فيها، وما يدل على اشتراك القارئ هو بطاقة يتم تقديمها له من قبل عمال المكتبة[3].

بهذا كان في كل مناسبة يدعو خير الدين إلى أخذ مثل هاته التراتيب التي تضمن نجاح الأمة. وقد حاول تطبيقها في الإيالة التونسية التي كانت "حينذاك متهيئة لمجاراة الأمم الأوربية"، وبالفعل كان نجاح هاته السياسة يظهر على البلاد إلا أنه تم فصله قبل إكماله مشروعه الإصلاحي، وتوقفت مشاريعه لتعود تونس إلى تخلفها[4].

2. التنظيمات الاقتصادية:

ومن بين الأمور التي نادى خير الدين بالاقتباس منها، هي التراتيب الاقتصادية، حيث رأى بأم عينيه تطور الاقتصاد الأوروبي الذي كان منشأه "الحرية، وتسهيل المواصلة بالطرق الحديدية، وتعاضد الجمعيات المتجرية

[1] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 239- 240.

[2] – أبوعبد الله محمد بن عثمان السنوسي، المصدر السابق، ج01، ص 102.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 70- 71.

[4] – محمد بن الخوجة، المصدر السابق، ص 309.

والإقبال على تعلم الحرف والصنائع"[1]، وكان ذلك بسبب النظم السياسية التي ضمنت لمواطني الأقطار الأوروبية الحريات العامة والخاصة وجعلتهم في مأمن من الظلم والتعسف وحمت أشخاصهم وأموالهم، ونتيجة أعمالهم فطالبوا بالمزيد من الكسب[2].

أ-الشركات الرأسمالية:

قد لاحظ خير الدين وجود تعاضد بين الجمعيات والشركات مما زاد في الربح من العمل المنفرد ولا يفرق خير الدين في التعاون وفوائده بين الجمعيات الخيرية والجمعيات العلمية والشركات الرأسمالية فيقول:"كثرت الجمعيات في أوروبا في سائر المعاملات المدنية والمتجرية وغيرها، وتكاثرت الخدمات برا وبحرا، وكثرت مجامع العلوم وجمعيات المحسنين للضعفاء والمساكين، وتكرر التعاون على استخراج المعادن واصطناع الخلج ومجاري المياه التي تصعد بها السفن إلى الجبال ثم تنزل، وطرق الحديد إلى غير ذلك من المهمات التي لم تكن تحدث لولا تلك الجمعيات[3].

ومن المشاريع الضخمة التي لا يمكن للأفراد تحقيقها، يذكر خير الدين "شق خليج السويس" والطريق الجديد الجامع بين المحيطين الأطلنطي والهادي في أمريكا، وثقب جبل الألب بين فرنسا وإيطاليا. ومن بين المؤسسات التي كان لها أثر عظيم، يذكر خير الدين بصورة خاصة "كمبانية الهند" التي تملكت بها انجلترا مستعمرة تصل مساحتها إلى ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف متر مربع[4].

ولقد عرف القرن التاسع عشر بقرن الفحم الحجري والحديد، وفي نفس الوقت قرن الذهب والفضة أيضا، فإن الغرب استثمر هذه الكنوز لمصلحته في مجال الاقتصاد، وبذلك رجع بالنفع عليهم[5].

ب-البنوك:

ولقد فصل خير الدين بنك فرنسا من ناحية تاريخ نموه من سنة تأسيسه عام 1800م الذي كان رأس ماله ثلاثين مليون فرنك متجمعة من ثلاثين ألف سهم، حتى أضحى في سنة 1830م به ثلاثمائة وخمسون مليون

[1] - خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 76.

[2] - أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 152.

[3] - نفسه، ص 152.

[4] - خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 77- 78.

[5] - روبير شنيرب، المرجع السابق، ص 193.

فرنك، والطريقة التي يتعامل فيها هذا البنك هي: "صرف كواغد الحوالات التي تكون مصححة بخط ثلاثة أشخاص يعرف مجموعهم بالملا الذي يناسب المعاملة بذلك المبلغ الذي تضمنته"، كما يستقبل الودائع لحفظها لديه و"مراسلة من يضع فيها مالا وتتميم المحاسبة معه وإقراض المال لمن يريده إذا دفع رهنا ثقة..."[1]. وبعد إزدهار التجارة الإنكليزية أقدمت هاته الأخيرة على تأسيس بنك إنكلترا سنة 1664م الذي أصبح بعد ثلاثون عاما أكبر مؤسسة للصيرفة في العالم، فأخذ يودعون أموالهم فيه كما أخذ يقدم القروض للحكومة ثم نشأت بنوك داخلية وخارجية أخرى مثل "بروكلي" ومصرف "لويد" و"بورصة لندن"...[2] كما ظهر إلى جانب البنوك التأميمات التي تتصل بالقرض الطويل الأجل، ولديه فروع رئيسة وهي التأمين البحري، التأمين ضد الحريق، والتأمين على الحياة، حيث يذكر روبير شنيرب أنه في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي أمنت خمسة وثمانون شركة بإثنين وعشرين مليارا، وربما كان هذا القطاع خير القطاعات لتقدم الرأسمالية. كما برزت المصارف المالية في الدول الأوروبية كمصرف انجلترا ومصرف فرنسا...[3].

ج_ المعارض الثقافية:

ثم يجنح خير الدين إلى التعريف بالمعارض الثقافية التي كانت تقام في الممالك الأوروبية، لها فائدة اقتصادية كبيرة، حيث يتم في هاته المعارض عرض منتوجات الدولة من مختلف المجالات الصناعية والفلاحية والأدبية والنباتية ...الخ والاختراعات الغريبة، حيث يتم تقديم "نيشان الافتخار" إلى مخترع أبدع في اختراعه، ويحضر ملوك الدول إلى هاته المعارض والعلماء والطبقة الغنية[4]. ففي سنة1851م جمعت لندن سبعة عشر ألف عارض في قصر البلور، وسنة 1855م أقيم بباريس معرض في قصر الصناعة[5]، ثم أقدمت الخلافة العثمانية بإقامة سوق لعرض منتوجاتها سنة 1280هـ/ 1863- 1864م[6]، كما أقامت فيينا سنة 1873م معرضا ثقافيا، وفي عام 1876م أقيم معرض بفيلادلفيا التي جعلت منه إحتفالا بالذكرى المئوية للإستقلال الأمريكي، كما أقيمت

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 78- 79.
[2] – صالح حسن العكيلي ، المرجع السابق ، ص 167-168.
[3] – روبير شنيرب، المرجع السابق، ص 197- 198.
[4] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 80-81.
[5] – روبير شنيرب ، المرجع نفسه، ص 177.
[6] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 81.

عدة معارض في مدن، كسدني و إمستردام و برشلونة وبروكسل...[1] وكانت هاته المعارض تجلب "لتجار تلك المملكة أموال غزيرة، الناشئة عن معاملة ملايين من النفوس الأجانب الوافدين عليها لذلك"[2].

يذكر الطهطاوي أن الفرنسيين يحبون الكسب بطبيعتهم، وضرب مثالا على الطفل الصغير الذي مازال لم يتقن الكلام: "إذا أعطيته فلسا يفرح به ويصفق بيده قائلا ما معناه بالعربية كسبت وقنيت"، وبذلك فهو يؤكد على أن سائر الفرنسيين يحبون الكسب والتجارة سواء الغني أو الفقير... "ولولا أن كسبهم مشوب في الغالب بالربا لكانوا أطيب الأمم كسبا[3]".

ويثبت الطهطاوي على ما شاهده أن إيراد الدولة الفرنسية في كل سنة كان تسعمائة وتسعة وثمانين مليون فرنك، وسبب ازدهارهم الاقتصادي هو التوفير وتدبير المصاريف حتى أسسوا له علما خاصا به، يتفرع منه تدبير أمور المملكة[4]. وقد اشتهرت العديد من الشخصيات الرأسمالية منهم: جوزيف طوم في البناء، وكوهلمن وبيشيناي في صناعة الكلور وروتيز في العمل الفندقي، وكبار بنائي السفن أمثال كونار وآلان ورود... وعائلة روتشيلد التي لم تترك فرصة تفوتها دون استثمار أموالها والكثير الكثير[5].

ولقد أرجع بعض المؤرخين نمو الحركة الاقتصادية إلى اتساع نطاق التجارة الأوروبية الأمر الذي أدى إلى الكشوف الجغرافية التي حدثت في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وأوائل القرن السادس عشر، ومهدت الطريق لانتشار الحضارة الأوروبية في جميع أنحاء العالم[6].

ونلمس محاولة خير الدين الاقتداء من أوروبا في مجالها الاقتصادي هو حين شرع في إصلاحات جمة بمجال الفلاحة والصناعة بتونس في سنة 1873م عندما كان وزيرا مباشرا، حيث توخى طريق التقشف (مثل الفرنسيين) في صرف الأموال، فذهب إلى حد التخفيض من مرتبات الباي وأفراد عائلته وذلك ليسخر جل مداخيل الدولة للمصلحة العامة، وبذلك بلغ معدل المصاريف العمومية في عهده (1873- 1877م) أربعة

[1] – روبير شنيرب، المرجع السابق، ص 178.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 80- 81.

[3] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 224.

[4] – نفسه، ص 226.

[5] – روبير شنيرب، المرجع نفسه، ص 201.

[6] – عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في التاريخ الأوروبي و الأمريكي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992م ، ص 35.

عشر مليون ريال سنويا، أي ضعف ما كان عليه قبيل توليه الوزارة الكبرى. كما قام خير الدين بتنظيم الميزانية تنظيما محكما على غرار ما هو معمول به في الدول الأوروبية[1].

خلاصة القول أن خير الدين كان مدركا لأهم خصائص الاقتصاد الأوروبي ومعجبا بنشاطه[2] القائم على الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية، والرأسمالية المالية[3]، والنظام الرأسمالي يراه كل من فرنك Frank وفالنشتاين Vallenstein أنه "نظاما للإنتاج من أجل السوق تدفعه روح البحث عن الربح الذي يتحقق بواسطة مستثمرين غير منتجين ولكنهم يضعون في جيوبهم فائض المنتج المباشر"[4] مناديا إليه خير الدين، لتحقيق مجتمع رأسمالي عصري على النمط الرأسمالي الغربي، فتصبح العلاقات متلونة بهياكل وآليات وطبيعة المجتمعين المتقابلين على أرضيات متفاوتة ولأغراض متباينة وبأجهزة مختلفة: المجتمع الصناعي والمجتمع التقليدي[5].

[1] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 124.

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 153.

[3] – روبير شنيرب، المرجع السابق، ص 201.

[4] – جاك غودي، **الشرق في الغرب**، تر: محمد الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت، لبنان، 2008م، ص 431.

[5] – أحمد جدي، **محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2005م، ص 68- 69.

ثالثا: التنظيمات السياسية:

لقد دعا خير الدين المسلمين إلى الأخذ ببعض الأمور السياسية من أوروبا التي نجحت لديهم وحققت الرقي الحضاري والمكانة السياسية منها:

1. الحرية:

يبدأ خيرالدين بذكر أول شيء "الحرية هي منشأ سعة نطاق العرفان والتمدن بالممالك الأورباوية"[1]. ويذهب إلى القول بأن ثمة شيئين مرتبطان بالحرية الأول والأهم هو نقل نظم الحرية الأوربية إلى المواطن المسلم الحاكم والمحكوم، وترغيبه فيها، والثاني هو وسيلة محاولة بيان وإيضاح أن كل هذه النظم وما يتصل بها من مفاهيم، قد وجدت في الإسلام، ولها مقابل في الشريعة، ولكنها لم تطبق إلا نادرا ولم تحترم إلا لماما[2].

وبذلك شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر الميلاديان نمو نظم الحكم ونشوء الدولة الوطنية الحديثة القائمة على الحرية[3]. ولقد تبين أن للأوربيين نوعين من الحرية، أولهما الحرية الشخصية، أو بما تسمى عندنا اليوم في كتب القانون بالحرية المدنية[4]، فهي "إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله، ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم، بحيث أن الإنسان لا يخشى هضيمة في ذاته ولا في سائر حقوقه ولا يحكم عليه بشيء لا تقتضيه قوانين البلاد المتقررة لدى المجالس، وبالجملة فالقوانين تقيد الرعاة كما تقيد الرعية"[5].

والملاحظ أن هذه الحرية الشخصية أو المدنية هي التي بدت للطهطاوي موافقة لما يسميه المسلمون عدلا وإنصافا وإحسانا، ذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين بحيث لا يجور الحاكم على إنسان بل القوانين هي المحكمة[6].

أما النوع الثاني، فهو الحرية السياسية التي من خلالها يتدخل الرعايا في الأمور السياسة للوصول إلى أفضل حال للمملكة ويستدل بذلك إلى قول الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب –رضي الله عنه-: "من رأى منكم فيَّ

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 74.

[2] – صلاح زكي أحمد، المرجع السابق، ص 33.

[3] – عمر عبد العزيز عمر، دراسات في التاريخ...، ص 32.

[4] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 129.

[5] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 74.

[6] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 141.

اعوجاجا فليقومه"، ويعني بذلك انحرافه في تسيير الأمة. ثم يدخل خير الدين في تفاصيل تتعلق بتطبيق الحرية السياسية فيقول: "ولما كان إعطاء الحرية بهذا المعنى لسائر الأهالي مظنة لتشتيت الآراء وحصول الهرج، عدل عنه كون الأهالي ينتخبون طائفة من أهل المعرفة والمروءة تسمى عند الأوربيين بمجلس نواب العامة، وعندنا بأهل الحل والعقد وإن لم يكونوا منتخبين من الأهالي"[1].

وهكذا يحرص خير الدين على أن النظم الدستورية الأوربية يوجد ببعضها ما هو معروف لدى فقهاء المسلمين من اعتماد آراء أهل المعرفة وأهل الحل والعقد في شؤون الدولة[2]، ويضيف إلى ذلك التذكير في هذا المقام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو من فروض الكفاية "وفرض الكفاية إذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقين وإذا تعينت للقيام به جماعة صار فرض عين عليهم بالخصوص". لكن الحرية لم تقتصر في بعض بلدان أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي على مظهريها الشخصي والنيابي، بل هناك مظهر ثالث اهتم به خير الدين في تحليله فقال "وبقي وراء ذلك للعامة شيء آخر يسمى حرية المطبعة، وهو أن لا يمنع أحد منهم أن يكتب ما يظهر له من المصالح في الكتب والجنرنالات (الجرائد) التي تطلع عليها العامة، أو يعرض ذلك على الدولة والمجالس ولو تضمن الاعتراض على سيرتها"[3].

ولقد احتوى قانون فرنسا المادة الثامنة التي تنص على أن "لا يمنع إنسان في فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطبعه بشرط ألا يضر ما في القانون، فإذا أضر أزيل"[4]، حيث اختلفت الدول الأوروبية، في ذلك فمنها من نالت الحرية المطلقة، ومنها من نالت حرية بشروط الملوك بسبب تبيان أحوال الممالك وغايات الرعايا، ومنهم من لا ينازع الملوك إلا لقصد تبيان للدولة انحرافها في مواضع لجلب المنفعة للبلاد، وعند ذلك يقدم الملك الحرية المطلقة لرعاياه[5]، مثلما حدث لسويسرا الدولة الصغيرة التي لم تكن معروفة في المجال الدولي، وتمكنت أن تعرف بنفسها ذلك من خلال إطلاق يد الحاكم لشعب في ممارسته للاقتصاد حتى اكتسبت شهرة عالمية في غضون سنوات بالرغم من فقر الأرض من المواد الأولية إلا أنها تمكنت من جلب انتباه الأوربيين والمستثمرين الأجانب

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 74.

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 129- 130.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 74.

[4] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 130.

[5] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 74.

إليها[1]، ومنهم "من يظن به أن الباعث له على المناضلة فرط التعصب والحمية، حيث تفترق الرعايا أحزابا، كل حزب يروم السياسة التي يراها أصلح للمملكة في نظره، كأن يرى البعض أن تكون الدولة جمهورية والبعض يختار أن يكون الملك في عائلته غير التي يختارها الآخر"[2].

وبذلك تبرز على الساحة السياسية أحزاب مختلفة المشارب والغايات مما يؤدي بالملك الامتناع عن إعطاء الحرية المطلقة لرعاياه، وينتج عن الحرية المطلقة كما يراها خير الدين التقدم في المعارف والصناعة، خاصة في مجال "الفلاحة والتجارة والأعمال البدنية والفكرية"[3].

ولم يلاحظ خير الدين الاختلاف بين دول أوروبا من ناحية منحها رعاياها حرية القول والصحافة لمجرد الوصف، بل كانت له غايات عملية متصلة بموقفه من الاصلاحات التي يجب أن تدخلها الخلافة العثمانية على نظام الدولة، حيث أوضح خير الدين إحجام الدولة العثمانية عن إطلاق الحريات لجميع رعاياها باختلاف أولئك الرعايا وانتساب قسم منهم إلى فئات متضامنة مع دول أجنبية[4] بدافع "النزوع إلى بني جنسهم"، ويختم ذلك بقوله "فمن اعتبر ما أشرنا إليه لا يسوغ له أن يوجه اللوم على الدولة في توقيفها إلى الآن عن إعطاء الحرية المطلقة وتأسيس المجلس المذكور... مزيد العناية بكل ما يتيسر به إطلاق الحرية على الوجه الأكمل بإعانة رجال دولته وعلمائها المتعاضدين على إنجاح مصالح الدين والوطن والعارفين بأسباب التقدم ما ظهر منها وما بطن"[5].

وفي مناخ الحرية السياسية والقضائية، ارتفع عدد المؤسسات الصناعية والتجارية ارتفاعا سريعا، وهو اتجاه استفاد من جهة ثانية من توسيع عملية التسليف وتقسيم العمل، والنجاحات التقنية وحاجات الحضارة الغربية[6].

---

[1] – روبير شنيرب، المرجع السابق، ص 314.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 75.

[3] – نفسه، ص 75.

[4] – مفيدة محمد ابراهيم، **عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم**، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 1999م، ص 370- 371.

[5] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 36- 37.

[6] – روبير شنيرب، المرجع نفسه، ص 199.

2. المجالس (الدواوين):

وقد عمل الأوروبيون على تفادي إطلاق الحكم بيد الملوك ورجال دولهم، لأنه ثبت بتجارب الأمم السابقة، أن خرابها كان بسبب "التصرف في سياسة المملكة دون قيد"، فأسسوا بذلك مجالس ودواوين يكون فيها أعضاء من أهل الحل والعقد العارفون بالأمور السياسية، ووظيفتهم المشاركة في تسيير أمور الدولة[1].

ولقد ذكر الطهطاوي في كتابه أن للفرنسيين مجموعة من الدواوين أهمها: ديوان "البير"، أي أهل المشورة الأولى، ثم ديوان "رسل العمالات"، ويليه ديوان "الوزراء والوكلاء"، ثم ديوان يسمى الديوان "الخصوصي" ويوجد ديوان "سر الملك" وديوان "الدولة" للمشورة[2].

ولتسيير أمور الدولة، أقدم الأوروبيون بوضع قوانين تبين الحقوق بين الدولة والرعية، وقوانين حقوق الأهالي فيما بينهم. فالقانون الأول يوضحون فيه ما للدولة وما عليها، ويندرج تحتها مجموعة من النقاط يلخصها خير الدين في قوله: "حرية العامة الكافلة بضمانة حقوقهم، ومنها تعيين أصول تصرفات الدولة جمهورية أو وراثية، كتنفيذ القوانين الحكيمة وإدارة السياسة الداخلية والخارجية كعمل الحرب وعقد شروط الصلح والتجارة، وتعيين الوظائف وتنصيب الموظفين من الوزراء وغيرهم وتأخير من لم تكن وظيفته مؤبدة، وكذا صرف المجابي لما عينت له"[3].

وقد ذكر بهذه المناسبة الطهطاوي بأن فرنسا قد أصدرت قانونا به مجموعة من المواد تعالج فيه كيفية تدبير المملكة وحقوق الرعية، وكذا تنظيم مناصب الدواوين، فعلى سبيل المثال لا الحصر المادة الأولى من هذا القانون، تنص على:" أن سائر الفرنساوية مستوون قدام الشريعة"، والمادة الثالثة تنص على : "أن كل واحد منهم متأهل لأخذ أي منصب كان، وأي رتبة كانت"[4].

أما القوانين التي تنص على فصل نوازل السكان والتسوية فيما بينهم في الضرائب والمنح بحسب المكاسب والاستحقاق والأحوال الداخلية وتأسيس هذا النوع أو تغييره بما هو مناسب للوضع يكون بموافقة المجلسين أي

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 82.

[2] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 125- 126.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 82.

[4] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر نفسه، ص 129- 130.

المجلس الأعلى ومجلس الوكلاء فأهل هذين المجلسين هم أهل الحل والعقد عندهم، فكل ما وافقوا عليه مما لا يخالف تلك الأصول اللازم فيها مشاركة العامة يصير من قوانين المملكة[1].

3. الوزراء:

وقد أوضح الأوروبيون في قوانينهم مسؤولية الوزراء بأن يكون عملهم ضمن مجلس الوكلاء مباشرة وبذلك فإن أمور الدولة يسيرها صاحبها (الملك) ويتوقف انجازها على عمل الوزراء، بحيث الملك لا يقدم على فعل أمر إلا بعد استشارة وزرائه، و لا يتدخل المجلس الأعلى ومجلس الوكلاء في سياستهم، ويقدم الوزراء النصح والرأي في إدارة البلاد عند الاجتماع على قضايا مهمة داخلية وخارجية تهم الدولة[2]. فالنصوص الدستورية تفسح المجال عادة لمواجهة مجلس الوكلاء المنتخب من قبل الشعب بمجلس أعلى، وهو الذي تعينه السلطة التنفيذية، أو يجرى انتخابه من قبل هيئة انتخابية مصغرة، وذلك يظهر جليا[3] عند "سؤال الوزراء، كما يظهر لهما متى شاءا والقدح في سيرتهم خصوصا مجلس الوكلاء، وعلى الوزراء الجواب عن جميع ذلك. وتقع المجادلة بالمجلس علنا يبين القادح والمدافع... فإذا اتفق غالب مجلس الوكلاء على تصويب سياسة الوزراء... تيسر للوزراء البقاء في الخدمة وتحصل حينئذ فائدة الدولة والمملكة"[4].

وإذا ثبت للملك عدم مصداقية عمل الوزراء، يشرع بتغيير الوزراء أو حل مجلس الوكلاء، على أن يعيد الأهالي الانتخابات في مدة معلومة، فإذا أعاد السكان التصويت لهؤلاء الوزراء، دل ذلك على استحسانهم لعملهم، وإذا تم انتخاب أناس آخرين يقدم بذلك الملك على إخراج الوزراء السابقين[5].

وقد أوضح خير الدين في بابه الثاني "كتاب"، تحدث فيه عن إدارة الدول الأوروبية السياسية التي زارها ويخص الذكر هنا فرنسا، حيث نظام الوزارة كان يسيره عشرة وزراء، كل منهم يتصرف فيما وكل إلى أمانته عن

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 83.

[2] – نفسه، ص 83- 84.

[3] – روبير شنيرب، المرجع السابق، ص 285.

[4] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 83- 84.

[5] – نفسه، ص 84- 86.

أمر الدولة، وهم "وزير الدولة"، "وزير الأحكام والديانة"، "وزير الأمور الخارجية"، "وزير العمالة"، "وزير المال"، "وزير الحرب"، "وزير البحر"، "وزير المعارف"، "وزير الفلاحة والتجارة" و"وزير دار الملك"[1].

وبذلك توصل الأوروبيون إلى أن الملك لا يخالف رأي المجلس الذي هو منتخب من الأهلي، وهذه السياسة أوجدت نجاحا في سياسة الأوربيين، وما نتج عنها من فوائد جمة "منها كف المأمورين عن التعدي على الرعية، ومنها سهولة اعتبار المكاسب في توزيع الأداء على الأهالي، بحيث لا ينقص من رؤوس أموالهم... من تقدمهم في العلوم والصناعات واستخراج كنوز الأرض بالزراعة والبحث عن المعادن... على ما قوى حاميتهم في البر والبحر حتى هابتهم الأمم، واستولوا على ممالك كثيرة خارجة عن قسم أوروبا..."[2].

لقد حاول خير الدين تطبيق نظام الوزارة الأوروبية على البلاد التونسية عندما كان وزيرا مباشرا في سنة 1873م، بأن قسم إدارة الوزارة إلى أربعة أقسام وكل قسم يكون تحت إشراف مستشار ولا يقدم أي وزير على فعل شيء إلا بعد الحصول على الموافقة عليه[3].

4. إكساب أبناء العائلة المالكة المعارف:

بالإضافة إلى كل هذا كان الأوربيون يعتنون بأبناء العائلة المالكة في تهذيبهم، وتوسيع دائرة معارفهم، حتى يعود النفع على المملكة فيما بعد إذا حكمها أحد هؤلاء الأبناء، حيث يسخرون لهم معلمين مهرة يعلمونهم شتى العلوم والفنون وكل ما يهذب الأخلاق ويوسع مداركهم العقلية، فإذا بلغ أشده وجه إلى الممالك الأجنبية ليكون لديه اطلاع عام على ما وصلت إليه الدول الأخرى حتى يستنبط منها ما يقيد بلاده ويطورها، فإن بلغ سن الرشد (18 سنة) يصبح من أعضاء المجلس الأعلى ولا يتدخل في أي أمر إلا إذا بلغ سن الخامسة والعشرين سنة، وغاية ذلك لتدريبه على الأمور السياسية ويكسب الخبرة من رجال السياسة الكبار، فيقول خير الدين "ومن يترشح لرئاسة... فيجب على متقلدها من الاستعداد والمعرفة بمقتضيات الأحوال المختلفة ما لا يجب على غيره... فإن المطلوب من الملوك ليس هو مجرد فصل النوازل الشخصية كما هو مشاهد في بعض

[1] – خير الدين، أقوم المسالك...، ص 144- 151.

[2] – نفسه، ص 86.

[3] – أبو عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، المصدر السابق، ج01، ص 89.

الممالك الإسلامية...، إنما المطلوب منهم النظر في كليات الأمور من معرفة الرجال اللائقين بالخطط، وامتحانهم وتعقبهم بالمراقبة لإرشاد جهلهم وزجر متجاهلهم وتفقد أحوال الرعايا والإعانة على تكثير الصنائع..."[1].

فبهذا النظام أمن أوروبا الاستقرار للحكومة والسير بمقدرات الدولة وتوجيهها التوجيه الصحيح، أن نظاما بهذا الشكل يحول دون استئثار الفرد أو فئة معينة بالسلطة[2].

ومن خلال كل هاته التنظيمات السياسية أثرت كثيرا في تفكير خير الدين، ونلمس ذلك عندما شارك في إعداد قانون عهد الأمان الصادر سنة 1857م، الذي تضمن بعض مواده أفكارا غربية، حيث يقر الأمن لسائر سكان الإيالة التونسية على اختلاف الأديان والألسنة والألوان[3] في أشخاصهم وأموالهم وأعراضهم ويقر مساواتهم أمام القانون والأداءات، كما يشرع للأجانب بتعاطي سائر الحرف والخدم وبعث مجالس عدلية مختلطة، وإعداد دستور للبلاد[4] تم إصداره عام 1861م، ونص على تأسيس مجلس أعلى أو هيئة استشارية عليا على النمط الأوروبي[5].

ولقد حاولت الخلافة العثمانية تقليد الغرب في مؤسساتها السياسية عندما أصدرت التنظيمات الخيرية على عهد السلطان عبد المجيد (1839- 1861م) لإعادة تنظيم شؤون الدولة على أسس جديدة مقتبسة من الحضارة الأوروبية في جميع المجالات الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية والعسكرية[6]، على أساس إقرار مبادئ الحرية والمساواة والإخاء بين الرعايا جميعهم على اختلاف مذاهبهم، وبذلك صار عبد المجيد أول سلطان عثماني يضفي على حركة تغريب الدولة الصفة الرسمية، وكانت هاته التنظيمات تدور حول ثلاث نقاط هامة:

- الأخذ من الغرب في تنظيم الجيش وتسليحه وفي نظم الإدارة والحكم.
- الاتجاه بالمجتمع نحو التشكيل العلماني والخروج عن التنظيم الإسلامي للدولة والمجتمع.

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 72- 73.

[2] – روبير شنيرب، المرجع السابق، ص 285.

[3] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 94- 95.

[4] – يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر، ص 151- 152.

[5] – سيار الجميل، المرجع السابق، ص 449.

[6] – عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج04، ص 97- 98.

- الاتجاه نحو مركزية السلطة في الأستانة والولايات[1].

ولذا نجد خير الدين يدافع كثيرا على هاته التنظيمات، لأنها مقتبسة عن تنظيمات أوروبا، وأوضح ما ترمي إليه هاته القوانين الجديدة إلى إصلاح الخلافة العثمانية، كما أبرز في حديثه العوائق التي وضعت لهدم هاته التنظيمات والحد من نجاحها كان أخطرها "... أن عمال تلك الجهات (جهات المملكة) وغيرهم ممن له فائدة في التصرف بلا قيد ولا احتساب لما تيقنوا أن إجراء الإدارة والأحكام على مقتضى التنظيمات مما يخل بفوائدهم الشخصية، دسوا للعامة من قول الزور والغش مما ينفرهم منها مثل قولهم: هذا شرع جديد مخالف لشريعة الإسلام"[2].

مما أدى بظهور حالة من إنكار عامة الشعب وعدم تقبل معظم الإصلاحات التي جاء بها المصلحون، لأنها كانت غريبة عنهم وبذلك أوجدت فجوة بين أنصار حركة التنظيمات وجماهير الشعب مما نتج عنه إحداث فوضى واضطرابات في بعض الولايات التابعة للخلافة العثمانية[3].

لكن خير الدين رد على هاته التهمة، والعديد من التهم الأخرى قد أظهرها في معرض كتابه بقوله: "أما الشبهة الأولى في ردها ما أسلفناه مما يدل على أن الشريعة تقتضي التنظيمات"، و "كان من أهم الواجبات على أمراء الإسلام ووزرائهم وعلماء الشريعة الاتحاد في ترتيب تنظيمات المؤسسة على دعائم العدل والمشورة كافلة بتهذيب الرعايا وتحسين أحوالهم"[4].

فنلاحظ على ما سبق أن خير الدين كان منبهرا جدا بالتنظيمات الأوربية على درجة أنه لم يناقشها مناقشة جادة و هو السياسي و المفكر، لأن ليس في العالم نظام سياسي او تنظيم إداري يسمو عند ذوي الالباب عن النقد او المناقشة، وفي هذه النقطة بالتحديد تنقده مفيدة محمد إبراهيم بقولها"إلا أنه لم يناقشها حتى من حيث ملائمتها للمجتمع الإسلامي المختلف تماما عن ذلك المجتمع الأوربي الذي وجدت هذه النظم لخدمته وحل مشكلاته وليس لحل مشكلات الآخرين، بل كل همه عرض النماذج الأوربية كأي تاجر غير أمين يعرض بضاعته

---

[1] - كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (622- 1908م/ 1هـ- 1325هـ)**، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2002م، ص 427.

[2] - خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 33.

[3] - عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج04، ص 98.

[4] - خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 43- 44.

المستوردة على المشترين يكيل لها المديح بالأطنان لتحسينها في أعينهم من غير التنبيه إلى مساوئها ونقاط ضعفها مع أنها كثيرة ، مما لا يدع فرصة للمشترين للتفكير أو للتفحص للبضاعة ".[1]

فإن ما نلاحظه أيضا، أن خير الدين من أوائل من نشر الفكرة الأوروبية التعجيزية التي تجعل من الحضارة الغربية سيلا جارفا لا يمكن الوقوف في وجهه عندما قال في كتابه "سمعت من بعض أعيان أروبا ما معناه إن التمدن الأروباوي تدفق سيله في الأرض، فلا يعارضه شئ إلا لإستأصلته قوة تياره المتتابع، فيخشى على الممالك المجاورة بأروبا من ذلك التيار إلاحذوه وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية، فيمكن نجاتهم من الغرق وهذا التمثيل المحزن لمحب الوطن مما يصدقه العيان والتجربة..."[2] ولذا أسهب في شرح التنظيمات لأجل أن "نتخير منها ما يكون بحالنا لائقا ولنصوص شريعتنا مساعدا وموافقا، عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا ونخرج بإستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا"[3]، وكأن إصلاح الامة وإسترجاع مجدها لا يمكن أن يحصل بالعودة إلى أصولنا التي أوصلت فيما مضى إلى ذلك والتي فرطنا فيها مباشرة، ولا بأعمال عقولها لإيجاد تنظيمات تناسب مجتمعاتها المختلفة عن المجتمعات الأروبية ، وإنما كل ذلك لا يكون في نظر خير الدين إلا بالإتباع طريق أروبا وإتباع أنظمتها وهذا ما يعاب عليه "الإنبهار بالحضارة الغربية".

[1] – مفيدة محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص295– 296.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 50.

[3] – نفسه، ص 4.

الفصل الأول:

التعريف بالمؤلف والمؤلف

أولا: لمحة عن حياة خيرالدين

1. مولده ونشأته
2. تقلده المناصب
3. مميزاته ووفاته

ثانيا: التعريف بأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك

1. دراسة ظاهرية للكتاب
2. كتابة "أقوم المسالك"
3. ظروف الكتابة
4. أسباب التأليف
5. محتوى الكتاب

الفصل الثاني:

ضرورة الاقتباس من أوربا

أولا: جواز الاقتباس

ثانيا: التنظيمات الثقافية والاقتصادية

1. التنظيمات الثقافية

أ_ المعارف والعلوم

ب_ التعليم الأروبي

ج_ المدارس والمكتبات الأروبية

2. التنظيمات الاقتصادية

أ_ الشركات الرأسمالية

ب_ البنوك والمعارض الثقافية

ثالثا: التنظيمات السياسية

1. الحرية

2. المجالس(الدواوين)

3. الوزراء

4. اكساب أبناء العائلة المالكة المعارف

الفصل الثالث:

إصلاح نظام الحكم

أولا: العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية

ثانيا: القضاء على النظام الإستبدادي

ثالثا: الحكم المقيد بالقانون

1. سلطة الخليفة لا جدال فيها
2. أهل الحل والعقد
3. مسؤولية الوزراء والموظفين
4. دور العلماء في السياسة الشرعية

أولا: العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية

لقد انصب اهتمام خير الدين في إصلاح نظام الحكم على عدة نقاط كان أولها العمل بالمبادئ الإسلامية. فالإسلام الذي يراه الكثير على أنه دين ودولة، عقيدة ونظام، أخلاق وتشريع، سياسة وحكم، وحدة واحدة لا يجوز الأخذ بجزء منه وترك الأخرى لأنه منزل من الله وما تخطه الحكمة الإلهية لا يمكن أن تصل إليه أفهام الناس وعقولهم، والدارس للتاريخ الإسلامي يلاحظ أن الرسول صل الله عليه وسلم قد مارس مهام رئيس الدولة[1]، فقد حكم وقضى وأفتى في مختلف الأمور المالية والعائلية والجنائية والشرعية، كما عين الولاة والقادة وجباة الصدقات وجامعي الزكاة وراسل الملوك والحكام وعقد المعاهدات[2]، وقد ترك الرسول(ص) من بعده مصدرين أساسيين لتشريع أنظمة الحكم هما: القرآن وما فيه من آيات التشريع وأعماله التي قام بها، وأحاديثه التي فاه بها وهو ما عرف بالحديث والسنة، ولقد واجه المسلمون من بعده كثيرا من المشكلات أخذوا يحلونها بالقياس ما حدث في عهد الرسول (ص)[3]، ثم أخذوا بالتدريج يقتبسون أنظمة الحكم التي كانت سائدة عند غيرهم من الممالك كالفرس والبيزنطيين والإغريق[4].

وقد وضع عمر بن الخطاب أسس نظام الدولة الإسلامية، إذ قسم دولته إلى أقسام إدارية كبيرة وولى عليها الولاة وعين القضاة، وعمال الخراج وبين لهم وظائفهم وأعمالهم، كما أوجد ديوان الجند وزاد معاوية وعبد الملك بن مروان في أقسام الجهاز الحكومي وتطورت أنظمة الحكم فيما بعد[5]، وقد بين خير الدين في معرض حديثه أصول الشريعة المتعلقة بمصالح الدين والدنيا قوله: "... إخراج العبد عن داعية هواه، وحماية حقوق العباد سواء كانوا من أهل الإسلام أو من غيرهم واعتبار المصالح المناسبة للوقت والحال، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح، وارتكاب أخف الضررين اللازم أحدهما إلى غير ذلك...".

---

[1] – محمود سعيد عمران وآخرون، **النظم السياسية عبر العصور**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1999م، ص 279- 280.

[2] – ظافر القاسمي، **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي (الحياة الدستورية)**، الكتاب الأول، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان، 1974م، ص 47- 51.

[3] – أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص 72.

[4] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 394.

[5] – أنور الرفاعي، المرجع نفسه، ص 72.

- **الشورى:**

وما يكون ذلك إلا على أساس المشورة "... وجوب المشورة التي أمر الله بها رسوله المعصوم صل الله عليه وسلم"[1]، فالشورى من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل (شور) ومادة شور وشار وشاوره مشاورة أي طلب منه المشورة، وتأتي في معان عديدة أيضا، كما أن لمعناها الإصطلاحي تعريفات مختلفة نظرا لاختلاف رؤى الباحثين وتعددت استعمالات كلمة الشورى السياسية والاجتماعية والعسكرية... فالطبري يعرفها بأنها "المفاوضة في الكلام يظهر الحق"، ويرى الأنصاري الشورى بأنها "استطلاع لرأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة"[2].

ومن الثابت أن مبدأ الشورى مبدأ منزل من عند الله، ولم يتقرر نتيجة مطالبة طائفة من الناس بهذا المبدأ الذي جاء ذكره في القرآن الكريم[3]، في قوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم" (الشورى /الآية38). وجاء التنزيل العزيز بهذا الأمر لأن المجتمع الذي يراد له الاستقرار والاستمرار ينبغي أن يقوم على الشورى وإلا عصفت الأهواء بالنفوس وطمعت وأدى ذلك إلى الفساد لا بل كثيرا ما أدى ذلك إلى الخراب[4].

ولقد طبق الرسول الكريم مبدأ الشورى وطبقه الخلفاء الراشدون من بعده، فإذا اتبعنا خطى الرسول الذي كان يستشير المسلمين في معظم الأمور التي تحتاج إلى المشورة لأنه ليس للرسول أن يستشير المسلمين في كافة الأمور، فهناك آيات قاطعة وصريحة لا تحتاج إلى الرأي[5]، وأن الرسول لا يحتاج المشاورة كما قال الحسن البصري "كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن مشاورتهم ولكنه أراد أن تصير سنة للحكام". ونقل الأرزقي عن الطرطوشي "أن أمر المشورة مما تعده الحكماء من أساس المملكة، وقواعد السلطنة ويفتقر إليها الرئيس والمرؤوس"، قال الأرزقي "هو كذلك في الشريعة حرف بحرف، قال القاضي بن العربي المشاورة "في أصل الدين سنة الله في العالمين، وهي حق على عامة الخليفة من الرسول إلى أقل خلق بعده، ومن كلام سيدنا علي كرم الله وجهه: لا صواب مع ترك المشورة[6].

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 11.

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي، ط1، عمان ، الأردن، 2004م، ص 229.

[3] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 282.

[4] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 65.

[5] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع نفسه، ص 282.

[6] – أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج1، الدار التونسية، ط2، تونس، 1976م، ص 68.

ومن أمثلة الشورى عن الرسول ما وقع في غزوة أحد (شوال 3هـ) عندما استشار أصحابه قبل الغزوة، فيروي الطبري "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمع بنزول المشركين من قريش وأتباعها، قال لأصحابه: أشيروا علي ما أضع؟ فقالوا: يا رسول الله اخرج بنا إلى هذه الأكلب، فقالت الأنصار: يا رسول الله ما غلبنا عدو لنا قط أتانا في ديارنا، فكيف وأنت فينا؟ فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي سلول ولم يدعه قط قبلها، فقال يا رسول الله: اخرج بنا إلى هذه الأكلب". وهكذا، فإن الرسول استشار المهاجرين ثم الأنصار حتى رأس المنافقين عبد الله بن أبي سلول، ولم يهمل استشارته وهكذا لم تكن المشورة إلا درسا في السلوك، لقنه الرسول لأصحابه حتى حفظ عنه أنه كان يردد في أكثر المناسبات قوله المشهور "أشيروا عليَّ أيها الناس..."[1].

والكثير من الأمثلة على عهد الرسول تبين العمل بمبدأ الشورى، إنما اكتفينا هنا بمثال لنوضح أن الشورى كانت عماد نظام الرسول في تسيير دولته، لذا أوجدت لنفسها صدى كبيراً في العالم آنذاك، وإذا ما تصفحنا تاريخ الخلفاء الراشدين، نجد أنهم ساروا على المبدأ نفسه، والأمثلة أيضا عديدة ووفيرة، ويكفي أن نشير إلى مبدأ الشورى عندما توفي رسول الله وبدأت الشورى حول اختيار خليفة رسول الله، وما كان من أمر أبي بكر عندما استشار الناس في أمر المرتدين، ثم بالعهد بالخلافة لعمر بن الخطاب، وكيف تم اختيار الخليفة عثمان بن عفان، والخليفة علي بن أبي طالب وغير ذلك[2]. فقد عرف أن الخلفاء اعتمدوا على نوعين من الشورى طيلة حكمهم: جماعة من كبار الصحابة يعتمدهم الخليفة ويستشيرهم فيما يعرض له من أمر قبل البت فيه، وعامة أهل المدينة وزعماء الوافدين إليها، كما كان يفعل عمر حين كان يأمر المنادي أن ينادي "الصلاة جامعة"، وبعد الصلاة يخطب عمر بالمصلين، ويعرض عليهم الموضوع الذي يريد أن يعرف فيه رأي سواء الناس[3].

وبذلك فالشورى "واجبة، وأن طريقها مناط بما يكون أقرب إلى غايات الصواب وأدنى إلى مظان المنافع ومجالبها، على أنها إن كانت في أصل الشرع مندوبة، فقاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان تجعلها عند مسيس الحاجة إليها واجبة وجوبا شرعيا"[4].

---

[1] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 67.

[2] – رفيق العظم، **أشهر مشاهير الإسلام في الحروب السياسية**، دار الفكر العربي، ط02، سوريا، 1972_ 1973م، ص 28_ 31 .

[3] – أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص 93.

[4] – محمد عبده، المصدر السابق، ج01، ص 386.

وذهب في نفس السياق لامانس الشيوعي على أن نظام الشورى هو أصلح نظام عندما قال "كانت المركزية في الحكم أيام معاوية تسوء حتى في سورية، ذلك بأنها كانت تخالف المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الإمبراطورية العربية وهو المبدأ الانتخابي". ويضيف قائلا: "هذا النظام الانتخابي القائم على الشورى، كانت تديره مؤسسات تذكرنا بالنظام البرلماني... نص عليه القرآن وفي مجموع أعراف العرب خاصة، فالسلطة بعد الله يفترض أنها قائمة في يد "جماعة"[1].

والواقع أن الشورى في الإسلام ذات شقين، الأول شورى في اختيار الحاكم، والثاني شورى في إدارة الحكم ومراقبة الحاكمين، والأولى أن يتم اختيار الحاكم من قبل المسلمين، والثانية مشاركتهم في تقديم النصح للحاكم ومراقبة الأعمال الحكومية حتى لا يحدث انحراف داخل الدولة، وبذلك يقوم نظام الشورى على قاعدتين أساسيتين هما:

1. لا شورى فيما ورد به نص.
2. أن تكون في حدود الشرائع الإسلامية[2].

ولذا، فنظام الشورى هو أفضل نظام لإصلاح الحكم في البلاد الإسلامية كما يراها خير الدين، وما يلاحظ أن هذا النظام نشأ في الأمم المتمدنة بعد ثمرة جهاد طويل، وصراع بين الحاكمين والمحكومين، غالبا ما تنتهي بالعنف والقتل والدم، ونادرا باللين والحكمة، وإن كانت فرنسا أوضح الأمثلة على ذلك، فإن تاريخ الشورى فيها ظهر في نهاية القرن 18م، وبالمقابل كان الإسلام قد دعا إلى العمل بها قبل ذلك بقرون[3].

- **العدل:**

أما المبدأ الثاني الذي دعا إليه خير الدين كمبدأ لإصلاح نظام الحكم، فهو العدل ومحاولة إرساء مفهوم راسخ له. ونلاحظ أنه يذكره منذ الجملة الأولى في كتابه قوله "سبحانه من جعل من نتاج العدل والعمران". وبعد ذلك، يأتي على ذكر الآية الكريمة: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان". وخير استشهاد استند عليه خير الدين، قول الرسول صل الله عليه وسلم: "العدل عز الدين، وبه صلاح السلطان، وقوة الخاص والعام، وبه أمن الرعية

[1] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 76– 77.

[2] – محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 284– 285.

[3] – ظافر القاسمي، المرجع نفسه، ص 63.

وغيرهم". كما يذكر في نفس السياق أمثلة الفرس" الملك أساس والعدل حارس، فما لم يكن له أساس فمهدوم وما لم يكن له حارس فضائع"[1].

فلكل مجتمع يتبين مفهوما للعدالة، يعكس ظروفه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولهذا، فإن ما هو غير عادل في مجتمع من المجتمعات، وخلال مكان وزمان محدد يبدو عادلا في مجتمع من المجتمعات، وخلال مكان وزمان محدد. حيث يعتبر سقراط "العدالة هي الفضيلة الاجتماعية، وإن وسيلة تحقيقها هي إطاعة قوانين الدولة التي تحمي العبودية". في حين يرى أفلاطون "أن العدالة هي المثل الأعلى للمحبة والارتباط الاجتماعي". أما أرسطو الذي يرى في العدالة أنها "خير الغير وينادي بالمساواة في الحقوق العامة". فالعدالة ما هي إلا إطاعة القوانين التي تحقق الصالح العام[2] أما في الإسلام، فهي ضرورة إقامة الحق وإقرار المساواة بين الجميع، حتى تشيع الطمأنينة بين المسلمين وينتشر الأمن. والآيات التي وردت في القرآن الكريم عن العدل ،كثيرة منها: قوله عز وجل: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان" (البقرة/ الآية 179)، والأمة الإسلامية مأمورة بإقامة العدل. فبالعدل يتم إعطاء كل ذي حق حقه، كما أن المجتمع العادل، هو المجتمع المنظم بالقوانين لضمان وصول حقوق الأفراد، وعدم التحيز والتجرد عن الهوى[3].

فنجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان من مهامه الأصلية العدل بين الناس، بنص القرآن الكريم "وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب، وأمرت لأعدل بينكم" (الشورى/15)، ذلك لتعليم الناس ما يترتب عليهم في سلوكهم، لأن الرسول أسوة حسنة للعالمين. كما أمر الله تعالى بالعدل في قوله: "وإذا قلتم فاعدلوا، ولو كان ذا قربى" (الأنعام/الآية 152).

وفي السنة، امتلأت بالقول والعمل بأوامر العدل. فيروي ان رجلاً اسمه "ذوو الخويصرة التميمي" جاء يوم حنين فوقف على الرسول (ص) وهو يعطي الناس فقال:

- يا محمد قد رأيت ما صنعت في هذا اليوم.
- فقال الرسول (ص): أجل فكيف رأيت؟

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 02– 10.

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص 247– 248.

[3] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 286.

– فقال: لم أرك عدلت.

– قال: فغضب رسول الله (ص) ثم قال: ويحك إذا لم يكن العدل عندي، فعند من يكون".

وهذه القصة تدل على مدى انتشار روح العدل في عصر الرسول، وهذا ما نلمسه في سيرة الخلفاء الراشدين، فأبو بكر يقول في أول خطبة له: "الضعيف فيكم قوي عندي، حتى آخذ الحق له، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله". وأما عمر فأقواله وأفعاله كثيرة منها ما كتبه إلى أحد عماله يوصيه: "... وأما العدل، فلا رخصة فيه في قريب أو بعيد، ولا شدة ولا رخاء، والعدل –وإن رُئي ليناً– فهو أقوى وأطفأ للجور وأقمع للباطل من الجور..."، ويقول بهذا الصدد شيخ الإسلام ابن تيمية: "... العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من الإيمان ما يجزى به في الآخرة"[1]. ولما كان العدل من أسس الإسلام، وواجب على الحاكم العمل به، ولما كان الحاكم غير قادر على النظر في جميع قضايا الأمة الإسلامية، لذلك أصبح القضاء مؤسسة على درجة بالغة الأهمية في الدول، فعن طريق القضاء يعتمد المواطنون في الوصول إلى حقوقهم، وعن طريقه تقام الحدود، وعن طريقه ينتصف البعض عن بعضهم، فتتحقق العدالة في المجتمع الإسلامي[2].

وبالعدل يتحقق ازدهار الأمة وهذا ما أكده خير الدين في كتابه"... ولا سبب لما ذكرناه إلا تقدم الإفرنج في المعارف الناتجة عن التنظيمات المؤسسة على العدل والحرية...". ويضيف "... وإنما بلغوا تلك الغايات والتقدم في العلوم والصناعات بالتنظيمات المؤسسة على العدل السياسي... وقد جرت عادة الله في بلاده أن العدل وحسن التدبير والتراتيب المحفوظة من أسباب نمو الأموال والأنفس والثمرات... كما هو معلوم في شريعتنا والتواريخ الإسلامية وغيرها"[3]. ويخبرنا الطهطاوي أن الممالك الأوروبية قامت على أساس العدل عندما تصفح قانون فرنسا الذي أصدره الملك لويس الثامن عشر، حيث علق عليه بقوله "وفي أمور لا ينكر ذوو العقول أنها من باب العدل". ويضيف "... وإن كان غالبا ما فيه ليس كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله (ص) لتعرف كيف حكمت عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد، وكيف انقاد الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم، وكثرت معارفهم، وتراكم غناهم، وارتاحت قلوبهم. فلا تسمع فيهم من

[1] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 94- 99.

[2] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 286- 287.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 8- 10.

يشكو ظلما أبدا، والعدل أساس العمران"[1]. انطلاقا من هنا، أراد خير الدين أن يطبق هذا المبدأ في البلاد التونسية، حيث أقدم خلال حكمه على إصلاح القضاء بسن قوانين تضبط صلاحيات القضاة وطريقة عملهم، وحتى يحقق قضاء عادلا، شكل لجنة في سنة 1875م ترأسها بنفسه، تتولى النظر في المجالس الشرعية التي وقع تنظيمها على أسس جديدة، أهمها اختصار وتبسيط الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة في إصدار الأحكام[2].

- **الحق:**

وهو المبدأ الثالث في الإسلام، ومن أبرز الدعائم التي يقوم عليها حكم المسلمين، و من أهم غاياتهم وأهدافهم. ويتمثل الحق في الإسلام عقيدة وقولا وعملا، فالحق يجسد العقيدة الصحيحة والعلم النافع والعمل الصالح، والمعروف أن الحق لا يقوم وحده، إنما ينهض به الرجال[3].

وهذا ما رمى إليه خير الدين عندما قال: "وشأن الناقد البصير تمييز الحق بمسبار النظر في الشيء المعروض عليه، قولا كان أو فعلا، فإن وجده صوابا قبله واتبعه، سواء كان صاحبه من أهل الحق أو من غيرهم، فليس بالرجال يعرف الحق بل بالحق، يعرف الرجال"[4].

وبذلك يوضح لنا أن بالحق تنهض الأمم، ولا يمكن تصور أمة ليس بها دعاة للحق، فإن لم توجد فيكون إيذانا بزوال هاته الأمة.

- **الحرية:**

لقد ترددت لفظة الحرية في مقدمة "أقوم المسالك" أكثر من مرة، والأهم من ذلك أن خير الدين عني بتفسير اللفظ ومعانيه الأصلية والفرعية عند الأوربيين في زمانه، وعقد فصلا خاصاً حيث قسم الحرية إلى "شخصية" من جهة و"سياسية" من جهة أخرى[5]. وفي المقابل تعتبر الحرية من القواعد الأساسية التي جاء بها نظام الحكم في الإسلام، ونستطيع أن نقرر أن الحريات العامة على اختلاف أنواعها للأفراد والجماعات، قد

[1] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 128.
[2] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 122.
[3] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 287- 288.
[4] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 06.
[5] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 129.

أحلت محلها في الشريعة الإسلامية فإن الإسلام قد نص على الحرية الفردية، وحرية المعتقد أو الحرية الدينية والحريات السياسية والاجتماعية[1].

فالحرية الفردية أو الشخصية، كما أطلق عليها خير الدين هذا الاسم، هي "إطلاق تصرف الإنسان في ذاته، وكسبه مع أمنه على نفسه، وعرضه وماله ... والحرية بهذا المعنى موجودة في جميع الدول الأوروباوية إلا في الدولة البابوية والمسكوبية (نسبة إلى موسكو) لأنهما مستبدتان..."[2].

أما حرية المعتقد، أو الحرية الدينية، تعني عدم إكراه غير المسلمين على اعتناق الدين الإسلامي من جهة، والسماح لهم بممارسة شعائر دينهم من ناحية ثانية[3]. وهذا ما ذكر في القرآن الكريم "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها، والله سميع عليم" (البقرة/الآية 256).

كما أننا نلمس حرية ممارسة أصحاب الكتاب لشعائرهم الدينية أيام الرسول (ص)، فيكفي أن نورد مثالاً على ذلك كحجة دامغة أنه لما قدم رؤساء نجران على الرسول، دخلوا عليه المسجد حين صلى العصر، عليهم ثياب الحبرات (من برود اليمن)، فلما حانت صلاتهم، قاموا في مسجد الرسول يصلون، فقال الرسول: دعوهم، فصلوا إلى المشرق، ولعمري إن هذا غاية ما يمكن أن يكون من الحرية الدينية، ولا سيما في ذلك العصر. والظاهر أن اعتراضا قد وقع من بعض الصحابة على صلاتهم في مسجد الرسول، ولذلك قال الرسول: "دعوهم"، وإلا لما كان هنالك معنى لإيراد هذه الجملة، والكثير الكثير من الأمثلة والمواقف في السيرة النبوية تؤكد على أن الرسول عمل بالحرية الدينية، بل وحث على القيام بها من بعده[4].

فإذا ما بلغنا عهد الراشدين خاصة، وجدنا الحريات العامة بأوسع معانيها بين جميع الطبقات وبين الصحابة خاصة وفي جميع الشؤون. فيروى أنه كان لعمر عبد نصراني اسمه "أشق" حدث فقال: كنت عبدا نصرانيا لعمر، فقال: أسلم حتى نستعين بك على بعض أمور المسلمين، لأنه لا ينبغي لنا أن نستعين على

[1] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 53.
[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 74.
[3] – كمال السعيد حبيب، المرجع السابق، ص 80.
[4] – ظافر القاسمي، المرجع نفسه، ص 55– 57.

أمورهم بمن ليس منهم، فأبيت فقال: "لا إكراه في الدين"، فلما حضرته الوفاة أعتقني، وقال: اذهب حيث شئت[1].

أما الحرية السياسية أو المدنية فيعرفها خير الدين أنها "تطلب الرعايا التداخل في السياسات الملكية والمباحثة فيما هو الأصلح للمملكة"[2]، ويتجلى ذلك في اختيار الحاكم، أو المشاركة في اختياره ومتبعة أعمال الحكام وإبداء الرأي فيها إذا لزم الأمر أن يكون ذلك كله في الإطار الإسلامي. وبمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية فلا يجوز أن يبدي المسلم رأيا سياسيا أو دينيا يتعارض مع القرآن والسنة الشريفة[3].

ومن الأمثلة الواضحة على الحرية في النقاش، ولاسيما في المسائل الشرعية التي نسميها في هذه الأيام المسائل القانونية، ومخالفة النصوص ما روى عبد الله بن مصعب فقال: قال عمر بن الخطاب وهو على المنبر: لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية، وإن كانت بنت ذي القصة، فمن زاد، ألقيت الزيادة في بيت المال. فقالت إمرأة من صف النساء طويلة: ما ذلك؟، قال: ولم؟، قالت لأن الله تعالى قال: "وإن آتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئا، أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا" (النحل/الآية 19)، فقال عمر: امرأة أصابت وأخطأ عمر، وهذا يدلنا على الحرية التي مورست بشكل كبير وواسع على العهد الإسلامي الأول[4].

ومما لا شك فيه، أن مثل هذه الدرجة من سعة الصدر وترك الحرية للناس ،كان له أكبر الأثر في إرساء قواعد الإسلام وأحكامه، فالحرية السياسية مكملة للحرية الدينية، والحرية المدنية تابعة لهما، فلكل مسلم الحق بالحرية في مأكله ومشربه وملبسه ومسكنه والعمل الذي يختاره، وغير ذلك طالما سار في حدود الإسلام والشريعة[5].

- **المساواة:**

أما المبدأ الخامس الذي يعد من مبادئ الشريعة هو المساواة، فلقد نظر الإسلام للناس كافة على أنهم جميعا سواسية ما قاله النبي عليه الصلاة والسلام "الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي على أعجمي إلا

[1] _ ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 57- 59

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 74.

[3] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 291.

[4] – ظافر القاسمي، المرجع نفسه، ص 57- 59.

[5] – نفسه، ص 292.

بالتقوى"، وهذا الحديث من أصح الأحاديث لمطابقته للحكمة، ومجيئه مفسرا لآية "إن أكرمكم عن الله أتقاكم" (الحجرات/الآية 13). فإن الله جل شأنه ساوى بين عباده، مؤمنين وكافرين، في المكرمة بقوله: "ولقد كرمنا بني آدم" (الإسراء/الآية 70)، ثم جعل الأفضلية في الكرامة للمتقين فقط[1]. وقد ذكره خير الدين بقوله: "... إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله، ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم، بحيث أن الإنسان لا يخشى هضيمة في ذاته ولا في سائر حقوقه..."[2].

وقد ذكر هذا الأمر الرسول (ص) في خطبة الوداع محدثا "أيها الناس: إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على أعجمي، ولا أعجمي على عربي ولا أحمر على أبيض ولا أبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى"[3].

ففي عهد الخلفاء الراشدين، نجد أنهم عملوا بمبدأ المساواة، ذلك أن أبا بكر ساوى بين الناس في العطاء يوم تولي الخلافة، فأتاه عمر يقول له "أتسوي بين من هاجر الهجرتين وصلى القبلتين، ومن أسلم عام الفتح (أي فتح مكة) خوف السيف؟ فقال له أبو بكر: إنما عملوا لله وأجورهم على الله، وإنما الدنيا دار بلاغ"[4].

ولقد عمل الأوربيون بهذا المبدأ، ذلك عندما نقل إلينا الطهطاوي قوانين فرنسا وأهم بند فيها "سائر الفرنسيين مستوون قدام الشريعة"، معناه سائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون في إجراء الأحكام المذكورة في القانون، حتى أن الدعوة الشرعية تقام على الملك، وينفذ عليه الحكم كغيره[5].

هذا يؤكد لنا أن الأوربيين عملوا بمبدأ المساواة الذي كان من أسباب تمدنهم، كما يرى خير الدين حكام المسلمين إذا عملوا بهاته المبادئ الإسلامية، يمكن إصلاح نظام الحكم على أيامه، والذي عانى الويلات بعد ابتعاده عن تطبيق الشريعة السمحة، فيقول :أن الشريعة الإسلامية الصادرة عن الله سامية، شاملة وأزلية، وأي كان يتمكن من فهمها، يكن لها الإعجاب والتقدير لها فيها من حكمة ونور إلهين، تنبجس من صحائفها... هي التي سمحت لهم خلال تسعين سنة بأكثر فتوحات مما قام به الرومان الملقبون بأسياد العالم خلال ثمانية قرون

[1] – عبد الرحمان الكواكبي، المصدر السابق، ص 37.
[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 74.
[3] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 292- 293.
[4] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 57.
[5] – رفاعة رافع الطهطاوي، المصدر السابق، ص 140.

فهيمنوا من إسبانيا إلى الهند، ومن جنوب جزيرتهم إلى بحر قزوين. وحاصروا أيضا القسطنطينية، وقد كانت آنذاك مركز القوة والحضارة المسيحيتين"[1].

وهذا ما ذهب إليه الكواكبي حينما قال:" جاء الإسلام مهذبا لليهودية والنصرانية، مؤسسا على الحكمة والعزم... ومحكما لقواعد الحرية السياسية المتوسطة بين الديمقراطية والأرستقراطية... ووضع شريعة حكمة إجمالية صالحة لكل زمان ومكان، وأوجد مدنية فطرية سامية، وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين..."[2].

ولقد استخلص خير الدين من مشاهداته ودراسته للنهضة الأوروبية الحديثة، أن العامل الأساسي في تقدم أوروبا في القرن 19م في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والثقافية، يكمن بالدرجة الأولى في طبيعة نظامها السياسي المبني على الحرية والمساواة واحترام المواطنين والحكام للقانون والمؤسسات الدستورية (مبادئ الشريعة الإسلامية)[3].

ولما كانت هاته الأمور مطبقة في الأمة الإسلامية سابقا، واحترام أصول الشريعة كانت تحظى "بالمكانة التامة من الثروة والشوكة المحروستين بسياج حسن التدبير أمرائها وعدلهم واستجلابهم رضى الله تعالى بتعمير أرضه". وقد استعان خير الدين، لإثبات أن ما وصل إليه العرب المسلمون من قوة ومكانة وثروة بشهادة الأوربيين، حيث يذكر دروي "أن العرب عرفوا العلوم الرياضية، وكذا شرحوا كتاب إقليدس، وهذبوا زيج بطليموس، وحرروا حساب تعريج البروج، كما حرروا الفرق بين أوقات الاعتدال والفرق بين السنين الشمسية والزمنية. كما اخترع العرب الجبر والمقابلة والأرقام الحسابية المسماة عندنا بالأرقام العربية[4].

وقد اشتهر العرب في ميدان الطب والجراحة، هذا الفرع بالذات يدين للعرب بتقدمه وصعوده المفاجئ من مرتبة المهن "الحقيرة" الدنسة التي تكاد تكون بمنزلة مهنة الجلادين والجزارين إلى القمة التي عرفها على أيدي العرب، حيث تذكر زيغريد هونكة بأن "كل هذا قد جرى باسم الرازي، عامة واسم ابن سينا خاصة ... سار

[1] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 137– 138.
[2] – عبد الرحمان الكواكبي، المصدر السابق، ص 33.
[3] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 116.
[4] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 21– 24.

علم الجراحة في أوربا يدا بيد مع علم التشريح، ومهد السبيل للاكتشافات الطبية العظيمة... التي حققها علم الطب الحديث... فحرروا الطب من قيود علم الدين، وفتحوا له أبواب التقدم على مصاريعها"[1].

كما استعان خير الدين بشهادة سدليو[2] Sedillot في كتابه "تاريخ العرب" حيث يقول "في أوائل القرن الثامن كانت إذ ذاك قرطبة ومصر وطليطلة وفاس والرقة وأصفهان وسمرقند تتسابق في ميدان العلوم مع بغداد تحت بني العباس... فتبين، بلا إشكال، أن العرب هم أساتذتنا بلا إنكار. لكونهم جمعوا الأدوات المؤسسة عليها تواريخنا المتوسطة، وبدؤوا بكتابة الرحلات، واخترعوا التأليف في تاريخ وفيات الأعيان، ووصلوا في صناعة اليد إلى غاية لا تحد، وبقيت آثار أبنيتهم مما يدل على اتساع معارفهم، وكذلك اختراعاتهم الغريبة تزيد بيانا لفضائلهم التي لم ينزلوا بها إلى الآن منزلتهم التي يستحقونها بسببها، فإن علوم الفيزيك والطب والتاريخ الطبيعي والكيمياء والفلاحة لما جاءت في أيديهم، ازداد فيها الغريب مع كونها من المحسوسات التي لا تصرف لها همم صرفا تاما، فكيف بالعلوم العقلية التي اجتهدوا فيها اجتهادا يفوق الحد من مبدأ القرن التاسع إلى انتهاء القرن الخامس عشر"[3].

وتؤكد لنا المصادر التاريخية أن أوربا عندما كانت تتخبط في غياهب الجهل، كانت الآداب والفلسفة والعلوم والفنون والصناعات تعمر أنوارها كل العواصم الإسلامية. فقد كانت بغداد وسمرقند ودمشق والقاهرة والقيروان وفاس وغرناطة وقرطبة أكبر المراكز الفكرية[4]، وبسبب اتباع المسلمين لمبادئ الشريعة، أصبحت تدر عليهم الثروات. وأرجع خير الدين إلى هذا الأمر ما قاله المقريزي في مؤلفه "المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار"، لما سار المأمون في قرى مصر. وكان يقيم بالقرية يوما وليلة، اجتاز بقرية يقال لها طاء النمل ولم يقم بها فتوسلت إليه عجوز كبيرة بالقرية في الإقامة فأسعفها، وأحضرت من لوازم نفقة الخليفة وجنوده، ما عظم لديه أمره، وأهدت له، حين عزم على الرحيل، عشرة أكياس من سكة الذهب كلها ضرب عام واحد، فازداد تعجبه، وقال: "ربما يعجز بيت مالنا عن مثل هذا"، ورد عليها مالها رفقا بها، فلم تقبل. وقالت هذا – مشيرة إلى الذهب- من هذه، أي طينة الأرض ثم من عدلك يا أمير المؤمنين، وعندي من هذا شيء كثير"، وكانت هاته الثروة بسبب الفتوحات التي اشتهر بها المسلمون منذ عهد الرسول الذي فتح بالسيف بعد الفتح بالقلم. فيذكر

[1] – زيغريد هونكة، المرجع السابق، ص 310.

[2] _ **سدليو**: (1808_ 1887م) مؤرخ وكاتب عام للكوليج دي فرنس ابتدأ من سنة 1832م، ثم كاتب عام لمدرسة اللغات الشرقية بباريس، خيرالدين التونسي، أقوم المسالك...، ط2، ص 130.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 29- 30.

[4] – خير الدين التونسي، مذكرات ...، ص 138.

الزرابي في كتابه "قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون" "أن الإسلام فتح في ظرف ثمانين سنة من الأقليم أكثر مما فتحه الرومان في ثمانية قرون، مما ولد الثروة الكبيرة للمسلمين، فيذكر أنه في زمن الخلفاء الراشدين كان خراج مصر 14 مليون دينار وهذا المبلغ دخل إيالة واحدة كما حكى ابن خلدون في المقدمة "أن المحمول إلى بيت المال في أيام الرشيد العباسي بلغ 7 آلاف وخمسمائة قنطار ذهبا..."[1].

ولكن بالتخلي عن مبادئ الشريعة الإسلامية وأسسها، انغمس الخلفاء العباسيون في حياة البذخ والفتور، فأضعفوا روابط العدل التي تجمع في رابطة واحدة كل الشعوب الخاضعة لهيمنتهم، وتغافلوا عن نصائح علماء وعقلاء الأمة الذين كانوا السند الأساسي لعرش آبائهم، كما أحاطوا أنفسهم ببطانة من المتملقين ورجال عاجزين ومرتشين وطغت الدسائس والمصالح الخصوصية على المصلحة العامة للإمبراطورية[2]، مما أدى هذا الأمر إلى تراجع الأمة الإسلامية وانقسامها إلى ثلاث دول: الدولة العباسية ببغداد والمشرق، والدولة الفاطمية بمصر وأفريقية، والدولة الأموية بالأندلس التي تكاثرت بها الصراعات الداخلية إلى أن انقسمت إلى ملوك الطوائف.

ولكن سلاطين آل عثمان تفادوا هذا الأمر بتطبيق الشريعة، وجمعوا غالب الممالك الإسلامية المنقسمة تحت رعايتها، فرجع للأمة عزها واحترامها وارتقاؤها في سلم التمدن[3]، خاصة على عهد سليمان القانوني (1520- 1566م) الذي أصدر قانون "يحتوي على تخويف وردع لمن يخرج من ذريتنا عن الصراط المستقيم"، وينقل لنا ابن أبي الضياف في كتابه الإتحاف نص القانون وهو: "إني رأيت الأصلح والأصوب أن أجعل الأمر في أيدي العلماء المتصدرين للأحكام، فإن رأوا منهم نقصا أو خللا في شيء من هذه الأمور المذكورة —وما يشبهها– يردونهم ويصدونهم عن غيهم، بالنص من الشرع الشريف أو القانون، ولكن ليس للعلماء إلا المدافعة بالنصوص من الكتاب والسنة، فإن لم يمتثلوا لأقوالهم فأوصيكم بتقوى الله العظيم والعمل بما جاء عن الرسول الكريم من خالف من ذريتنا ولم يرتدع بما قال العلماء، فإني جعلت ذلك في أيدي أوجاق الينجرية[4]، كما نص

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 21– 22.

[2] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 141.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 31– 32.

[4] _ **أوجاق الينجرية**: معناه بالتركية الجند الجديد أسسه أورخان الأول (761هـ– 1360م) ويكتب أيضا الينكشارية، أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج01، ص 48.

القانون على أن السلطان إذا صمم على أمر يخالف مصلحة الأمة، فإنه يتم خلعه وتعويضه بغيره من البيت الملكي، وأخذ مواثيق وعهود العلماء والوزراء ورجال الدولة في ذلك[1].

ولكن لم تستمر قوة السلطنة العثمانية وسرعان ما عادت الأمة الإسلامية إلى السقوط والوقوع في الخطأ الذي وقع فيه العباسيون سابقا، ذلك بالابتعاد عن تطبيق المبادئ الإسلامية، حتى شهدت الخلافة اضطرابات داخلية وتدخل الأجانب في شؤونها بحجة حماية المسيحيين[2]. ومما زاد الطين بلة، هو الفساد الذي استشرى في الأوساط الانكشارية "... إلى أن دخل في عسكر الانكشارية من أفسد حسن نظامهم، وخلخل طاعتهم، حتى تداخلوا فيما ليس لهم من أحوال الملك، وحيروا راحة السكان بظلمهم المتنوع بعد أن كان يضرب المثل بطاعتهم، كما يضرب بشجاعتهم في ميادين الحرب..."[3]، ما نتج عنه خلل سياسي داخل السلطنة، لكن السلطان محمود الثاني (1807- 1839م) أدرك مدى خطورة المؤسسة العسكرية. فأقدم سنة 1826م بإصدار خط شريف الذي بموجبه ينشأ "الفرق الجديدة"، مع الاحتفاظ بفرق الانكشارية وعوضها بالعساكر المنصورة المحمدية[4].

ثم جاء بعده ابنه السلطان عبد المجيد (1839- 1861م) فأصدر التنظيمات الخيرية، وهي عبارة عن مجموعة من الإصلاحات، أدخلت على أدوات الحكم والإدارة في مختلف فروعها، والأخذ بنظم أوروبا، وتجسد ذلك في خط الشريف كلخانة والخط الشريف الهمايوني[5]. ثم خلفه السلطان عبد العزيز (1861- 1876م) الذي عزز هاته الإصلاحات بإصداره "قانون الولايات" سنة 1864م، والهدف منه إشراك الأهالي في إدارة شؤون الولايات بالتعاون مع السلطات الحكومية والهيئات الإدارية المختلفة، كذلك ربط الإدارات الفرعية في الولاية بمقر الوالي، كما تناول القانون التقسيمات الإدارية والموظفين والمجالس الإدارية والسلطات القضائية...[6] وهؤلاء السلاطين قد تداركوا أمر انحطاط الأمة، فيقول خير الدين بهذا الشأن "... لولا تدارك المرحوم السلطان

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك..، ص 32.
[2] – خير الدين التونسي، مذكرات خير الدين...، ص 142.
[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 33.
[4] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص 149.
[5] – سيار الجميل، المرجع السابق، ص 392- 393.
[6] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص 155- 156.

محمود وولديه المرحوم السلطان عبد المجيد والمؤيد السلطان عبد العزيز..." لكانت البلاد فريسة سهلة أمام الأوربيين[1].

لقد كانت هاته نظرة خير الدين في تطور التمدن الإسلامي عبر العصور، فهو رهين بتطبيق الشريعة، وإذا ما تعمقنا أكثر، نجد أن النظام السياسي في الإسلام نظام مستقل، خاص قائم بين النظم القديمة والحديثة، ولا يمكن أن يكون ملكيا لأن الخليفة يحكم الناس طول حياته، ولا جمهوريا لأنه يفترض أن ينتخب انتخابا، ولا اشتراكيا لأنه أمر بالعدل والإحسان والمساواة، ولا رأسماليا لأنه احترم الملكية الفردية، ولم يلغ الغنى، إنما هو كما يصفه طه حسين "كان نظاما عربيا خالصا بين الإسلام، له حدوده العامة من جهة، وحاول المسلمون أن يملأوا ما بين هذه الحدود من جهة أخرى"[2].

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 33.

[2] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 388– 394.

ثانيا: القضاء على النظام الاستبدادي

ومن الأفكار الإصلاحية التي نادى بها خير الدين من خلال كتابه، هي القضاء على الاستبداد السياسي الذي يراه "إطلاق أيدي الملوك...بالتصرف المطلق في عبيد الله من غير تقييد بقانون عقلي لمنافاته لشهواتهم..."[1].

وقد عرفه العديد من المؤرخين، وفي مقدمتهم ابن خلدون الذي يراه أن صاحبه لا يستمد سلطته من الرعية، ولا يستشير أفرادها وغير متبوع أو محاسب، لأن مقاليد الامور كلها بيده، كما أنه لا يخضع لأي قانون، وفي حالة وضعه لقانون معين، فإنه يجعله مطية لخدمة نفسه ولخدمة الرعية[2].

أما محمد عبده فيعتقد أن الاستبداد هو "تصرف الواحد في الكل على وجه الإطلاق في الإرادة، إن شاء وافق الشرع والقانون وإن شاء خالفهما فيكون اتباع النظام مفوضاً إليه وحده، إن أراد قام به، وإن لم يرد لا يؤخذ عليه، وهو الاستبداد المطلق[3].

أما الكواكبي فيعرفه في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" بأنه صفة للحكومة المطلقة العنان، فعلا أو حكما التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين... وهذه حالة الحكومات المطلقة... التي تشمل حكومة الحاكم الفرد المنتخب متى كان غير مسؤول..."[4].

إذن فالنظام الاستبدادي هو الذي لا يخضع فيه الحاكم للقوانين الوضعية، فلا يكون لسلطانه حد وتندرج تحته أنواع الأنظمة كالحكم المطلق والدكتاتورية... والتي يستعمل الحاكم فيها سلطته كما يريد، بحيث لا يخضع في تصرفاته لقانون، فإرادته هي القانون. فله أن يقرر ما شاء دون اتباع قاعدة قانونية ما[5].

وعندما نتصفح كتاب إتحاف أهل الزمان، نجد أن ابن أبي الضياف، في ثنايا حديثه عن الملك المطلق، يحاول تفسير انقياد الملوك إلى نوع من هذا الحكم بقوله "وربما حكم المتأخرون من هذا الصنف بما يريدون اتباعا لأهوائهم، وافق المصلحة أم لم يوافقها، بل ربما خرجوا عن نطاق العقل، مثل الحاكم منصور العبيدي بمصر، ومن

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 10.

[2] – ادريس خضير، **التفكير الإجتماعي الخلدوني وأثره في علم الإجتماع الحديث**، موفم للنشر، الجزائر، 2003، ص 244.

[3] – محمد عبدة، المصدر السابق، ج01، ص 381.

[4] – عبد الرحمان الكواكبي، المصدر السابق، ص 23– 24.

[5] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 342.

على شاكلته ويزعمون أنهم يختبرون بذلك مقدار طاعة الرعية". وهنا لم يرد ابن أبي الضياف تقديم عذر للعمل بهذا النظام، بل حاول تفسير غاية الملوك من استعماله في تسيير البلاد[1].

إلا أن خير الدين رفض هذا النظام ودعا إلى القضاء عليه كحل لإصلاح نظام الحكم في الأمة الإسلامية، لأن نتيجته "مجلبة للظلم على اختلاف أنواعه... وأشرف بعض ممالكهم على الاضمحلال"، وانحطاط الأمة[2]، وهو ما يوافقه عليه ابن خلدون عندما عقد فصلا كاملا عنوانه "الظلم مؤذن بخراب العمران"، والسبب كان استبداد الملوك على الرعية فيقول "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم، ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم. وإذا نهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك... والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين. فإذا اقعد الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق، فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان، لما أنها صورة للعمران، تفسد بفساد مادتها ضرورة..."[3].

وبهذا يوصلنا ابن خلدون إلى أن الحكم الجائر الذي يتسلط على الناس ويعتدي عليهم وعلى ممتلكاتهم وحرماتهم، ويهضمهم حقوقهم ويحط من كرامتهم، فإنهم يمقتون الحياة، ويتخلون عن العمل الجدي، ويولد فيهم السخط على النظام السياسي المسلط عليهم[4].

وأكبر مثال على ذلك ما وصلت إليه فرنسا خلال عهد نابليون بونابرت من فوضى وخراب، فيقول خير الدين: "... ومع ذلك فلم تمض إلا سنوات قليلة: إذ انقلب ذلك العاقل مجنونا بجنون غير مماثل بجنون أرباب الثورة والجنون فنون، فإنه تقرب بمليون من النفوس في ميدان الحرب، وحمل أهل أوروبا على التعصب على فرنسا حتى بقيت مغلوبة، غريقة في دمائها مسلوبة من نتائج انتصارها مدة عشرين سنة، بحيث صارت على حالة يرثى لها، ولم يبق لها أن تستثمر بعد ذلك إلا ما كان مزدرعا فيها من بذر التمدن الوقتي فمن كان يظن عاقل سنة ثمانمائة وألف (1800م) يجن في سنة اثنتي عشرة وثمانمائة وألف (1812م)؟".

---

[1] – أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق،ج01، ص 11.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 10.

[3] – عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة** ، دار الكتب العلمية، ط9، بيروت، لبنان، 2006م، ص223_ 224.

[4] – ادريس خضير، المرجع السابق، ص 27.

لهذا توصل خير الدين إلى "أن العمل بالرأي الواحد مذموم، ولو بلغ صاحبه ما بلغ من الكمالات والمعارف"، ويوافقه على ذلك أرسطو عندما قال حكمته "إن من الغلط أن تعوض الشريعة بشخص يتصرف بمقتضى إرادته"[1].

وقد ذكرت لنا المصادر التاريخية أمثلة كثيرة من المستبدين والدكتاتوريين أولها ما ذكر في القرآن الكريم من استبداد فرعون، الذي اعتبر مصر وخيراتها له هو وليس لشعبها. فقال تعالى "أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي" (الزخرف/الآية 51)، وقد قادته هذه الأثرة وهذا الاستبداد إلى الظلم والطغيان الذي جعله يدعي الألوهية، ومن ثم يحتكر صناعة القرار، "ما علمت لكم من إله غيري" (القصص/الآية 29). بل الأدهى والأمر أن ملأه والنخبة رضيت بهذا الاستبداد، وخدعت له وشاركت فيه، "فألقى السحرة سجدا قالوا آمنا برب هارون وموسى، أأمنتم له قبل أن آذن لكم، إنه لكبيركم الذي علمكم السحر فلأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف، ولأصلبنكم في جذوع النخل، ولتعلمن أينا أشد عذاباً وأبقى" (طه/ 70، 71)[2].

ويذكر لنا المؤرخون أن روما، في أواخر عصورها، حكمها العسكريون المستبدون، الذين سيطروا على السياسة العامة وكانوا يأتون بالأباطرة الذين يسايرون مطالبهم وأهواءهم، فإن لم يسايروهم يتم قتلهم ويستبدلونهم بغيرهم، وكان ذلك السبب المباشر في تعرض الإمبراطورية الرومانية إلى حالة من النزاع والموت وظهور الدكتاتوريات[3].

كما شهد عهد شارل الأول (1625- 1649م) الذي جلس على عرش بريطانيا قد سعى من البداية لتأكيد سلطاته المطلقة على الأمة. وفي سنة 1626م قرر أن يحكم البلاد حكما مطلقا بدون البرلمان، وبقيت أنجلترا تحت سيطرته حتى سنة 1640م، وكان من نتائج ذلك دفع الشعب إلى القيام بثورة أطاحت به في نهاية الأمر[4]. ونتج عنها قيام حرب أهلية خلالها ظهر القائد أوليفر كروميل الذي كان عضواً في مجلس العموم، واستطاع إنشاء جيش قوي جديد، تمكن من إنزال هزيمة ساحقة بجيش الملك، وأعقب ذلك حكمه

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 10– 21.

[2] – عبد الرحمان الكواكبي، المصدر السابق، ص 9– 10.

[3] – موريس دوفروجيه، **في الدكتاتورية**، تر: هشام متولي، مرا وتق: عبد الله عبد الدائم، منشورات عويدات، ط1، بيروت، لبنان، 1965م، ص 42.

[4] – فرغلي علي تسن، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار الوفاء، مصر، 2001م، ص 80.

للبلاد. وقد سن أعوانه دستورا جديدا للبلاد، تحت إشراف المجلس العسكري بعدما حل البرلمان بالقوة سنة 1653م، وأصبح بموجبه رئيس الدولة مدى الحياة، وسمي "المحامي الأعلى لأنجلترا وإيرلندا وأسكتلندا" أو "حامي الجمهورية". وقد منحه هذا الدستور صلاحيات واسعة، منها: ترشيحه لمن يخلفه على رئاسة الدولة، وكان مجلس السيادة الذي يساعده في الحكم مؤلفا من أعضاء مدنيين، يقومون بمهام السلطة التنفيذية؛ أما أعضاء البرلمان الذي شكله كروميل، فقد اختارهم بنفسه ليبقى البرلمان آلة بيده، وهي اليد التي لم تقبض على صولجان الملك، إلا أنه مارس حكما ملكيا مطلقا[1]. فموريس دوفروجيه يرى " أن تجربة كروميل الدكتاتورية كانت تنبئ عن ظهور الدكتاتوريات في القرن 19م: ففي تجربة كروميل نجد لون من الصراع الاجتماعي بين الطبقة البرجوازية الصاعدة والطبقة الأرستقراطية التي تسلك سبيل الإنهيار"[2].

ومن مظاهر الاستبداد بالحكم، هو ما كان يفعله لويس الخامس عشر (1715- 1774م) ملك عرش فرنسا، حيث كان يصدر قرارات دون الرجوع إلى أحد، منها استحواذه على ضريبة العقار التي تعتبر من مداخيل خزينة الدولة دون تقديم حساباته لأية جهة رسمية، كما كان يسجن من يريد ولوقت غير محدد من دون محكمة، وسميت هاته الأوامر بـ"الرسائل المختومة"، وبذلك تدهورت أحوال البلاد في عهده من دون أن يعمل على إصلاح تلك الأحوال، بل تهرب منها وانشغل عنها بالصيد والحفلات الليلية[3].

لكن خير الدين يذكر أنه في بعض الحالات تصح للملك في أوروبا أن يحكم البلاد حكما استبداديا، ذلك في فترة محدودة وبشروط، لأن من أصول السياسة الرومانية أنه، إذا اشتد الخلل الداخلي وبداية ظهور انحطاط البلاد، تفضي السياسة إلى جعل واحد يحكم الدولة، "عند ذلك يطلب مجلس السناتور من أحد رئيس الدولة الجمهورية أن يختار من أعيان رجال المملكة من يسميه باسم الدكتاتور (أي مطلق التصرف)، تفوض إليه إدارة المملكة بما يظهر له بمقتضى اجتهاده كعمل الحرب أو الصلح، ونفي أو قتل من يراه من أهل الفساد والخيانة، أو عقابه بأخذ المال أو غير ذلك مما تقتضيه الحال... ولا يتجاوز التفويض المذكور ستة أشهر – ولو كان السبب باقيا- إلا بتفويض جديد، كما أنه إذا ارتفع السبب قبل انتهاء المدة فإن التفويض ينتهي وترجع

[1] – صالح حسن العكيلي، المرجع السابق، ص 149.

[2] – موريس دوفروجيه، المرجع السابق، ص 44.

[3] – صالح حسن العكيلي، المرجع نفسه، ص 190- 192.

الإدارة إلى قوانينها". ويضرب خير الدين المثل بكروميل ونابليون، لكن يظهر من خلال حديثه أنه يقبل العمل بالدكتاتورية في الحكم إلا في الحالات الاستثنائية، في أغلب الأحوال فهو ضد الدكتاتورية[1].

ومن خلال كلامه عنها، وإيضاح عواقب الاستبداد بالرأي الواحد في السلطة، فإنه يدعو إلى الثورة ضد الحاكم الجائر، عملا بالقانون السليماني الذي أقر بإزاحة السلطان إذا خالف الشرع. وأن يولي غيره من البيت الملكي[2].

وفي هاته النقطة، نجد ابن أبي الضياف يخالفه في الرأي، حيث يرى أنه لا يجوز خلع السلطان حتى لو كان جائراً على رعيته لقول الرسول (ص): "أطعهم، وإن أخذوا مالك، وضربوا ظهرك" رواه مسلم. كما استعان ابن أبي الضياف بأقوال العلماء في هذا الأمر، منهم ما نقله المواق في كتابه سنن المهتدين حين قال الطرطوشي: "يعطي للسلطان ما طلب من الظلم ولا ينازع في ذلك"[3]. وهذا ما ذهب إليه أيضا محمد الخضرى بك لقوله: "...فلا يجوز الخروج عليه وإشهار السلاح في وجهه أبدا مهما إستأثر أو فعل إلا إذا ظهر منه كفر صريح لا تأويل فيه..."[4]. ومرد هذا إلى أن الدولة أهم من الأفراد، وأن هذا الشخص المعنوي الذي أقامه التاريخ، لا يجوز أن يزول مهما تكن الأسباب، أو لا يجوز أن يكون في عطالة أو فراغ، ذلك بأن قيامه قيام بمصالح الخلق، أما فساده وصلاحه فأمران مؤقتان، وإذا كان فاسدا أمكن زواله أو إصلاحه، أما مصالح الخلق فلا يصح أن تعطل لقول سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه "إمام عادل خير من مطر وابل، وأسد حطوم خير من سلطان ظلوم، وسلطان ظلوم خير من فتنة تدوم"[5].

ومن خلال ما عرض، يمكن أن نقيم النظام الدكتاتوري بأنه يقوم على تركيز السلطة في يد فرد واحد، مما ينتج عنه فرض هذه السلطة على الشعب وتحريم المعارضة داخل الدولة. كما يعمل هذا النظام على إهدار الحقوق والحريات، وذلك بالقضاء فعليها واستخدام وسائل القوة والقسر والدعاية، وتكميم حرية الآراء وتحريم

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 87– 88.

[2] – نفسه، ص 32.

[3] – أحمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج01، ص 12.

[4] _ محمد الخضري بك، **إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء**، مطبعة الاستقامة، ط4، القاهرة، مصر، ص 14.

[5] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 245.

المعارضة الفردية، وذلك حتى يضمن سيادة نظامه على الدولة في جمعها. كما أن النظام الدكتاتوري نظام مؤقت يتوقف على الشخص، فإذا زال يزول النظام[1].

وبعد التجارب التي خاضها الأوروبيون واطلاعهم على كتب التاريخ والأمم السابقة، استنتجوا كما يقول خير الدين: "... أن إطلاق أيدي الملوك ورجال دولهم بالتصرف في سياسة المملكة دون قيد، مجلبة للظلم الناشئ عنه خراب الممالك حسبما تحققوا ذلك بالاطلاع على أسباب التقدم والتأخر في الأمم الماضية...". كما توصل المؤرخ تيارس Thiers (1797- 1877م) إلى "أنه لا يسوغ أبدا أن يسلم أمر المملكة لإنسان واحد، بحيث تكون سعادتها وشقاوتها بيده...[2].حتى لو كان هذا الشخص يتصف بكل المواصفات ليكون ملكاً ونستشهد هنا بما سمعه ابن أبي الضياف من خير الدين عندما كان في فرنسا، بأن تحدث مع أحد أعيانها فيقول: "فاوضت بعض أعيانها، وقد طفق يثني على سلطانهم في هذا العصر وهو نابليون الثالث، حتى قال: "إنه من أفراد الملوك المقيدين بطباعهم وعقولهم من غير المصلحة، لا يدانيه في ذلك أحد من وزرائه فقلت له: حيث كان بهذه الدرجة فلم يشاحونه في اعتبار ما لا يضر من القانون؟ فقال لي مبتسما: نعم، هو بهذه الصفة، وهل يضمن أحد أنه يدوم على هذا الخلق النفيس، أو يكون ابنه مثله في هذا الوصف؟"[3].

ومن تتبع الشريعة الإسلامية ونصوصها، يرى أن الاستبداد المطلق "ممنوع منابذ" لحكمة الله في تشريع الشرائع ومعاند للآيات الشريفة والأحاديث الصحيحة الآمرة باتباع أحكام الكتاب العزيز والأخذ بالسنة الراشدة، لأن المسلمين عندما يبايعون الولاة، يقولون لمن يبايعونه: بايعناك على أن تكون خليفة رسول الله، تتبع سنته، وتسلك بنا طريقته. ومن أقوال الخلفاء الراشدين التي تثبت عدم خروجهم من شرع الله، هو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن ولي الخلافة: "أيها الناس، من رأى منكم فيّ اعوجاجا فليقومه، فقام بعض الحاضرين قائلا: والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا"[4].

وقد حاول خير الدين، عندما عاد من باريس إلى تونس، أن يضع عدة إصلاحات بها، وأول شيء وجده مستشري في الحكم هو استبداد الباي[5]، والذي رفض أن يشاركه بالتصرف والمشاركة في الرأي إلا أفراد

[1] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 352- 353.
[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 18،81.
[3] – أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج01، ص 44- 45.
[4] – محمد عبده، المصدر السابق، ج01، ص 382.
[5] – سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 33.

حاشية المؤتمرين بأمره، ضاربا الشعب بالأسوار الحديدية، مرهقا البلاد في حكمه المطلق[1]، مما أدى بالأهالي إلى الانتفاض ضد هذا النظام الاستبدادي والقهر المتسلط عليهم، بما عرفت في التاريخ بثورة ابن غذاهم التي جعلت الحكومة على قاب قوسين من الهلاك[2] فأسرع خير الدين إلى إنشاء مجلس شورى منتخب سنة 1860م شكل من رجال ذوي كفاءة علمية وثقافية، كان الهدف منه وضع حد نهائي لحكم الفرد الواحد ومراقبة ما يجري على صعيد الدولة والمؤسسات من خلال الحد من صلاحيات الحاكم، ونجح خير الدين في ذلك فهذا المجلس حد كثيرا من سلطات الوالي ووزيره خزندار[3] وبذلك فإن النهوض بالبلدان الإسلامية يستوجب كما يرى خير الدين أولا وبالذات سن قوانين دستورية مضبوطة تحد من الحكم المطلق وتقر مراقبة السلطة التنفيذية من قبل مجلس نيابي وتضمن الحرية والعدل والمساواة بين جميع السكان[4]، لهذا دعا إلى العمل بالديمقراطية[5] التي تحد من سلطة الحاكمين، خاصة بعدما وقف على النظم والمؤسسات الديمقراطية في فرنسا، فلا خلاص للأمة الإسلامية مما هي عليه من تخلف وفقر، ما لم تسلك الطريق الديمقراطي[6].

كما دعا إليها أيضا الأفغاني والطهطاوي اللذان اعتبرا أن الديمقراطية هي علاج الاستبداد، فقد قاوم الأفغاني هذا النظام، حيث يقال أنه: "ناضل ... طويلا في كل مكان حل فيه، ضد الاستبداد والمستبدين، وناجز الاستبداد الشاهاني في إيران والخديوي في مصر، والسلطان عبد الحميد في الأستانة لأنه كما يقول محمد عمارة أن كلمات "وعزة الحق وسر العدل – هي القسم لدى جمال الدين- ولذلك دلالة كبيرة في تفكير الرجل الذي نذر نفسه للحق والعاشق للعدل بين الرعية وفيما بين الحاكم والمحكوم"[7]، بحيث يرى أنه بإمكان الشعب أن يجتمع في الساحات العامة ليختار من يمارسون السلطة، وهذا الأمر كان معمولا به في أوربا منذ القرن 18م[8]. ومن مظاهر مقاومة الأفغاني للاستبداد الذي راح أينما حل، ينتقد الحاكم بشدة ويهاجمهم حتى وصل

---

[1] – الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية قومية جديدة 1830– 1956م)**، دار المعارف، ط02، تونس، ص 16.

[2] – خير الدين التونسي، مذكرات ...، ص 25.

[3] – سمير أبو حمدان، المرجع نفسه، ص 33- 34.

[4] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 117.

[5] – **الديمقراطية:** تتألف من مقطعين، ديموس أي الشعب، وكراتس أي السلطة، وتعني على ضوء ذلك حكم الشعب لسلطته. ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص 197.

[6] – رشيد الذوادي، المرجع السابق، ص 21.

[7] – مفيدة محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 248.

[8] – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص 197.

به الأمر إلى الاعتصام كما حدث له مع شاه إيران عندما اعتصم في "مقام عبد العظيم" ورفض الخروج ليثبت للشعب أن شاه لم يف بوعده بتشكيل مجلس نيابي[1].

وقيل عن الاستبداد:

- أن الاستبداد داء أشد وطأة من الوباء، أكثر هولا من الحريق، أعظم تخريبا من السيل، أذل للنفوس من السؤال.
- يقولون: الاستبداد يعلم الصغير الجاهل حسن الطاعة والانقياد للكبير الخبير، والحق أن هذا فيه عن خوف وجبانة لا عن اختيار وإذعان.
- يقولون هو يربي النفوس على الاعتدال والوقوف عند الحدود، والحق أن ليس هناك غير انكماش وتقهقر[2].

يمكن أن نقول أن خير الدين من أسس فكره هو القضاء على الاستبداد السياسي بكل أنواعه وأشكاله، وذلك بإرساء العدل وعدم الظلم، ولا يتم كل ذلك إلا باحترام أصول الشريعة الإسلامية.

[1] – مفيدة محمد إبراهيم، المرجع نفسه، ص 275.

[2] – عز الدين إسماعيل وآخرون، **نوابغ العرب عند عبد الرحمان الكواكبي**، دار العودة، بيروت، 1985م، ص 62.

ثالثا: الحكم المقيد بالقانون

توصل خير الدين من خلال تجاربه في الحياة السياسية، إلى أن الحكم المقيد بالقانون أفضل الأنظمة، ويقصد به هنا أن تكون السلطة فيها موزعة بين هيئات مختلفة، وتخضع للقوانين الوضعية، أي تلك الحكومة التي يسود فيها مبدأ فصل السلطات، وبأن توزع السلطة دون أن تتركز على يد واحدة[1]. ووصل إلى هاته النتيجة بعدما رأى فشل الحكم المطلق المركزي في الأمة الإسلامية فشلا ذريعا، وعليه يقوم هذا الحكم على عدة نقاط في نظر خير الدين أولها أن سلطة الخليفة لا جدال فيها، وثانيها أهل الحل والعقد، وثالثها مسؤولية الوزراء والموظفين تجاه السلطة، ورابعها مشاركة العلماء في السياسة[2].

1. سلطة الخليفة لا جدال فيها:

فبعد التمعن في كتاب "أقوم المسالك" نجد من ظواهر فلسفة خير الدين في أنظمة الحكم تمسكه بنظام الخلافة، وعدم تصريحه أو تلميحه بأي شكل من أشكال الحكم الحديث. إذن، فهو يدعو إلى تحقيق الحرية والعدل الاجتماعي، لكن في إطار الخلافة العثمانية، بمعنى أن خير الدين عثماني التفكير، يقبل أنظمة الحكم المقيد بالقانون، لكن دون النقص من سلطة الخليفة[3].

ولعل خير دليل نسوقه لإثبات رأينا في هذه المسألة، الفقرة التي وجدناها في "الإتحاف" لابن أبي الضياف حيث يذكر هذا المؤرخ الذي عاصر خير الدين، أنه اجتمع معه في مجلس أشرف عليه الباي بمناسبة شرح القاعدة الأولى من قانون عهد الأمان، يروي ما شاهده في هذا الاجتماع فيقول: "ولما أتممنا شرح القاعدة الأولى، وهي قاعدة كل القواعد، وقرأناها على الباي في ذلك المجلس، بدرت من بعضهم بادرة يغفر الله له فيها وهي أن قال "أي شيء بقي لسيدنا" ووافقه على ذلك بعض المتزلفين، والباي ساكت، لأنه قبض بجنبيه لأجل نفع الرعية، حيث هولت عليه الأمر كما تقدم، فوجمنا لهذه البادرة، فتكلم الوزير خير الدين، وكان أثبت القوم جنانا، وإذا شئت قلت وأقواهم إيمانا وقال له "نعم، يبقى لسيدنا ما بقي للسلطان عبد المجيد، وما بقي لسلطان فرنسا ولسلطنة بريطانيا وغيرهم من السلاطين بالقانون"[4].

---

[1] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 343.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ط2، ص 60.

[3] – رشيد الذوادي، المرجع السابق، ص 45.

[4] – أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص 249.

ويوافقه بهذا الصدد ابن خلدون بأن الحكم الحقيقي هو حكم الخلافة (الخليفة) لأنه يستمد نوره من الله الذي ينظر في حكم الناس من الناحيتين الدينية والدنيوية، ويعمل على إسعادهم. وإذا كان كذلك، ينبغي للناس جميعا أن يتشبثوا بشريعته، ويسيروا على هديها فهي الشريعة الوحيدة القادرة على تحقيق العدل والمساواة والتعاون، وإقرار الأمن والسلام، وفي هذا يقول ابن خلدون "أن الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الفرض والشهوة والسياسي هو محل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ... وهي حراسة الدين وسياسة الدين"[1]، ليكون كذلك الخليفة لا بد أن تتجمع فيه مجموعة من الصفات والشروط التي أوردها بعض المؤرخين كالماوردي والبيروني وابن خلدون ضرورة توفر صفات في الخليفة، وإلا فالمسلمون في حل من الخضوع له، وهذه الصفات هي:

1. العلم: أي أن يكون عالما بشؤون الدين والأحكام الشرعية. ويقول ابن خلدون: "ولا يكفي من العلم إلا أن يكون مجتهدا، لأن التقليد نقص، والإمامة تستدعي الكمال في الأوصاف والاحوال".
2. العدالة: أي أن يكون مستقيما متجنبا للمعاصي، معروفا بحسن السيرة والأخلاق الحميدة بين الناس[2].
3. سلامة الحواس والأعضاء: من سمع وبصر ولسان وإدراك وسلامة الأعضاء من اليدين والرجلين من نقص يمنع عن استيفاء الحركة مما يؤثر في العمل.
4. الرأي المفضي إلى سلامة الرعية والنجدة لجهاد العدو وحماية البلاد.
5. أما الشرط الأخير فقد اختلف فيه العلماء وهو النسب القرشي[3].

ويضيف خير الدين شرطاً أن "من يترشح للرئاسة التي هي أعظم الخطط البشرية وأصعبها، فيجب على متقلدها من الاستعداد والمعرفة لمقتضيات الأحوال المختلفة ما لا يجب على غيره، لا سيما معرفة أهل الخبرة والمروءة والنجدة من رجال المملكة لينتخبهم للخطط مع التفطن لدسائس الحساد والمفسدين..."، ولذا حدد خير الدين في معرض حديثه عن صلاحيات السلطان، فيقول: "كإجراء الخطة السياسية والمتجرية مع الأجانب، ونصب أرباب الخطط وتأخيرهم، وتنفيذ سائر الأحكام ونحو ذلك من التصرفات التي هي محمل وحدة الآمر". ويضيف قائلا:" ... النظر في كليات الأمور من معرفة الرجال اللائقين بالخطط، وامتحانهم وتعقبهم بالمراقبة

[1] – ادريس خضير، المرجع السابق، ص 246.

[2] – محمد الخضرى بك، المرجع، السابق، ص10.

[3] – نبيلة حسن محمد، المرجع السابق، ص 35.

لإرشاد جاهلهم، وزجر متجاهلهم، وتفقد أحوال الرعايا، والإعانة على تكثير الصنائع والعلوم الموصلة إلى تهذيب الثغور بالعدة المانعة، والقوة الدافعة لحفظ الدين والوطن..."[1].

وبذلك يمكن تلخيص واجبات الخليفة في نقاط:

- المحافظة على الدين من خطر البدع وإقامة الحدود.
- تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين حتى تعم النصفة، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم، أو بعبارة أخرى إقامة العدل بين الناس.
- حماية البيضة (أرض الوطن) والدفاع عن الحريم وتحقيق الأمن للناس في معايشهم، حتى ينتشروا في الأسفار آمنين.
- إقامة الحدود و تحصين الثغور.
- جهاد من خرج على الإسلام حتى يسلم أو يدخل في العهد.
- جباية الأموال الشرعية
- تقدير العطايا لمن يستحق من بيت المال دون إسراف أو تقتير.
- تقليد وتفويض بعض سلطاته إلى الأمناء والنصحاء من العلماء.
- أن يباشر الأمور بنفسه ويتصفح الأحوال، لينهض بسياسة الأمة وحراستها[2].

فإذا انعقدت الخلافة أو الإمامة لمسلم وقام بما عليه من واجبات، يجب أن يكون له من الحقوق ما يساعده ويمكنه من القيام بأعمال الخلافة، وتنحصر هذه الحقوق في ثلاث نقاط:

- طاعة الخليفة بالمعروف، أي طاعته في غير معصية.
- نصرة الخليفة فيما يراه ويأمر به، ومؤازرته وتقديم النصح له، حتى أن الماوردي يلخص هذين الحقين في قوله: "وإذا قام الإمام بحقوق الامة، وجب له عليهم حقان: الطاعة والنصرة".
- تعيين راتب له يكفيه للمعيشة هو وأهل بيته، عيشة كريمة في غير تقتير أو إسراف[3].

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 16– 73.

[2] – محمد الخضرى بك، المرجع، السابق، ص 16.

[3] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 300_ 301.

2. أهل الحل والعقد:

فالسلطان لا يمكنه تسيير البلاد بمفرده إنما بمعونة مجموعة من الأمناء والنصحاء، أو بما يسمون بأهل "الحل والعقد" التي أوجبها خير الدين في الحكم بقوله: "... وجب علينا أن نجزم بأن مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة ... مراعى فيها حال المملكة، أجلب لخيرها وأحفظ له"، ذلك لقيامهم بتغيير المنكر والأمر بالمعروف لأن "ذلك في شريعتنا من فروض الكفاية، وفرض الكفاية إذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقين، وإذا تعينت للقيام به جماعة، صار فرض عين عليهم بالخصوص"، فيستدل هنا خير الدين على وجوب تغيير المنكر على كل مسلم بالغ، لقول الغزالي: "الخلفاء وملوك الإسلام يحبون الرد عليهم ولو كانوا على المنابر"، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يخطب: "أيها الناس من رأى منكم فيّ اعوجاجا فليقومه"، فقام له رجل وقال "والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا"، فقال:"الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوِّم اعوجاج عمر بسيفه"[1]. وبذلك توجب مشاورة الخليفة أو الملك لأهل الحل والعقد كما يقول سفيان الثوري: "خير الملوك من جالس أهل العلم".

كما أثبتت لنا المصادر التاريخية مشاركة هؤلاء في أمور الدولة على عهد بني العباس، بالرغم من بطشهم وسطوتهم، إلا أنهم يعلمون واجبهم تقديم النصح، لأن الدين النصيحة، فكان الأوزاعي لا يصحب واليا ولا أميرا إلا على شروط عمر بن عبد العزيز، وهو أن يصغي الوالي لنصحه، ويلزم به نفسه. كما كان ابن زنجويه يدعو الناس إلى نصح الخلفاء وتقويم اعوجاجهم، وخصص في كتابه "الأموال" بابا لبيان ما يجب على الإمام من النصيحة للرعية، وعلى الرعية لإمامهم[2].

ويذكر المؤرخون أن أهل الحل والعقد، أو أهل الاختيار، هو ترتيب دستوري إسلامي، ابتكره علماء السياسة الشرعية، ولا يوجد عليه نص صريح، لا في القرآن ولا في السنة، وهذا الترتيب الدستوري إنما كان تطبيقا وتطويرا لنظام "أهل الشورى" الذي أحدثه عمر بن الخطاب[3]. ولقد فرض علماء السياسة الشرعية شروطاً لهؤلاء

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 11، 13، 74.

[2] – عبد الحكيم عبد الحق سيف الدين، **العلماء والسلطة (دراسة عن دور العلماء في الحياة السياسية والاقتصادية في العصر العباسي الأول)**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008/ 2009م، ص 131- 133.

[3] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 232.

وهي ثلاثة: العدالة، والعلم الذي يتوصل به معرفة من يستحق الإمامة، والرأي والحكمة التي تؤدي إلى اختيار من هو للإمامة أصلح[1].

ويبدو أن خير الدين كان يعني بأهل الحل والعقد في كتابه "أقوم المسالك" الأشخاص والجماعات الذين يتعين على الملوك والولاة استشارتهم، وقد جعل خير الدين بهذا المصطلح الإسلامي مقابلا في عرف الأوربيين في عصره[2]، لقوله: "فالمغيرون للمنكر في الأمة الإسلامية تتقيهم الملوك، كما تتقي ملوك أوربا المجالس وآراء العامة الناشئة عنها وعن حرية المطابع. ومقصود الفريقين واحد، وهو الاحتساب على الدولة لتكون سيرتها مستقيمة، وإن اختلفت الطرق الموصلة لذلك"[3].

ويمكن تلخيص عمل أهل الاختيار في معاونتهم للملوك على ما تكلفوا القيام به في تنبيههم عند الغفلة وإرشادهم عند الهفوة، وتعليمهم ما جهلوا وتحذيرهم ممن يريد السوء بهم، وإعلامهم بأخلاق عمالهم، وسيرتهم في الرعية، والنصح لعامة المسلمين. حيث قال عليه الصلاة والسلام: "إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده". وهذا الأمر يدل على وجوب رصد أعمال الولاة، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وردهم إلى الشريعة الحقة عند الاعوجاج[4]. فقد قال تعالى مبينا دور العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون"(آل عمران/الآية 104). وقال عز وجل في موضع آخر: "لولا ينهاهم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم وأكلهم السحت لبئس ما كانوا يصنعون" (المائدة/ الآية 63)، وقد أعطى سبحانه للأمة صورا من حياة الأمم السابقة التي سادت يوما، ثم باءت عندما تركت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنهم استحقوا بذلك غضب الله ومقته، ولأنهم لم يأخذوا بأسباب النجاة، فإن مآلهم كان إلى الزوال قال الله عز وجل: "لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ،كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، لبئس ما كانوا يفعلون" (المائدة/الآية78_79). كما بينت السنة النبوية أهمية الأمر بالمعروف

[1] – نبيلة حسن محمد، المرجع السابق، ص 36.

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 142.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك، ص 12.

[4] – محمد عبده، المصدر السابق، ج01، ص 384.

والنهي عن المنكر في سياقات عديدة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[1].

إن من بين مهام أهل الاختيار مبايعتهم لمن يرونه أهلا بالإمامة، إذ لا ينصب إماما (في أعم الأحوال) إلا بمبايعة هؤلاء الرجال له. وكذلك الاجتهاد في الأحكام والارتقاء بها إلى درجة الإجماع، ذلك أن الحكم الاجتهادي يظل ظنيا، أي قابلا لإعادة النظر فيه، فإذا اجتمعت كلمة أهل الحل والعقد على ذلك الحكم، أصبح حينئذ قطعيا، ولم يعد قابلا للاجتهاد أو إعادة النظر فيه[2]. ويؤكد لنا ذلك ابن أبي الضياف في معرض حديثه في الإتحاف عندما قال: "من المقرر المعلوم أن الملك منصب ضروري للنوع الإنساني، وواجب على الأمة بالشرع عند أهل الحق يأثمون بتركه، إذ هو من فروض الكفاية، راجع إلى اختيار أهل الحل والعقد من الأمة"[3].

وقد اختلف العلماء في وجوه تغيير المنكر من قبل أهل الحل والعقد، فهناك من أوجب أخذ الإذن من الإمام في تغيير المنكر وعارضه آخرون. فقد رأى الغزالي أن هذا الشرط فاسد، لأن الخطاب القرآني في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أتى على العموم لا الخصوص .كما اشترط العلماء أن لا يترتب على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضرر يلحق بالفرد أو بالمجتمع، ويدخل في ذلك الإنكار على السلطان بالخروج عليه بالسيف، والعديد من الشروط تم تحديدها من قبل علماء السياسة الشرعية، فليس هذا موضع تفصيل[4].

وبعد أن حث خير الدين على أخذ مشورة أهل الحل والعقد، قامت عدة اعتراضات من البعض بأنها تحد سعة تصرف الملك، فأقدم خير الدين على إعطاء مجموعة من الإثباتات تنفي هذا القول، لأن هؤلاء إنما يشاركون الملك في تسيير أمور الدولة لا لتضييق سلطاته. "... ولا يقال أن مشاركة أهل الحل والعقد للأمراء في كليات السياسة، تضييق لسعة نظر الإمام وتصرفه العام". ثم يعرج إلى ذكر مجموعة من الاستشهادات كقول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– عندما جعل الخلافة شورى بين ستة قال :"إن انقسموا اثنين وأربعة، فكونوا مع الأربعة"، ميلا منه إلى الأكثر لأن رأيهم إلى الصواب أقرب. كما أن سعد الدين التفتازاني في كتابه "شرح العقائد النسفية" لم يمنع المشاركة في تصرفات الإمامة حيث قال: "غير الجائز هو نصب إمامين مستقلين، تجب طاعة كل منهما على الانفراد لما يلزم عليه من امتثال أحكام متضادة، وأما في الشورى، فالكل بمنزلة إمام

[1] – عبد الحكيم عبد الحق سيف الدين، المرجع السابق، ص 180- 182.
[2] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 236- 237.
[3] – أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج1، ص 7.
[4] – عبد الحكيم عبد الحق سيف الدين، المرجع نفسه، ص 184- 185.

واحد"، ف "جواز الشورى في سائر التصرفات بالمعنى الذي أشرنا إليه ... ليس فيها تضييق لدائرة خطة الإمامة وعموم تصرفها، باعتبار أن نظر أهل الحل والعقد بمنزلة نظر الإمام". ثم يقدم لنا خير الدين مثال أن صاحب البستان لا يستغني في زرعه للأشجار بأعوان لهم خبرة عن أحوال الأشجار، فإذا أراد صاحب البستان قطع عرق من أعراق الشجر، لما يؤدي بها إلى الموت. فإيقاف رغبة المالك ليس تضييق سلطته على مزرعته، لأن رأيهم في الوقت ذاك أصوب من رأيه، وبذلك أراد خير الدين من ذكر هاته الأمثلة والأدلة على أن مشاركة أهل الحل والعقد في الحكم ما هو إلا لمصلحة البلاد، وليس الحد من سلطة السلطان[1].

يقول السيد رشيد رضا: "يجب أن يكون في الأمة رجال أهل بصيرة ورأي في سياستها ومصالحها الاجتماعية، وقدرة على الاستنباط، يرد إليهم أمر الأمن والخوف، وسائر الأمور الاجتماعية والسياسة، وهؤلاء هم الذين يسمون في عرف الإسلام، أهل الحل والعقد"[2]. ويعتبر هؤلاء لدى الأوربيين بمجالس النواب لقول خير الدين: "... المجلس الأعلى ... ومجلس الوكلاء... فأهل هذين المجلسين هم أهل الحل والعقد عندهم فكل ما وافقوا عليه مما لا يخالف تلك الأصول اللازم فيها مشاركة العامة يصير من شرائع المملكة"[3].

3. مسؤولية الوزراء والموظفين:

عندما نتصفح كتاب "أقوم المسالك"، نجد خير الدين في ثنايا حديثه يبين أن من أسس الحكم المقيد بالقانون، إحداث منصب الوزارة، وهي كما يقول عنها ابن خلدون: "أمُّ الخطط السلطانية والرتب الملوكية، لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة، فإن الوزارة مأخوذة إما من المؤازرة وهي المعاونة، أو من الوزر وهو الثقل، كأنه يحمل مع مفاعله أوزاره وأثقاله، وهو راجع إلى المعاونة المطلقة ... إن هو يقتضي مباشرة السلطان دائما ومشاركته في كل صنف من أحوال ملكه..."[4].

أما الماوردي فيقول في "أدب الوزير:" الوزارة اسمها مشتق من معناها: واختلف فيه على ثلاثة أوجه:

- من الوزر وهو الثقل، لأنه يحمل عن الملك أثقاله.
- من الأزر وهو الظهر، لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بظهره.

---

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 16– 17.

[2] – ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 239.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 83.

[4] – عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق، ص 185.

– من الوزر وهو الملجأ ومنه قوله تعالى: "كلا لا وزر"، أي لا ملجأ لأن الملك يلجأ إلى رأيه ومعونته[1].

وقد عرف لنا هارون الرشيد الوزير لما عين يحي بن خالد وزيرا له أنه "نائب مفوض يحكم البلاد كلها باسم الخليفة، وقد أطلقت يده في التولية والعزل والعطاء والحرمان، لا يشاركه في ذلك أحد". وقد وردت كلمة الوزير في موضعين من القرآن في سورة طه، حيث يخاطب موسى ربه قائلا: "رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي، واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي، اشدد به أزري، وأشركه في أمري". وفي سورة الفرقان: "ولقد آتينا موسى الكتاب، وجعلنا معه أخاه هارون وزيرا"[2]، ولدى خير الدين هي: "أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه، وإمضائها على اجتهاده وليس يمتنع جواز هذه الوزارة..."[3].

ويرى المؤرخون أن أصل هذا المنصب يرجع إلى أيام العباسيين، أما قبل ذلك فلم يكن موجوداً، ويذكر الجهشياري أنه "لما هزم ابن هبيرة وقصد واسطاً، دخل حميد والحسن ابنا قحطبة الكوفة يوم 11 محرم سنة 132هـ وأظهروا أبا سلمة (الخلال) وسلموا إليه الرياسة وسموه وزير آل محمد، ودبر الأمور، وأظهر الإمامة الهاشمية". ومعنى ذلك أن تعيين أول وزير وتسميته بهذا الاسم، كان برأي الخراسانيين أنصار العباسيين[4]، وبعد ذلك عرفت الوزارة في دولة الترك ودولة بني أمية بالأندلس، ثم في دولة الشيعة بإفريقية والقيروان والدولة الموحدية...الخ[5].

ويشترط في الوزير، كما تم تناولها في الأحكام السلطانية، "أن يكون صاحبها من أهل الكفاءة فيما وكل إليه من أَمْري الحرب والخراج، له خبر بهما ومعرفة بتفصيلهما، وحتى أن الخليفة المامون كتب في اختيار وزير فقال: "إني التمست لأموري رجلا جامعا لخصال الخير، ذا عفة في خلائقه، واستقامة في طرائقه، قد هذبته الآداب وأحكمته التجارب، إذا ائتمن على الأسرار قام بها، وإن قلد مهمات الأمور نهض بها..."[6].

---

[1] – نبيلة حسن محمد، المرجع السابق، ص 47.

[2] – أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص 101.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 15.

[4] – عبد العزيز الدوري، **النظم الإسلامية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2008م، ص 184.

[5] – عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق، ص 186– 188.

[6] – محمد بن الخوجة، المصدر السابق، ص 117.

ويقسم علماء التشريع الإسلامي، كالماوردي وغيره، الوزارة إلى نوعين: وزارة التفويض ووزارة التنفيذ.

- **وزارة التفويض:**

يرأسها شخص يفوض إليه الخليفة تدبير الأمور برأيه، وإمضائها على اجتهاده دون الرجوع إليه فسلطة التفويض إذا مطلقة شبيهة بسلطة الخليفة، إلا في ثلاثة أمور: ولاية العهد، الاستعفاء: أي أن الخليفة يستعفي الأمة من الخلافة، ولا يجوز للوزير أن يستقل العزل، أي للخليفة أن يعزل من عينه الوزير وليس للوزير أن يعزل من عينه الخليفة، وهذه الوزارة هي التي دعا خير الدين للعمل بها[1].

- **وزارة التنفيذ:**

يرأسها شخص لا يحق له تدبير الأمور باجتهاده، وإنما يكون عمله قاصرا على تنفيذ أوامر الخليفة. وهو واسطة بين الخليفة وبين الرعية، فيقوم بما يأمره الخليفة به من تعيين الولاة، وتجهيز الجيوش، وإدارة شؤون الدولة[2]. وتجدر الإشارة هنا أن خير الدين حدد مسؤولية الوزراء التي تكون تحت مسؤولية مجلس الوكلاء المباشر، وذلك لتعم الفائدة على المملكة، لما للوزراء من استقامة في عملهم، حتى لو كان الملك أسير شهواته ولذاته، كما قال ستوردمل الإنجليزي صاحب كتاب الاقتصاد السياسي: "إن رفعة شأن الأمة الإنجليزية، بلغت الغاية في مدة الملك جورج الثالث، الذي كان مجنونا وما ذلك إلا بمشاركة أهل الحل والعقد ومسؤولية الوزراء لهم"[3].

ونلمس فاعلية الوزير عندما تقلد خير الدين الوزارة المباشرة في تونس سنة 1873م، إذ أقدم على مجموعة من الإصلاحات، منها: أنه ألغى الضرائب المرهقة التي كان الشعب يشكو منها، وأجرى حركة تطهير بين الموظفين، ونظم العلاقات بين الملاك والمزارعين والحكومة...الخ. وتعتبر وزارة خير الدين فاتحة عهد جديد لتونس لنجاح إصلاحاته التي وجدت صدى في البلاد ولدى الشعب[4].

ومن صلاحيات الوزير، يحق له تعيين أو إزاحة الموظفين الذين تحت مسؤوليته، فيرى خير الدين لتنظيم هؤلاء، على السلطان القيام بإصدار قوانين تنظيمية، يمكن لكل واحد منهم العمل تحت مسؤوليتها، بهذا الوضع

[1] – أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص 104- 105.
[2] – عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص 199.
[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 13، 83.
[4] – شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 122.

والتنظيم، لا يمكن لمؤسسة الدولة أن لا تعمل بإحكام دون توقف أو تعطيل[1]، ولذا وضح في تحليله للموظفين (03) أصناف لهم وهي:

- الفرقة الأولى: تضم الأشخاص الثقات، والصادقين الساهرين على مصالح الرعية.
- الفرقة الثانية: تضم الجاهلين بأمور البلاد وقوانينها.
- الفرقة الثالثة: تضم الانتهازيين الذين يفضلون مصالحهم الشخصية على مصلحة البلاد[2].

ولذا نادى خير الدين من خلال ما سبق إلى تأسيس نظام تكون السلطة في يد الهيمنة التشريعية أو المجلس النيابي وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[3].

4. دور العلماء في السياسة:

دعا خير الدين من ناحية أخرى العلماء إلى مشاركة الدولة في الحكم وتسييرها بقوله: "... بل أصول الشريعة تقتضيها إجمالا وتلاحظها بعين الاعتبار، فالجري على مقتضيات مصالح الأمة، والعمل بها حتى تحسن أحوالهم، ويحرزوا قصب السبق في مضمار، التقدم متوقف على الاجتماع وانتظام طائفة من الأمة ملتئمة من حملة الشريعة ورجال عارفين بالسياسات ومصالح الأمة، متبصرين في الأحوال الداخلية والخارجية ومناشئ الضرر والنفع، يتعاون مجموع هؤلاء على نفع الأمة بجلب مصالحها ودرء مفاسدها ...[4]، وبذلك توصل خير الدين أن عدم مشاركة العلماء للسياسة، فيه إعاقة لتقدم المسلمين، حيث بتحليله وجد أن هناك طائفتين تساهمان في تخلف المسلمين هما رجال الدين يعلمون الشريعة ولا يعلمون الدنيا، ويريدون أن يطبقوا أحكام الدين بحذافيرها بقطع النظر عما جد واستحدث؛ ورجال سياسة يعرفون الدنيا ولا يعرفون الدين، ويريدون أن يطبقوا النظم الأوربية بحذافيرها من غير رجوع إلى الدين. فالواجب امتزاج الطائفتين وتعاونهما، فهناك أصول الدين يجب أن تراعى، وهناك أمور لم ينص عليها تقتضيها مصالح الأمة يجب أن تقاس بمقياس المنفعة والمضرة ويعمل فيها العقل[5]. فإن " مخالطة العلماء لرجال السياسة بقصد التعاضد على المقصد المذكور، من أهم الواجبات شرعا

[1] – خير الدين التونسي، مذكرات...، ص 155.
[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 47.
[3] – محمود سعيد عمران وآخرون، المرجع السابق، ص 357- 362.
[4] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك..، ص 40.
[5] – أحمد أمين، المرجع السابق، ص 178.

لعموم المصلحة"[1]. فهنا لا يدخل خير الدين في تفاصيل هذا التعاون، ولا يذكر كيف يمكن أن ينظم وكأنه كان مشغول البال بالصعوبات الداخلية والخارجية التي كانت الخلافة العثمانية تعانيها. فلفظ التنظيمات، وكثيرا ما جاء في مقدمة "أقوم المسالك" يذكرنا بالمناقشات والمطالبات التي أحاطت بمحاولات الإصلاح في الدولة العثمانية في القرن 19م[2]، فمن خلالها أثنى على جهود عالمين في مؤازرة هاته التنظيمات، كمثال على مشاركة العلماء لأمور السياسة وما لهم من أثر في الناس، عندما أقدمت الخلافة على إرسال شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت بك إلى جهات الاضطراب ولوعظ الناس لما ينفعهم من التنظيمات الموافقة للشرع، والنافعة للبلاد والعباد، كما يسانده في ذلك إبراهيم الرياحي الذي خطب في المنابر على أن التنظيمات "قوام الاستقامة والوسيلة التي يستعاد بها ما كان للدولة من العز والفخامة"[3].

فنلمس ما للعلماء من تأثير في سلطة الخليفة أيام السلطان سليم الأول، الذي أراد أن يقضي على النصارى ويحول كنائسهم إلى مساجد، ولم يصرح بنيته ولم يكاشف العالم بما يريد، وإنما سأله أيهما أحق بالفخار، فتح العالم بالسيف، أم حمل الدنيا على الإسلام، فأجابه العالم إن حمل الناس على الإسلام وإخراجهم من الظلمات إلى النور أكبر ثوابا عند الله، فلما أفتاه بذلك أمر الصدر الأعظم بتحويل الكنائس إلى مساجد، ومنع النصارى من إلقاء خطبة أشار فيها إلى السلطان حقوق التي اكتسبها النصارى بعهد محمد الفاتح والى الآيات القرآنية بالرفق بأهل الكتاب، وتركهم أحرارا فيما يعتقدون، ومادموا يدفعون الجزية. فتراجع السلطان سليم عما قد صدر عنه، وقال ان هذا العالم كان شيخ الإسلام "زنبيللي علي أفندي"[4] .

ولا نبتعد كثيرا في إعطاء مثال على حث خير الدين إشراك العلماء، ففي سن قانون عهد الأمان سنة 1857م، استعفى رجال المجلس الشرعي من ذلك العمل، فكان خير الدين يرى أن التجربة الإصلاحية كانت تكتسب حظوظا أوفر من النجاح لو أن العلماء شاركوا فيها مشاركة أوفر، وأظهروا اقتناعا أكبر بضرورة الاقتباس من النظم الدستورية[5]. وهو نفس الرأي شاركه فيه ابن أبي الضياف، الذي انتقد على العلماء موقفهم من هذا الاستعفاء وقلة الاهتمام بالقوانين الجديدة قوله: "متعللين بأنها لا تناسب خططهم الشرعية في العرف، والحال أن

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك..، ص 41.
[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 23.
[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك..، ص 34- 35.
[4] – كمال السعيد حبيب، المرجع السابق، ص 414.
[5] – أحمد عبد السلام، المرجع نفسه، ص 24.

الشريعة جاءت لمصالح الدنيا والدين، وأوقعوا بهذا التجنف وصمة في وجه البلاد، ونفرة بينهم وبين أهلها". ويذكر ابن أبي الضياف هؤلاء الذين استعفوا عن سن القانون، منهم الشيخ محمد الشاهد والشيخ حميدة بن الخوجة والشيخ حسونة عباسي المفتي الحنفي...[1].

وعليه، فالسياسة الشرعية التي يدعو إليها خير الدين، ليست كما يتبادر إلى ذهن المحافظين، التقليد الحرفي الأعمى للسلف الصالح، فهي تعتبر أساسا مراعاة أحوال الوقت. ويورد خير الدين في هذا المقام فقرات من رسالة شيخ الإسلام الحنفي التونسي محمد بيرم الأول، تحدد السياسة الشرعية تحديدا لو عمل به العلماء لما أضحوا إليه من تحجر وجمود وانغلاق[2]، فهي "ما يكون الناس معه أقرب إلى الإصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به الوحي ... ولابن قيم الجوزية كلام ،حاصلة أن إمارات العدل إن ظهرت بأي طريق كان، فهناك شرع الله دينه ... ونقل ابن الجوزية عن ابن عقيل مخاطبا لمن قال: لا سياسة إلا ما وافق به الشرع، فغلط وتغليط للصحابة –رضي الله عنهم– وسرد أمثلة من سياستهم". وينتهي خير الدين إلى هذا التقرير "وبناءً على ما تقرر، يظهر أن اللائق بأولئك الهداة أن يتوسطوا بين التفريط والإفراط، بحيث لا يبعدون من رجال السياسة بعدا يتسبب عنه تبعيد تصرف الولاة عن الشريعة، وما لا يدرك كله لا يترك قله"[3].

فمشاركة العلماء لرجال السياسة، لها من الأهمية في "أقوم المسالك" ما يجعلنا نعتبر تعاونهم بمثابة العمود الفقري للترتيب السياسي الذي اقترحه خير الدين. ويظهر أيضا أن خير الدين تأثر بالتجربة التونسية في جملة من الفقرات استعرض فيها الحجج التي بنى عليها أعداء التنظيمات معارضتهم لها[4]. فالعيوب الثلاثة التي ذكرها عدم موافقة التنظيمات لعقلية المسلمين والإطالة في الحكم والاضطرار إلى الإكثار من الموظفين، ومن الضرائب هي التي كثر ترديدها من طرف المحافظين في تونس. وقد أجاب خير الدين عن الاعتراض الأول بأن المسلمين أقرب الناس بحكم دينهم إلى قبول المشورة والعدل، وأن صفاء عقولهم لا يقل عن صفاء عقول غيرهم، وإن حكم التنظيمات واستتباب العدل من شأنها أن يعيد إليهم الذكاء والفطنة اللذين كدرهما الحكم المطلق مدة قرون، وعلى الاعتراض الثاني لاحظ أن السرعة المفرطة في الحكم، تدل من طرف ملوك الإطلاق على قلة التفكير في

[1] – أبو عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، المصدر السابق، ج01. ص 52.

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ط2، ص 56.

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ط1، ص 42– 43.

[4] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 24.

القضايا والتهاون بالحقوق، وعن الثالث أجاب بأن كثرة الضرائب وإجحافها ينشآن عادة عن الحكم بالمشيئة وإطلاق التصرف للملوك[1].

نلاحظ أن دعوة خير الدين في تقييد الحكم ترتكز بالأساس على ربط الحكم بالمجالس النيابية، مثله كمثل رواد النهضة الأوائل، حيث انشغل بهاته الفكرة، بل، كانت على رأس معظم أعماله من أجل إحداث التغيير المطلوب، وإن كان لم يكترث بالتفاصيل في شكل الحكم المطلوب من حيث كونه ملكيا أو جمهوريا، بل، كان مهتم بسلطة الخليفة العثماني التي لا جدال فيها، هذا الأمر (ولائه للخلافة) ضيق من تفكيره في أن يبدأ تغيير الحكم من الأستانة، كما فعل الأفغاني، إلا أنه بتقديسه لسلطان أحدث تناقض في أفكاره الإصلاحية حول نظام الحكم، فهو من ناحية يطالب بالحرية والشورى والعدل والقضاء على الاستبداد ومشاركة أهل الحل والعقد...، وهذا كله يناقض نظرته بقاء سلطة الخليفة والذي يستمدها من إلغاء هاته الأمور.

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 33- 47.

الخاتمة

الخاتمة

ومما سبق ذكره يمكنني ابداء الملاحظات التالية، وهي:

ـ قد كان خير الدين، ذا طاقة فكرية ووطنية وإصلاحية جعلته من أعلام القرن التاسع عشر، ووضعته على رأس المصلحين العرب والمسلمين في فترة كانت تموج بالتقلبات العالمية الخطيرة.

ـ تميز خير الدين التونسي عن غيره من رجال النهضة في القرن التاسع عشر، أنه جمع بين شخصية المفكر ورجل السياسة، الأمر الذي جعله صاحب تجربة فريدة بين مختلف التجارب التي خاضها غيره من رجال الإصلاح في البلاد العربية والإسلامية.

ـ حرص خير الدين خلال حياته على التعريف بكتابه "أقوم المسالك"، لوعيه بأهمية الإعلام في ترويج الآراء. وترجع أهمية الكتاب إلى أنه، صدر عن مصلح عربي مسلم، وحوى أفكارا سياسية تقدمية في فترة مبكرة من حياة الشرق الفكرية المتخلفة.

ـ إن كتاب "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، يعكس اهتمام مؤلفه بسياسة السلطنة العثمانية، وحرصه على المساهمة في حل مشاكلها، بإبداء الرأي والدعوة إلى ما يراه صالحا وموافقا للعدل والاعتدال.

ـ إعجاب خير الدين غير المحدود بعبد الرحمان ابن خلدون وتاريخه، بل إنه حاول في كتابه "أقوم المسالك"، أن يحذو حذو ابن خلدون في فكرة العدل أساس العمران، فضمنه "مقدمة" و"تاريخا"، حتى اعتبر "ابن خلدون العصر الحديث"، لما في أفكاره من عمق نظري، مستوحى من مفاهيم العمران التي صاغها ابن خلدون، مطورا إياها بصفة ملموسة عندما باشر السلطة ومسؤولية تطبيق أفكاره.

ـ إن القضية التي شغلت تفكير خير الدين، تدور حول هذا السؤال: كيف يمكن للمسلمين أن يصبحوا جزء من العالم الحديث، دون أن يتخلوا عن دينهم؟

ـ إن أهم فكرة وجدت لدى خير الدين، هي ضرورة وجود مؤسسات يمكن استلهامها من الغرب الذي أقرها منذ فترة، بعد صراعات وثورات عديدة. فالشريعة والقوانين والمؤسسات الدستورية من أسس تفكير خير الدين.

ـ أدخل خير الدين عندما تولى الوزارة، الأنظمة العصرية على جهاز الدولة، وقد تناول عمله الإصلاحي الدوائر الحكومية والمحاكم الشرعية و المدنية والتعليم والاقتصاد والزراعة والصحة.

ـ من خلال أفكار خير الدين يظهر اهتمام رجال الإصلاح التونسيين بالتوفيق بين النصوص الفقهية وبين النزعات التي ظهرت حديثا في أروبا من رفض طاعة الملوك ومن الثورة عليهم، لذا حرصوا، عند تأسيس دعوتهم، على ملاحظة مقاصد الشريعة، واجتهدوا ليبينوا أن اقتباس بعض النظم التي أظهرت نجاعتها في أروبا، لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل يتفق واتجاهاتها العامة وهي تتلخص فيما أسماه علماء المسلمين قبل ذلك ب "المقاصد" أو "الكليات".

ـ اتفق خير الدين مع رجال النهضة الآخرين في الأفكار وفي أسلوب طرحها، خاصة من ناحية التوفيق بين متطلبات المدنية الحديثة ومتطلبات الإسلام، ولكن اختلف عنهم في مسألة كيفية التعامل مع العقلانية الحديثة التي يراها منهجا في الفكر وفي العمل، وفي بناء الدولة والمجتمع والفرد.

ـ إن الخطاب الإصلاحي لخير الدين التونسي، ارتكز على نقطتين: النقطة الأولى، تمثلت في تحديث مؤسسات الدولة وإقامتها، بإصلاحها من الداخل وليس من الخارج، مثلما كان الأمر مع الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما، والنقطة الثانية: مواجهة الغزو الغربي الذي كان يهدف إلى أمرين، نهب ثروات المسلمين، وطمس شخصيتهم الثقافية والحضارية.

ـ لقد وازن خير الدين التونسي في خطابه الإصلاحي بين مصدرين ثقافيين: مصدر أول تمثل بالإسلام، ومصدر ثان تمثل بالغرب، وفي هذه الموازنة لا يشعر القارئ بأن خير الدين قد مسته عقدة النقص، أو عقدة التبعية بالثقافة الغربية، إنما كانت منطلقة من نظرة إنسانية تجعل الحدود بين البشر والدول والمجتمعات حدودا وهمية.

وفي الختام، أتقدم بالشكر إلى كل الذين مدوا لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل قصد إثراء المكتبة التاريخية وإيفاء المصلح خير الدين حقه، راجية أن يكون ذا فائدة جمة لقارئ التاريخ، والله ولي التوفيق.

الإملاء

ملحق رقم (01):

صورة لخير الدين التونسي[1]

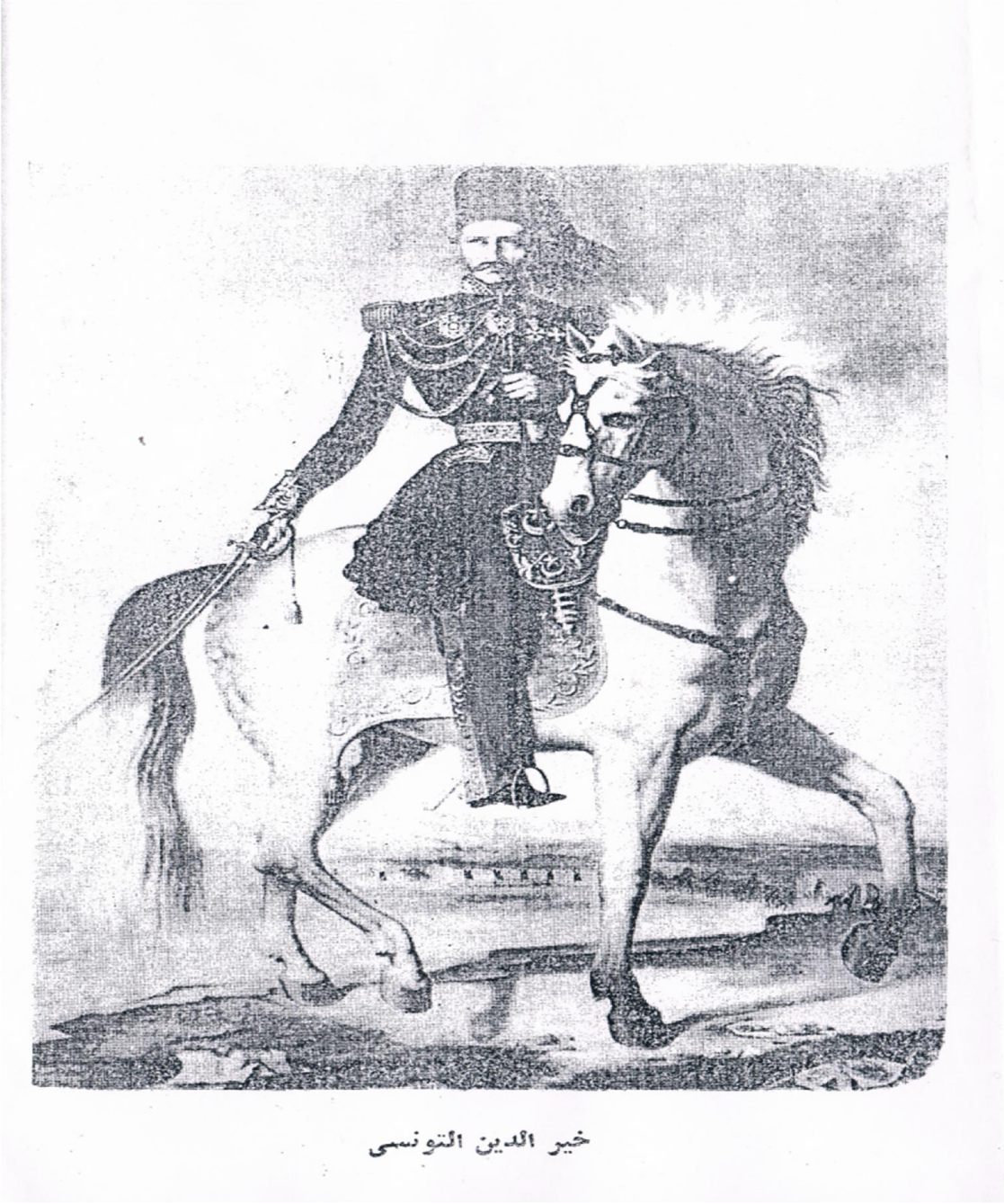

خير الدين التونسي

[1] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ط02، ص 79

ملحق رقم (02)

صورة تبين الصفحة الأولي من كتاب "أقوم المسالك"[2]

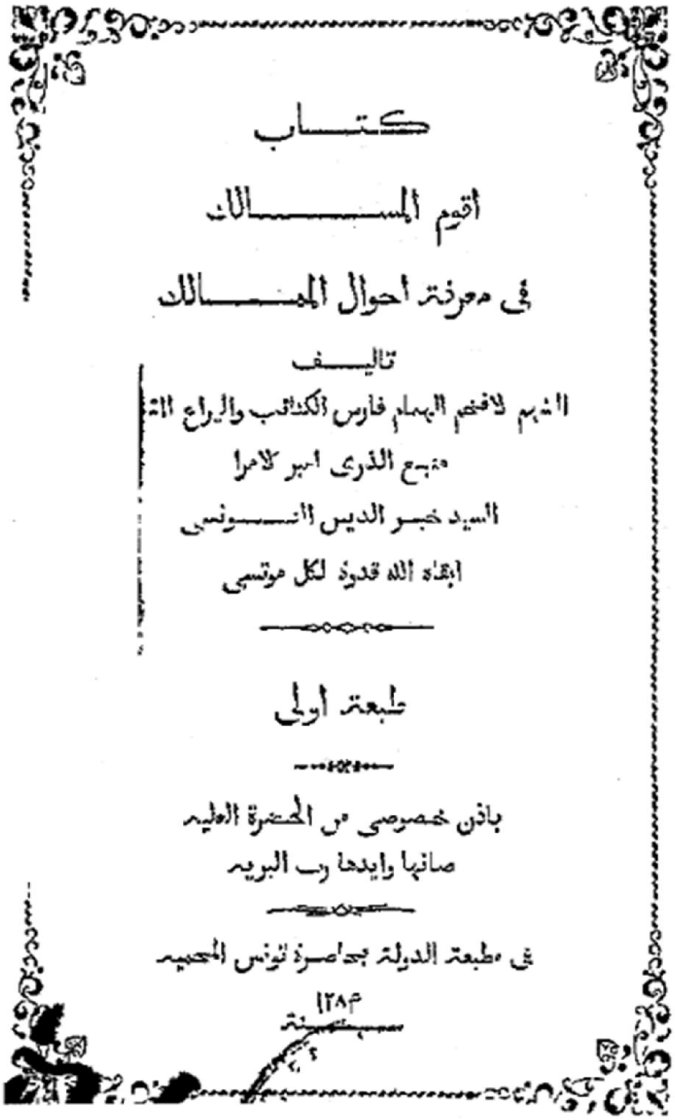

كتـــاب

أقوم المســـــالك

فى معرفة احوال الممـــــالك

تاليـــف

الشهم الفخم البهلم فارس الكتائب والبراع الت

متبع الذرى امير الامرا

السيد خيـر الديس التـــونسى

ابقاه الله قدوة لكل مونسى

طبعة اولى

باذن خصوصى من الحضرة العليه

صانها وايدها رب البريه

فى مطبعة الدولة بحاضرة تونس المحميه

١٢٨٤

سنة

www.marefa.org

[2] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 01.

ملحق رقم (03):

صورة تبين نموذج من محتوى "أقوم المسالك"[3]

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من جعل من نتائج العدل العمران ، وفتل بأحبال نوح الانسان * واعلم به لحسن التدبير ومراتب العرفان ، وامره بالتعاون على البر والتقوى دون الاثم والعدوان * أحمده وهو المحمود في كل آن بكل لسان * واصلي على عبده سيدنا محمد المرسل بالكتاب والميزان المنزل عليه ان الله يامر بالعدل والاحسان * وعلى آله واصحابه حفاظ شريعته اللائقة بكل زمان * الدائرة احكامها على مركزي الايمان والامان * امـــا بعد فيقول جامع هذه الورقات ، ارشده الله الى اقوم الطرقات * اني بعد ان تاملت تاملا طويلا * في اسباب تقدم الامم وتاخرهما جيلا فجيلا * مستندا في ذلك لما امكن تحصيله من التواريخ الاسلامية والافرنجيه * معما حرره المؤلفون من الشرقيين فيما كانت عليه وآلت اليه الامة الاسلاميه * وما سيؤول اليه امرها في المستقبل .

www.marefa.org

[3] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 02.

ملحق رقم (04):

صورة تبين تقاريظ من كتاب "أقوم المسالك" [4]

واضله نمبر

فن نمبر

كتاب نمبر

بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد

* تقاريظ الكتاب *

الحمد لله الملهم للصواب * المذلل لعباده الطرق الصعاب * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بافضل كتاب * وعلى آله وازواجه وذريته وكافة الاصحاب * وبعـــــد فلما نشر سابقا بعض هذا الكتاب بحث لحضرة المولف بعض السادة الاعيان من ذوى الخطط وارباب المراتب الدينية والسياسية بالحاضرة تقاريظ نفيسة اشعارا باستحسانه فخاطب مدير المطبعة بما نصه اما بعد فان بعض اخواننا من اهل الحاضرة اطلعوا على ما نجز طبعه من كتابنا اقوم المسالك فى معرفة احوال الممالك الذى كلفنم بطبعه وكاتبونا بالمكاتيب الواصلة لكم المتضمنة استحسان ما اشتمل عليه وقد حصل لنا السرور العظيم بذلك حيث رأينا مبادى نجاح سعينا فى جمعه وتحصيله بتوجه همم مثل هؤلاء الفضلاء اليه ولاظهار شكرنا لفضل الاعيان المذكورين

www.marefa.org

[4] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك...، ص 468.

قائمة المصادر والمراجع

_ القرآن الكريم

أولا: المصادر

1. ابن أبي الضياف أحمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج1، تح: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، الدار التونسية للنشر، ط2، تونس.

2. ـــــ،ـــــ، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، مج2، ج4، دار العربية للكتاب، تونس.

3. ابن إبراهيم شميل أمين، **الوافي في المسألة الشرقية "ومتعلقاتها وتاريخ الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانيين سنة 1294هـ/1877م"**، مرا: سليم بن خليل نقلا، مطبعة الأهرام، مصر، 1879م.

4. ابن خلدون عبد الرحمان، **المقدمة** ، دار الكتب العلمية، ط9، بيروت، لبنان، 2006م .

5. ابن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تق وتح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986م.

6. ابن عثمان السنوسي أبي عبد الله محمد، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، ج1، تح وتع: محمد الشاذلي النيفر، دار بوسلامة، تونس.

7. ابن القيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد "محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وإمام المرسلين"**، ج02، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان.

8. الباجي المسعودي أبي عبدالله الشيخ محمد، **الخلاصة النقية في أمراء إفريقية**، مطبعة بيكار وشركائه، ط2، تونس، 1323هـ.

9. بيرم الخامس محمد، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، مج1، ج1، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان.

10. التونسي خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، مطبعة الدولة، ط1، تونس، 1283هـ.

11. _____،_____، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تح وتحل: منصف الشنوفي، الدار التونسية للنشر، ط2، 1986م.

12. _____،_____، **مذكرات خير الدين باشا**، تح وتر: محمد العربي السنوسي، دار بيت الحكمة، تونس، 2008م.

13. الزركلي خير الدين، **الأعلام "قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربة والمستشرقين"**، ج2، ط3.

14. الطهطاوي رفاعة رافع، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز أو "ديوان النفسي بإيوان باريس"**، تق: الصغير بن عمار، دار موفم للنشر، الجزائر،1991م.

15. عبده محمد، **الأعمال الكاملة**، ج1، تح وتق: محمد عمارة، دار الشروق، ط1، بيروت، لبنان، 1993م.

16. الكواكبي عبد الرحمان، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تح وتق: محمد عمارة، دار الشروق، ط1، مصر، 2007م.

117. مخلوف محمد بن محمد، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

18. مروم بك خليل، **أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع**، لجنة التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1971م.

19. النيفر محمد، **عيون الأريب عما نشأ بالمملكة التونسية من عالم أديب**، ج02، ط1، تونس، 1351هـ.

ثانيا: المراجع

أ_ العربية

1. إبراهيم مفيدة محمد، **عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم**، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 1999م.

2. ابن عاشور محمد الفاضل، **تراجم الإعلام**، الدار التونسية، تونس، 1970م.

3. أبو حمدان سمير، **خيرالدين التونسي "أبو النهضة التونسية"**، دار الكتاب العالي، بيروت، لبنان، 1993م.

4. أحمد صلاح زكي، **أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث**، مركز الحضارة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2001م.

5. إسماعيل حلمي محروس، **تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997م.

6. إسماعيل عز الدين وآخرون، **نوابغ العرب "عبد الرحمان الكواكبي"**، دار عودة، بيروت، لبنان، 1985م.

7. أمين أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، مكتبة النهضة المصرية، ط3، القاهرة 1971م.

8. بيات فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي "دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني _ أواسط القرن التاسع"** مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2007م.

9. تسن فرغلي علي، **تاريخ أروبا الحديث والمعاصر**، دار الوفاء، مصر، 2001م.

10. ثامر الحبيب، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، مكتب المغرب العربي.

11. الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، دار المجدلاوي، ط1، الأردن، 2004م.

12. جدي أحمد، **محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2005م.

13. الجمل شوقي، **المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، 2003م.

14. الجميل سيار، **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق، الأردن، 1997م.

15. حبيب كمال السعيد، **الأقليات و السياسة في الخبرة الإسلامية "من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (1هـ– 1325هـ) (621م– 1908م)"**، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، مصر، 2002م.

16. الخضري بك محمد، **إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء**، مطبعة الاستقامة، ط4، القاهرة، مصر.

17. خضير إدريس، **التفكير الاجتماعي الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث**، دار موفم للنشر، الجزائر، 2003م.

18. درمونة يونس، **تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر.

19. الدوري عبد العزيز، **النظم الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1، بيروت، لبنان، 2008م.

20. الذوادي رشيد، **رواد الإصلاح**، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1983م.

21. الرفاعي أنور، **الإسلام في حضارته ونظمه "الإدارية والسياسية والأدبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والفنية"**، دار الفكر، ط2، دمشق، 1986م.

22. سيف الدين عبد الحكيم عبد الحق، **العلماء والسلطة "دراسة عن دور العلماء في الحياة السياسية والاقتصادية في العصر العباسي الأول"**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008م-2009 م.

23. الشاطر خليفة، **تونس عبر التاريخ "الحركة الوطنية ودولة الاستقلال"**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

24. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي "التاريخ المعاصر بلاد المغرب"**، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1996م.

25. الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس**، دار سراس للنشر، تونس، 2001م.

26. الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج4، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر.

27. الشيباني بن بلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859م– 1882م)**، تق: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، تونس، 1995م.

28. الشيخ أبو عمران وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، منشورات دحلب، الجزائر.

29. ضاهر تركي، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، دار الحسام، ط2، بيروت، لبنان، 1992م.

30. الضيقة حسن، **الدولة العثمانية "الثقافة ، المجتمع والسلطة"**، دار المنتخب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1997م.

31. عبد السلام أحمد، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس،1987 م.

32. عبدالله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية (1830م– 1956م) "رؤية شعبية قومية جديدة"**، دار المعارف، ط2، تونس.

33. عبد الوهاب حسن حسني، **خلاصة تاريخ تونس**، تق وتح: حمادي الساحلي، دار الجنوب، تونس، 2001م.

34. عبد الوهاب حسن حسني، **كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين**، القسم الأول، مج2، مرا وإك: محمد العروسي المطوى وبشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

35. العراقي عاطف، **الشيخ محمد عبده (1849م– 1905م) "بحوث ودراسات عن حياته وأفكاره"**، المجلس الأعلى للثقافة، 1995م.

36. العريني السيد الباز، **الحضارة والنظم الأروبية في العصور الوسطى**، القسم الأول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

37. العظم رفيق، **أشهر مشاهير الإسلام في الحروب السياسية**، دار الفكر العربي، ط02، سوريا، 1972_ 1973م.

38. العكيلي صالح حسن، **الوجه الآخر للنهضة الأوربية "محاضرات في تاريخ أروبا في عصر النهضة 1453م– 1789م**، دار الوراق، ط1، الأردن، 2006م.

39. عمران محمود سعيد وسليم أحمد أمين والقوزي محمد علي، **النظم السياسية عبر العصور**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1999م.

40. عمرعمر عبد العزيز، **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة، الجامعية، مصر، 2007م.

41._____،_____، **دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، 1992م.

42. غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288م–1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

43. غلاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي "عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر"**، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2005م.

44. القاسمي ظافر، **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي "الحياة الدستورية"**، الكتاب الأول، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان، 1974م.

45. المحجوبي علي، **النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر "لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟"**، دار سراس للنشر، تونس، 1999م.

46. محفوظ محمد، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1982م.

47. محمد نبيلة حسن، **في تاريخ الحضارة الإسلامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003م.

48. المنوني محمد، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج1، مطبعة الأمنية، ط1، الرباط، المغرب، 1973م.

49. ياغي إسماعيل أحمد، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003م.

50. يحي جلال، **العالم العربي الحديث والمعاصر "المدخل"**، ج1، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، مصر، 1998م.

ب_ المعربة

1. أوليري، **مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب**، تر: تمام حسان، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2002م.

2. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، ط1، بيروت، لبنان، 1975م.

3. حوراني ألبرت، **الفكر العربي في عصر النهضة (1798م– 1939م)**، تر: كريم عزقول، دار النهار، بيروت، لبنان.

4. دوفرجيه موريس، **في الدكتاتورية**، تر: هشام متولي، مرا وتق: عبد الله عبد الدائم، منشورات عويدات، ط1، بيروت، لبنان، 1965م.

5. الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، تق وتر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986م.

6. ستودارد لوثروب، **حاضر العالم الإسلامي**، مج1، ج1، تر: عجاج نويهض، تع: شكيب أرسلان، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1973م.

7. شنيرب روبير، **تاريخ الحضارات العام "القرن التاسع عشر"**، مج6، إش: موريس كروزيه، تر: يوسف أسعد داغر وفريد.م.داغر، منشورات عويدات، ط2، بيروت، لبنان، 1987م.

8. غودي جاك، **الشرق في الغرب**، تر: محمد الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2008م.

9. هوبزباوم إيريك، **عصر رأس المال (1848م-1875م)**، تر: فايز الصياغ، مؤسسة ترجمان، ط1، الأردن، 2008.

10. هونكة زيغريد، **شمس العرب تسطع على الغرب "أثر الحضارة العربية في أروبا"**، تر: فاروق بيضون وكمال دسوقي، مرا: مارون عيسى الخوري، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

ثالثا: الدوريات ودوائر المعارف

1. **دائرة المعارف الإسلامية**، دار الشعب، القاهرة، مصر.

2. مزالي محمد صالح، "**بعثة خيرالدين للأستانة في سنتي 1281هـ- 1288هـ**"، المجلة الزيتونية، المطبعة التونسية، تونس، مج3، الأجزاء 4- 5- 6- 7- 10.

فهرس

الأعلام

أبا سلمة الخلال: 81.

إبراهيم الرياحي: 84.

ابن القيم الجوزية: 24، 85.

ابن بطوطة: 26.

ابن خلدون: 14، 26، 63، 66، 67، 75، 80،

ابن زنجويه: 77.

ابن سينا: 61.

ابن عقيل: 85.

ابن هبيرة: 81.

أبو بكر رضي الله عنه: 53، 56، 60.

أبي إسحاق التادلي: 28.

أبي العباس الناصري: 28.

أحمد أمين: 3، 9، 19.

أحمد باي (باشا): 3، 4، 8.

أحمد بن أبي الضياف: 15، 19، 63، 66، 67، 70، 71، 74، 79، 84، 85.

أحمد خان: 27.

أحمد عارف حكمت بك: 84.

أحمد فارس الشدياق: 13، 19.

أرسطو: 55، 68.

أرلنجي: 13.

أريوست: 31.

إسماعيل السني: 12.

إسماعيل حقي: 12.

إسماعيل خديوي: 9.

أشق: 58.

أفلاطون: 55.

إقليدس: 61.

الأرزقي: 52.

آلان: 39.

الأنصاري: 52.

الأوزاعي: 77.

البيروني: 75.

الجنرال حسين: 12، 15.

الجهشياري: 81.

الحسن البصري: 52.

الخليفة هارون الرشيد: 30، 81.

الرازي: 26، 61.

الرسول صلى الله عليه وسلم: 24، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 58، 59، 60، 62، 70، 71، 78، 79.

الزرابي: 63.

الزركلي: 2، 19.

السلطان سليم الأول: 84.

السلطان عبد الحميد (الثاني): 8، 9، 10، 19، 72.

السلطان عبد العزيز: 6، 64، 65.

السلطان عبد المجيد: 47، 64، 65، 74.

السلطان محمود الثاني: 64.

الشاهاني: 72.

الشيخ المواق المالكي: 24، 70.

الشيخ حسونة عباسي: 85.

الشيخ حميدة بن الخوجة: 85.

الشيخ محمد الشاهد: 85.

الشيخ محمد بن عابدين الحنفي: 24.

الصادق باي: 5، 6، 8، 19.

الطبري: 52، 53.

الطرطوشي: 52، 70.

الطوسي: 26.

الغزالي: 26.

الغزالي: 77، 79.

القاضي بن العربي: 52.

المأمون: 62، 81.

الماوردي: 75، 76، 80، 82.

المقريزي: 62.

أوليفر كروميل: 68، 69، 70.

باسكال: 32.

بطليموس: 61.

بوردلون: 32.

تاسو: 31.

تحسين بك: 2، 3.

تيارس: 71.

جمال الدين الأفغاني: 28، 72.

جورج الثالث: 82.

جوزاف ماري كونت دي بوراليس: 4.

جوزيف طوم: 39.

جينابوي: 31.

حسن لاش: 2

حميد والحسن ابنا قحطبة: 81.

حيدر أفندي: 6.

خير الدين (التونسي، باشا): 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23، 24، 25، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 51، 54، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 65، 66، 67، 68، 69، 71، 72، 73، 74، 75، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86.

دانتي: 31.

دروي: 17، 61.

دنيس بابين: 32.

ديكارت: 32.

ذوي الخويصرة التميمي: 55

ذي القصة: 59.

رافع رفاعة الطهطاوي: 14، 19، 27، 32، 39، 41، 44، 56، 60، 72.

رستم: 15.

رشيد رضا: 80.

رشيد: 12.

روتيز: 39.

ـ رود: 39.

زنبيللي علي أفندي: 84.

زيغريد هونكة: 26، 61.

سالم بوحاجب: 12، 15، 19.

ستوردمل الإنجليزي: 82.

سدليو: 17، 62.

سقراط: 55.

سلمان الفارسي: 24.

سليمان القانوني: 63.

شارل الأول: 68.

شارلمان: 25، 30.

شكسبير: 31.

عائلة روتشيلد: 39.

عبد الرحمان الكواكبي: 19، 61، 66.

عبد العزيز الشناوي: 29.

عبد الله بن أبي سلول: 53.

عبد الله بن مصعب : 59.

عبد الملك بن مروان: 15.

عثمان بن عفان: 53.

علي بن أبي طالب رضي الله عنه: 24، 52، 53.

علي بن غذاهم: 6، 13، 72.

علي مبارك: 19.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه: 41، 51، 53، 56، 58، 59، 60، 71، 77، 79.

عمر بن عبد العزيز: 77.

عيسى بن مريم: 78.

عيسى عليه السلام: 26.

غاليلو: 31.

غوتنبرغ: 31.

غيوتو: 31.

فالنشتاين: 40.

فرعون: 68.

فرنسيس باكون: 31.

فرنك: 40.

كوبر نيكوس: 31.

كونار: 39.

كوهلمن: 39.

لامانس الشيوعي: 54.

لويس الثامن عشر: 56.

لويس الخامس عشر: 69.

ماسييون: 32.

محمد الباجي المسعودي: 19.

محمد الخضرى بك: 70.

محمد العربي زروق: 19.

محمد الفاتح: 84.

محمد باي: 5، 8.

محمد بن الخوجة: 21.

محمد بيرم (الخامس): 3، 5، 6، 7، 9، 11، 15، 16، 19، 26.

محمد بيرم الأول: 85.

محمد ظافر الطرابلسي الدرقاوي: 8، 19.

محمد عبد الوهاب: 14.

محمد عبده: 24، 27، 28، 29، 66.

محمد عمارة: 72.

محمد قابادو: 19.

محمود بن عياد: 4، 14.

محمود كاهية: 5.

مصطفى المورالي: 8.

مصطفى بن إسماعيل: 7، 8.

مصطفى خزندار: 4، 5، 6، 7، 13، 14، 15، 16، 72.

مصطفى صاحب الطابع: 5.

معاوية: 51، 54.

مفيدة محمد إبراهيم: 48.

منصور العبيدي: 66.

موريس دوفروجيه: 69.

موسى عليه السلام: 68، 81.

موليير: 32.

_ ميكيافيللي: 31.

نابليون الثالث: 4، 71.

نابليون بونابرت: 67، 70

.

نتالي: 35.

هارون: 68، 81.

يحي بن خالد: 81.

بوكاشيو: 31.

بيشيناي: 39.

سعد الدين التفتازاني: 79.

فهرس الأماكن والبلدان

أكاديمية العلوم الطبيعية والهندسية: 34.

أروبا: 18، 22، 23، 26، 28، 30، 31، 37، 39، 41، 42، 43، 46، 47، 48، 49، 61، 62، 67، 69، 72، 78.

إسبانيا: 18، 25، 31، 61.

أسطنبول: 2، 3.

إسكتلندا: 69.

آسيا: 18.

أصفهان: 62.

أفريقية، 63، 81.

أكاديمية البوزار: 35.

أكاديمية الخطوط القديمة: 34.

أكاديمية السياسية: 35.

أكاديمية فرنسا: 34.

الأستانة: 8، 9، 10، 19، 48، 72.

الأندلس: 26، 63، 81.

الباب العالي: 7.

الجامع الأعظم: 33.

الدنمارك: 11.

الدولة العباسية: 63.

الدولة الأموية: 63.

الدولة الرومانية: 25، 31.

الدولة العثمانية (الخلافة): 18، 28، 36، 38، 43، 47، 48، 83.

الدولة الفاطمية: 63.

الرقة: 62.

السويد: 11، 18.

القاهرة: 62.

القسطنطينية: 61.

القيروان: 62، 81.

ألمانيا (بروسيا): 11، 18، 31، 33، 35.

المحيط الأطلنطي: 37.

المحيط الهادي: 37.

المدرسة الصادقية: 7، 14، 35.

المغرب الأقصى: 28.

المغرب: 26.

المكتبة الإسكندرية: 13.

النمسا: 11، 18، 35.

الهند: 27، 37، 61.

إمارة بادن الكبيرة: 18.

أمريكا: 18، 37.

أمستردام: 39.

أنجلترا: 11، 18، 31، 35، 37، 38، 68، 69.

إيران: 13، 72، 73.

إيرلندا: 69.

إيطاليا: 11، 18، 25، 31، 35، 37.

باريس: 4، 13، 27، 30، 32، 38، 71.

بحر قزوين: 61.

برشلونة: 39.

بروكسل: 39.

بغداد: 62، 63.

بلاد الشركس: 2.

بلجيكا: 11.

بورصة لندن: 38.

تونس: 3، 4، 5، 6، 7، 8، 10، 11، 12، 14، 15، 19، 33، 35، 36، 39، 71، 82، 85.

جامع الزيتونة: 7، 36.

جامع أيوب: 10.

جبال القوقاز: 2.

جبل الألب: 37.

جزر الأوقيانوس: 18.

حلق الوادي: 5.

خليج السويس: 37.

دمشق: 62.

روما: 68.

سدني: 39.

سمرقند: 62.

سورية: 54.

سويسرا: 18، 33، 42.

طاء النمل: 62.

طليطلة: 62.

غرناطة: 62.

فاس: 62.

فاس:62.

فرنسا: 8، 11، 14، 18، 25، 30، 31، 32، 33، 35، 37، 42، 44، 45، 54، 56، 67، 69، 71، 72، 74.

فيلادلفيا: 38.

فيينا: 38.

قرطبة: 62.

قصر البلور: 38.

قصر الصناعة: 38.

قصر يلدز: 9.

لندن: 13، 38.

مدرسة باردو الحربية: 3، 15.

مصر: 2، 14، 62، 63، 66، 68، 72.

مصرف بروكلي: 38.

مصرف لويد: 38.

مقام عبد العظيم: 72.

مملكة الإغريق: 18.

مملكة البابا: 18، 26، 58.

مملكة البرتغال: 18.

مملكة الفورتنبورغ: 18.

مملكة النرويج: 18.

مملكة جرمانيا: 18.

مملكة روسيا: 18.

هولندا: 11.

فهرس الشعوب والقبائل

آل عثمان: 63.

آل محمد: 81.

الإغريق: 51.

الإفرنج: 32، 56.

الأمة الإسلامية: 24، 27، 30، 32، 55، 61، 63، 64، 67، 72، 74، 78.

الأمة الإنجليزية: 82.

الأمة العربية: 26.

الأمم الأوربية: 36.

الإنجليز: 32.

الأنصارى: 53.

الأوربيون (الأوربيين): 8، 18، 21، 23، 26، 30، 31، 32، 36، 41، 42، 44، 45، 46، 57، 60، 61، 64، 71، 78، 80.

البرابرة الشماليين: 25.

البرابرة: 30.

البيزنطيين: 51.

الترك: 81.

التونسيون (التونسيين): 8، 13، 15.

الجرمان:25.

الخراسانيين: 81.

الرومان: 25، 31، 33، 60، 63.

الشراكسة: 2.

الشيعة: 81.

العباسيين: 63، 64، 81.

العثمانيين: 15، 17، 29.

العرب المسلمين: 24، 61.

العرب: 28، 30، 61، 62.

الفرس: 24، 51، 55.

الفرنسيين (الفرنسيون): 8، 35، 39، 44، 60.

المسلمين (المسلمون): 10، 17، 21، 22، 27، 30، 41، 42، 51، 52، 54، 55، 57، 58، 60، 62، 63، 75، 83، 85.

المماليك الشراكسة: 2.

المهاجرين: 53.

النصارى: 22، 84.

اليونان: 31، 33.

بني إسرائيل: 78.

بني العباس: 62، 77.

بني أمية: 81.

جماعة الميدشي: 31.

قبيلة الأباظة: 2.

قريش: 53.

الأمم الشرقية: 26.

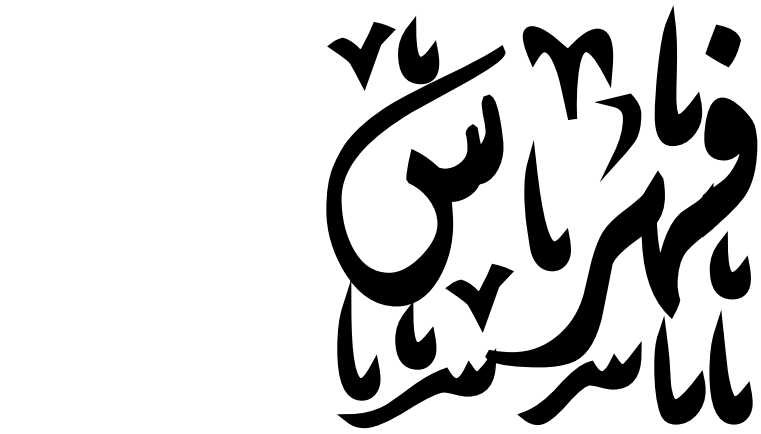

فهرس الموضـوعات

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة.....أ

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف.....**01**

أولا: لمحة عن حياة خيرالدين.....**02**

1. مولده ونشأته.....**02**

2. تقلده المناصب.....**04**

3. مميزاته ووفاته.....**09**

ثانيا: التعريف بأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك.....**11**

1. دراسة ظاهرية للكتاب.....**11**

2. كتابة "أقوم المسالك".....**11**

3. ظروف الكتابة.....**13**

4. أسباب التأليف.....**14**

5. محتوى الكتاب.....**16**

الفصل الثاني: ضرورة الاقتباس من أروبا.....**20**

أولا: جواز الاقتباس.....**21**

ثانيا: التنظيمات الثقافية والاقتصادية.....**30**

1. التنظيمات الثقافية.....**30**

أ_ المعارف والعلوم.....**30**

ب_ التعليم الأروبي.....**32**

ج_ المدارس والمكتبات الأروبية.....**34**

2. التنظيمات الاقتصادية.....36

أ_ الشركات الرأسمالية.....37

ب_ البنوك والمعارض الثقافية.....37

ثالثا: التنظيمات السياسية.....41

1. الحرية.....41

2. المجالس(الدواوين).....44

3. الوزراء.....45

4. اكساب أبناء العائلة المالكة المعارف.....46

الفصل الثالث: إصلاح نظام الحكم.....50

أولا: العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية.....51

ثانيا: القضاء على النظام الإستبدادي.....66

ثالثا: الحكم المقيد بالقانون.....74

1. سلطة الخليفة لا جدال فيها.....74

2. أهل الحل والعقد.....77

3. مسؤولية الوزراء والموظفين.....80

4. دور العلماء في السياسة الشرعية.....83

الخاتمة.....88

الملاحق.....91

الببليوغرافيا.....96

فهرس الأعلام.....105

فهرس البلدان والأماكن.....112

فهرس الشعوب والقبائل.....116